

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم التجارية  
تخصص: دراسات محاسبية و جبائية متقدمة

بعنوان :

## تحليل مزايا الاستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية

دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة بورقلة خلال الفترة (2010-2013)

إعداد الطالب: نورالدين بعيليش

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ : 13 ديسمبر 2016

امام اللجنة المكونة من السادة:

- |                       |                      |                      |
|-----------------------|----------------------|----------------------|
| * أ.د. مسعود صديقي    | أستاذ التعليم العالي | جامعة ورقلة رئيسا    |
| * أ.د. محمد زرقون     | أستاذ التعليم العالي | جامعة ورقلة مشرفا    |
| * أ.د. مراد ناصر      | أستاذ التعليم العالي | جامعة البليدة مناقشا |
| * د. عبد الله مايو    | أستاذ محاضر (أ)      | جامعة ورقلة مناقشا   |
| * د. عزة الأزهر       | أستاذ محاضر (أ)      | جامعة الوادي مناقشا  |
| * أ. محمد العربي قزون | خبير محاسبي و جبائي  | مدعوا                |

السنة الجامعية 2016 / 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا  
بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله  
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة.. سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة  
والتسليم....

إلى الوالد الكريم الذي بذل الغالي والنفيس، لأجل أن أتم مشواري التعليمي، وانتظر  
بشوق ولهفة حتى يرى هذا العمل يشرفه على ختامه

إلى بسمه الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائنا سر نجاحي ودعائنا بلسم جراحي  
إلى الغالية أمي الحبيبة....

فلو لا هما لما وصلت إلى ما أنا عليه، أرجو من الله أن يطيل في عمركما لترياثماراً  
قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتكما نجوم أمتدي بها اليوم وفي  
الغد وإلى الأبد...

إلى رفيقة عمري التي ستقاسمني حلو الحياة ومرها نعمة الزوجة و الرفيقة والناصحة  
طول فترة انجاز عملي هذا ...

إلى كل شقيقتي وأشقائي كل واحد باسمه ، و بالأخص ، أحمد دحماش و حورية .

إلى كل الأقارب والأصدقاء. بالأخص " حمزة، حسام، محمد، عبد الوهاب، جلال، جابر  
، يامن ، سمير غريب، سمير بوختالة، مليك، فاروق، عبد اللطيف و رضوان ..... "

## شكر و تقدير

الشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقنا في انجاز هذا العمل

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا  
أقدس

رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة....

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل....

و سيكون علينا لزاما وواجبا دينيا وأخلاقيا أن نشكر من كان له الفضل الكبير في  
الإشراف

على هذه الدراسة وإيصالها إلى طور الانجاز، الأستاذ الفاضل " محمد زرقون " من علمنا  
التفاؤل والمضي إلى الأمام وأثار طريقنا وأرشدنا للعلم والمثابرة، والذي أمدنا بالعون  
ولم يبخل

علينا بنصائحه العلمية وبتوجيهاته وإرشاداته السديدة، فكان كريما معنا و متفهما  
فلك منا

أستاذنا المتميز كل الامتنان و الشكر والتقدير والاحترام و جزاك الله كل الخير.

و في الأخير أشكر كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول  
المشاركة في مناقشة وتقييم هذه الأطروحة.

## ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع تحليل مزايا الإستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية، بالتطرق إلى احد أهم عناصرها المتمثلة في الاستفادة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار، الاستفادة من الخيارات الجبائية المتاحة و الاستفادة من الممارسات المالية و المحاسبية .

و على هذا الأساس تطرقنا إلى مفاهيم نظرية حول الاستراتيجية الجبائية، و إلى أهم الدراسات التي تناولت الموضوع من وجهات نظر مختلفة و من زوايا متعددة لكن تصب في هدف واحد، هو إدراج العامل الجبائي في تسيير التكلفة و اتخاذ القرارات بشكل عام، وبالإضافة إلى الدراسة النظرية و من اجل دراسة إشكالية هذا الموضوع، قمنا بدراسة تطبيقية استعرضنا فيها دراسة التأثير بين عناصر الإستراتيجية الجبائية و التكلفة الجبائية لثلاثين (30) مؤسسة ذات مساهمة، ما بين خاصة و عمومية بولاية ورقلة كعينة للتعرف على مدى استفادة شركات المساهمة من مزايا الإستراتيجية الجبائية، و تم التوصل في الأخير أن المؤسسات عينة الدراسة تتحمل تكاليف جبائية كبيرة، و لا تمارس إستراتيجية جبائية بالشكل المطلوب، وان أهم الوفورات الضريبية المحققة من طرفها لا تعدو أن تكون مجرد وفورات محققة من الامتيازات الممنوحة من قانون تشجيع الاستثمار الذي يمنح إعفاءات مؤقتة.

**الكلمات المفتاحية:** إستراتيجية جبائية، وفر ضريبي، امتياز جبائي، خطر جبائي، قرار مالي، خيار جبائي

## **Résumé :**

Cette étude traite des avantages des stratégies fiscales dans les sociétés par actions exerçant sur le marché algérien. Et ce, en mettant l'accent sur l'un de ces éléments les plus importants, à savoir : bénéficiaire des avantages relatifs aux incitations à l'investissement, bénéficiaire des avantages fiscaux mis à disposition, et bénéficiaire des pratiques financières et comptables.

Sur cette base, dans un premier temps, une définition des concepts relatifs à la stratégie fiscale s'est imposée, ainsi qu'une discussion des principales études ayant abordés le sujet de différents points de vue tout en convergeant vers le même but, à savoir la prise en considération du facteur fiscale dans la gestion des charges et dans la prise de décision d'une manière générale.

Dans un deuxième temps, et afin d'étudier la problématique relative à notre sujet, une étude pratique a été réalisée. Cette étude a porté sur l'impact entre des éléments de la stratégie fiscale et le coût de la fiscalité, et a été menée sur un échantillon de trente (30) Société par action privés et publiques opérant dans le bassin économique de la wilaya d'Ouargla.

L'objet de l'étude est de connaître jusqu'à quel point bénéficient les sociétés par action des avantages de la stratégie fiscale. Les résultats obtenus sur l'échantillon objet d'analyse, montrent d'une part, que les sociétés supportent d'importants coûts fiscaux, et pratiquent une mauvaise stratégie fiscale.

D'une autre part que les principaux gains fiscaux réalisés ne sont pas induits par le fait de bénéficier d'avantages faisant partie du programme d'incitation à l'investissement, qui permet de bénéficier d'exonérations conjoncturelles.

**Mot clés :** Stratégie fiscale, économie d'impôt, Avantage fiscal, risque fiscal, Décision financière, Choix fiscal.

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
II	الإهداء
III	الشكر
IV	ملخص
V	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الاختصارات و الرموز
V	قائمة الملاحق
أ-ح	المقدمة
02	<b>الفصل الأول: الجوانب النظرية للإستراتيجية الجبائية</b>
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الجبائية
03	المطلب الأول : العلاقة بين الضريبة و الإستراتيجية
04	المطلب الثاني : مفهوم الإستراتيجية الجبائية و أهميتها
10	المبحث الثاني: مقومات و أسس الإستراتيجية الجبائية
10	المطلب الأول : مقومات الإستراتيجية الجبائية
15	المطلب الثاني : أسس الإستراتيجية الجبائية
22	<b>الفصل الثاني : أهمية الإستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية</b>
23	المبحث الأول: الإطار القانوني و الضريبي لشركات المساهمة في الجزائر
23	المطلب الأول: الإطار القانوني لشركات المساهمة في الجزائر
30	المطلب الثاني: الإطار الضريبي لشركات المساهمة في الجزائر
36	المبحث الثاني: أهمية الإستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية
36	المطلب الأول: الاستفادة من قوانين الاستثمار و الخيارات الجبائية
50	المطلب الثاني: الاستفادة من الممارسات المالية و المحاسبية

65	الفصل الثالث: الدراسات السابقة.
66	المبحث الأول: الدراسات السابقة حول الموضوع.
66	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية
73	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية
78	المبحث الثاني : مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية
78	المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة
79	المطلب الثاني : مميزات الدراسة الحالية
84	الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية
85	المبحث الأول: الخطوات الأولية للدراسة
85	المطلب الأول: التحليل المالي و الجبائي لعينة الدراسة
111	المطلب الثاني : إجراءات و منهجية الدراسة
118	المبحث الثاني : عرض و تفسير و تحليل نتائج الدراسة
119	المطلب الأول: دراسة تأثير المتغيرات
128	المطلب الثاني: تحليل النتائج
133	الخاتمة
137	المراجع
143	الملاحق

## قائمة الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	خصائص شركات المساهمة	02 - 01
29	تطور عدد شركات المساهمة في الجزائر خلال الفترة (2010-2013)	02-02
30	الضرائب و الرسوم الجبائية الخاصة بهيكل الشركة	02-03
32	وعاء و معدلات الضرائب و الرسوم ذات الطابع المهني	02-04
85	مؤسسات عينة الدراسة	04-01
86	الخصائص المالية لمؤسسات البناء و الأشغال العمومية	04-02
87	الخصائص المالية للمؤسسات الخدمات	04-03
89	الخصائص المالية للمؤسسات البيع بالجملة	04-04
90	الخصائص المالية الاستيراد و التصدير	04-05
91	الخصائص المالية لمؤسسات الإنتاج	04-06
92	الخصائص المالية لمختلف القطاعات لمتوسط الفترة (2010-2013)	04-07
94	أهم الضرائب و الرسوم المدفوعة من طرف مؤسسات البناء و الأشغال العمومية	04-08
96	الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات البناء و الأشغال العمومية	04-09
97	أهم الضرائب و الرسوم المدفوعة من طرق مؤسسات الخدمات	04-10
99	الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات الخدمات	04-11
101	أهم الضرائب و الرسوم المدفوعة من طرق مؤسسات البيع بالجملة	04-12
103	الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات البيع بالجملة	04-13
104	أهم الضرائب و الرسوم المدفوعة من طرق مؤسسات الاستيراد و التصدير	04-14
106	الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات الاستيراد و التصدير	04-15
107	أهم الضرائب و الرسوم المدفوعة من طرق مؤسسات الإنتاج	04-16
109	الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج	04-17
110	الخصائص الجبائية لمختلف القطاعات متوسط الفترة (2010-2013)	04-18
119	نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي لدراسة تأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار	04-19
120	نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير الحوافز في قانون الاستثمار	04-20
120	نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الحوافز في قانون الاستثمار	04-21
121	نتائج اختيار أفضل نموذج لتأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية	04-22
122	نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي لدراسة تأثير الخيارات الجبائية	04-23



122	نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير الخيارات الجبائية	04-24
123	نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الخيارات الجبائية	04-25
123	نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج لدراسة تأثير الخيارات الجبائية	04-26
125	نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية	04-27
125	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية	04-28
126	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية	04-29
126	نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية	04-30
130	ملخص نتائج التحليل	04-31

## قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مقومات الإستراتيجية الجبائية	10
01-02	النظرة الإستراتيجية للوظيفة الجبائية	11
01-03	دمج الوظيفة الجبائية في إستراتيجية المؤسسة	12
01-04	علاقة التسيير الجبائي بتنظيم حياة المؤسسة	16
02-01	توزيع الشركات في الجزائر حسب الشكل القانوني نهاية سنة 2013	29
04-01	تطور الخصائص المالية لمؤسسات البناء و الأشغال العمومية	87
04-02	تطور الخصائص المالية للمؤسسات الخدمات	88
04-03	تطور الخصائص المالية مؤسسات البيع بالجملة	89
04-04	تطور الخصائص المالية لمؤسسات الاستيراد و التصدير	91
04-05	تطور الخصائص المالية لمؤسسات الإنتاج	92
04-06	تطور الخصائص المالية لمختلف القطاعات لمتوسط الفترة (2010-2013)	93
04-07	تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات البناء والأشغال	95
04-08	تطور الوفورات الضريبية المحققة من مؤسسات البناء والأشغال العمومية	95
04-09	تطور الامتيازات الجبائية المحققة من مؤسسات البناء والأشغال العمومية	96
04-10	تطور نسبة التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات البناء والأشغال	97
04-11	تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات الخدمات	98
04-12	تطور الوفورات الضريبية المحققة من مؤسسات الخدمات	99
04-13	تطور الامتيازات الجبائية المحققة من مؤسسات الخدمات	100
04-14	تطور نسبة التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات الخدمات	100
04-15	تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات البيع بالجملة	102
04-16	تطور الوفورات الضريبية المحققة من مؤسسات البيع بالجملة	102
04-17	تطور الامتيازات الجبائية المحققة من مؤسسات البيع بالجملة	103
04-18	تطور نسبة التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات التجارة بالجملة	104
04-19	تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات الاستيراد و التصدير	105
04-20	تطور الوفورات الضريبية المحققة من مؤسسات الاستيراد و التصدير	106
04-21	تطور الامتيازات الجبائية المحققة من مؤسسات الاستيراد و التصدير	106
04-22	تطور نسبة التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات الاستيراد و التصدير	107
04-23	تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات الإنتاج	108
04-24	تطور الوفورات الضريبية المحققة في مؤسسات الإنتاج	108
04-25	تطور الامتيازات الجبائية المحققة في مؤسسات الإنتاج	109
04-26	تطور نسبة التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات الاستيراد و التصدير	110
04-27	تطور التكاليف و الامتيازات الجبائية لمختلف القطاعات سنة (2010-2013)	111

## قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
EPS	Earnings Per Share	ربحية السهم
VAN	Valeur Actuelle Nette	القيمة الحالية الصافية
TRI	Taux De Rentabilité Interne	معدل العائد الداخلي
EBIT	Earnings Before Interest And Tax	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب
RE	Résultat D'exploitation	نتيجة الاستغلال
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
SPA	Société Par Action	شركة ذات أسهم
SARL	Société A Responsabilité Limitée	شركة ذات مسؤولية محدودة
EURL	Entreprise Unipersonnelle A Responsabilité Limitée	شركة الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة
SNC	Société En Nom Collectif	شركة تضامن
CNAC	Caisse Nationale D'assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANSEJ	Agence Nationale De Soutien A L'emploi Des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
ANDI	Agence Nationale De Développement De l'Investissement	الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار
OLS	Ordinary Least Squares	المربعات الصغرى السائدة
REM	Random Effects Model	نموذج التأثيرات العشوائية
FEM	Fixed Effects Model	نموذج التأثيرات الثابتة
PRM	Pooled Regression Model	نموذج الانحدار التجميعي
LM	Lagrange Multiplier Test	اختبار مضاعف لاغرانج

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
143	المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات عينة الدراسة	01
148	مخرجات نموذج التأثير الثابتة لدراسة تأثير مختلف المتغيرات	02
149	مخرجات نموذج التأثير العشوائية لدراسة تأثير مختلف المتغيرات	03
151	مخرجات نموذج الانحدار التجميعي لمختلف المتغيرات	04
152	نتائج اختبارات التفضيل بين النماذج الثلاث	05
155	قائمة الشركات عينة الدراسة	06

مقدمة

### مقدمة :

إن تواجد المؤسسة في بيئة تتميز بالتغير الدائم للظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والتشريعية يتطلب منها التكيف مع هذه التغيرات، ومعرفة تطوراتها والاستفادة منها على أحسن وجه حتى تستطيع تعزيز مكانتها في السوق أمام منافسيها، عبر استغلال مواردها المتاحة و التحكم في مختلف تكاليفها، و إيجاد السبل لتدنيتهها.

تعتبر الضريبة أحد المتغيرات التي تهتم بها المؤسسة، كتكلفة و يجب تسييرها و مراجعتها و إدراجها كأحد أهم العوامل في الإستراتيجية العامة لها، الأمر الذي يضمن التحكم في جانب هام من التكاليف التي تؤثر على التوازنات المالية للمؤسسة وبالتالي زيادة ربحيتها وتوفير أكبر قدر ممكن من السيولة، يمكنها من استغلال الفرص المتاحة من اجل الاستجابة للأهداف المخطط لها.

إن تحقيق أهداف المؤسسة لا يتأتى إلا من خلال زيادة إيراداتها، وضبط تكاليفها وتوجيه استثماراتها بما يحقق لها تلك الأهداف، لذا تعتبر القرارات الاستثمارية والمالية المتعلقة بتسيير أعمال المؤسسة من أهم القرارات التي تساهم في تحقيق أهداف تلك المؤسسات، و لا يكفي ذلك بل يجب الموازنة بين زيادة الأرباح وتخفيض العبء الضريبي إلى أقل قدر ممكن، انطلاقا من أن لكل اثر جبائي اثر مالي بحيث يجب الأخذ بان الضريبة المفروضة تمثل اقتطاعا من دخل المؤسسة لن تستفيد منه لا استهلاكا أو استثمارا، وعليه يجب ترتيب الأمور المالية و معالجتها بطريقه تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء الضريبي بالطرق القانونية عبر كافة مستويات التسيير في المؤسسة، و هو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الجبائية للمؤسسة من اجل العمل على تعزيز قدرة المؤسسة، في الحصول على التدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية و بالتالي الرفع من المردودية المالية للمساهمين، كما أن لها أهمية بالغة على مستوى الأداء و القرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة (الاستغلال، التمويل و الاستثمار ) لذلك يجب على المؤسسة معرفة هذه الآثار، و محاولة تعظيم الاستفادة منها في إطار ما يسمح به القانون الجبائي.

و نتيجة لاستدراك أهم التأثيرات في المحيط الذي تشهده المؤسسات الجزائرية و المشثل في التغير الحاصل في السياسات الجبائية، وكذا التغير في السياسات المالية بالإضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمار، و لما لهذا من

اثر على الوضعية المالية للمؤسسة، برزت أهمية التخطيط الاستراتيجي لجباية المؤسسة، كإحدى الوسائل لتخفيض العبء الجبائي عن طريق إتباع مجموعة من الإجراءات.

### 1- طرح الإشكالية:

تتلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي : "ما مدى استفادة مؤسسات المساهمة الجزائرية من مزايا الإستراتيجية الجبائية ؟"

و لنتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث ،ارتأينا إلى تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية كما يلي :

- هل للتسيير الاستراتيجي للضريبة اثر على قيمة المؤسسة الاقتصادية و تعزيز قدرتها ؟
- هل تساهم الإستراتيجية الجبائية في مؤسسات المساهمة بالجزائر في الاستفادة من الحوافز في قانون الاستثمار؟
- هل تستفيد مؤسسات المساهمة في الجزائر من الخيارات الجبائية السارية في القانون الجبائي بالجزائر من خلال ممارسة إستراتيجية جبائية؟
- هل يمكن اعتبار ممارسة إستراتيجية جبائية في مؤسسات المساهمة في الجزائر له اثر في قيمة المؤسسة من خلال إتباعها لسياسات مالية و محاسبية ؟

### 2- فرضيات البحث

قصد دراسة و تحليل هذا الموضوع و محاولة الإجابة على إشكاليته سنعتمد على الفرضيات الأساسية الآتية :

- **الفرضية الأولى** : التسيير الاستراتيجي للضريبة له اثر على قيمة المؤسسة من خلال تواجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة الجبائية و قيمة المؤسسة .
- **الفرضية الثانية** "تواجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعكس ممارسة مؤسسات المساهمة في الجزائر لإستراتيجية جبائية من خلال الاستفادة من الحوافز في قانون الاستثمار "؛

- **الفرضية الثالثة** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعكس ممارسة مؤسسات المساهمة الجزائرية لإستراتيجية جبائية من خلال الاستفادة من الخيارات الجبائية السارية في الجزائر "؛
- **الفرضية الرابعة** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تؤكد ممارسة مؤسسات المساهمة في الجزائر لإستراتيجية جبائية من خلال إتباعها لسياسات مالية و محاسبية ".

### 3- أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية الموضوع من خلال:

- كون الإستراتيجية الجبائية من الاهتمامات الحديثة لدى الباحثين في المجال الجبائي، إلا أن أسسها لا تحظى بالقدر الكافي في المؤسسات الجزائرية، و ذلك بسبب نظرة التسيير الضيقة له و عدم توفرها على هيكلية مؤسساتية مناسبة؛
- تدنية التكلفة الضريبية الذي يمكن تحقيقه من خلال توجيه الاستثمارات إلى مجالات معفاة من ضريبة بموجب القانون والاستفادة من الحوافز القانونية الأخرى؛
- تساعد عملية التخطيط الإستراتيجي للجباية على تحقيق وفورات مالية يمكن استخدامها في مجالات استثمارية تساعد على استمرارية تلك المؤسسات، وهذا يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للمؤسسات في المستقبل مما ينعكس إيجابا على تلك المؤسسات؛
- الإستراتيجية الجبائية أصبحت تواكب كل التطورات في علم التسيير، ويحاول كيفية تعظيم الاستفادة و التعامل معها ؛
- توعية مؤسسات المساهمة الجزائرية بأهمية الإستراتيجية الجبائية في جميع جوانبها و مدى انعكاسها في تدعيم المركز المالي للمؤسسة ؛

### 4- حدود الدراسة:

**الحدود المكانية:** يشمل الإطار المكاني للدراسة عينة تضم ( 30 ) مؤسسة (شركات ذات أسهم) بولاية ورقلة تختلف من حيث قطاع النشاط (البناء و الأشغال العمومية ، الخدمات ، الاستيراد و التصدير، البيع بالجملة ، الإنتاج) كما تتضمن مؤسسات عمومية اقتصادية و مؤسسات خاصة .



الحدود الزمانية: يشمل الإطار الزمني للدراسة على 4 سنوات من 2010 إلى 2013 .

### 5- أهداف الدراسة :

بالإضافة إلى الإجابة عن التساؤل الأساسي في إشكالية البحث و اختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة فان هذه الدراسة تهدف إلى:

- قياس مدى استفادة مؤسسات المساهمة الجزائرية من النصوص القانونية و التشريعية السارية المفعول التي تساعدها في تنفيذ إستراتيجية جبائية في إطار مزايا قانون الاستثمار؛
- قياس مدى استفادة مؤسسات المساهمة الجزائرية من الحوافز في القانون الجبائي في تنفيذ إستراتيجيتها الجبائية؛
- قياس مدى ممارسة مؤسسات المساهمة الجزائرية لسياسات مالية ومحاسبية تساعدها في تنفيذ إستراتيجيتها الجبائية؛
- الوصول إلى نتائج تساعد على اقتراح التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد مؤسسات المساهمة في تنفيذ إستراتيجية جبائية لتخفيض أعبائها الجبائية؛
- الكشف عن العوامل التي تساعد بتخفيض العبء الضريبي في مؤسسات المساهمة بالجزائر و للوصول إلى التأثير النسبي لتلك العوامل، مما يساعد كذلك في توسع واستمرار مؤسسات المساهمة وذلك بتحقيق أكبر قدر من الوفورات المالية؛
- وضع إطار شامل للإستراتيجية الجبائية يتوافق مع أهداف مؤسسات المساهمة الجزائرية؛

### 6- منهجية البحث:

بهدف الاستجابة لمتطلبات الدراسة سيتم الاستعانة بالمنهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية و المالية حسب الحاجة، بحيث سنعتمد على "المنهج الوصفي التحليلي" عند التعرض للأطر النظرية للدراسة. فيما يستخدم المنهج القياسي لاختبار فروض الدراسة وقد اعتمد الباحث على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) والتي تمثل بيانات مجموعة من المؤسسات خلال فترة زمنية معينة، ولقياس العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة اتبع الباحث أساليب التقدير الخاصة بنماذج البائل من خلال تقدير النماذج المتجمعة (Pooled Model) ونماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) و التأثيرات

العشوائية (Random Effects) ثم إجراء اختبارات التفضيل لاختيار أحسن نموذج يفسر العلاقة بين المتغيرات .

### 7- خطة و هيكل البحث :

ستقتضي معالجة موضوع تحليل مزايا الإستراتيجية الجبائية في مؤسسات المساهمة الجزائرية تقسيمه إلى اربعة فصول تسبقهم مقدمة و تعقبهم خاتمة تتضمن تلخيصا عاما و عرض نتائج و اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، وفي الأخير سنقدم مجموعة من التوصيات التي نعتبرها ضرورية بهدف بعث البحث المتواصل.

#### • الفصل الأول: الجوانب النظرية للإستراتيجية الجبائية

من خلال هذا الفصل سيتم الإلمام بالجوانب النظرية و الأسس العلمية للإستراتيجية الجبائية، و بالتطرق إلى العلاقة بين الضريبة و الإستراتيجية و من ثم تناول الأسس و المقومات التي تركز عليها الإستراتيجية الجبائية

#### • الفصل الثاني: أهمية الإستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية

في هذا الفصل نتطرق للإطار القانوني والضريبي لمؤسسات المساهمة الجزائرية، بالإضافة إلى إبراز أهمية الإستراتيجية الجبائية لمؤسسات المساهمة في الجزائر من خلال الاستفادة من قوانين الاستثمار، الاستفادة من الخيارات الجبائية و من الممارسات المالية و المحاسبية.

#### • الفصل الثالث: الدراسات السابقة

و ضمن هذا الفصل سيتم التعرض على مختلف الدراسات السابقة التي تناولت أثر الضريبة على القرارات داخل المؤسسة و قيمة المؤسسة و من في هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين الأول الدراسات السابقة العربية و الأجنبية و الثاني تم فيه مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها.

#### • الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

سيتم التطرق في هذا الفصل من خلال مبحثين، المبحث الأول الخطوات الأولية للدراسة: سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة تحليلية مالية و جبائية لعينة الدراسة و من ثم التطرق إلى إجراءات و منهجية

## مقدمة

---

الدراسة أما في المبحث الثاني سنتناول فيه دراسة تأثير المتغيرات و تحليل النتائج وسنقوم من خلاله كذلك بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية و بدراسة تأثير الاستفادة من الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية ،دراسة تأثير الخيارات الجبائية المتاحة على التكلفة الجبائية و دراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية و في الأخير تحليل النتائج القياسية.

# الفصل الأول : الجوانب النظرية للإستراتيجية

## الجبائية

## تمهيد الفصل الأول:

تعد مسألة التسيير الاستراتيجي اليوم من الاهتمامات و الممارسات الضرورية في المؤسسة بمختلف وظائفها و عملياتها من اجل ضمان تفوقها التنافسي و ديمومتها، و لما كانت التكلفة العنصر المحوري ضمن هذا الإطار فإنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن نحدد إحدى أهم التكاليف، ألا و هي التكلفة الجبائية و ما يترتب عنها من تأثير على مختلف مستويات اتخاذ القرار .

إن الهدف من هذا الفصل، هو التفصيل في أهم المفاهيم و المقومات المتعلقة بالإستراتيجية الجبائية و تحليل مزايا الإستراتيجية الجبائية ، ولهذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الجبائية؛

المبحث الثاني: مقومات و أسس الإستراتيجية الجبائية.

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الجبائية

إن التسيير الإستراتيجي للتكاليف لا يقتصر على الوصول إلى مستوى منخفض من التكاليف تم تحديده مسبقا اعتمادا على معايير معينة فحسب، وإنما القصد هو السعي المستمر و المتواصل بإبراز الجوانب التي تؤدي إلى خفض التكاليف كلما كان هناك مجال لذلك.

#### **المطلب الأول: العلاقة بين الضريبة و الإستراتيجية**

اختلفت العديد من الآراء لمدى أهمية العامل الجبائي في المؤسسة و كانت هناك الكثير من وجهات النظر التي ربطت بين الضريبة و الإستراتيجية .

حيث يرى Scholes و Johnson : أن التسيير الاستراتيجي يتناول التحليل الاستراتيجي الذي يسمح بتحديد الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة، الخيارات الإستراتيجية التي تتمثل في تحديد الأفعال المحتملة و تقييمها والمفاضلة بينها، والتوظيف الاستراتيجي الذي يخص في نفس الوقت التخطيط والتنفيذ للإستراتيجيات المختارة و تسيير التغيرات التي تفرضها هذه الخيارات.

كما نجد Valente سنة 2002 يرى أن التوافق الاستراتيجي مع أهداف الإدارة العليا ، يمثل النهج الأكثر تطلع ضمن المشاريع الكبيرة الحجم ، ويرى أن العولمة لها آثار على الضرائب من وجهة نظر المؤسسات و الدول، ويرى Hines سنة 1999 أن القواعد الضريبية الدولية و قوانين الضرائب في الدول الأخرى لديها القدرة على التأثير على سلوك المؤسسات و الأفراد، لا الاعتبارات الضريبية تؤثر على خياراتهم، و نجد Cravens & Yancy سنة 1998 ابرز الأهمية الإستراتيجية للضريبة ، وذلك لدورها في تنفيذ الإستراتيجية العامة للمؤسسة و karayan & Swenson سنة 2007 يريان أن صناعة القرار الجيد تكون بتسيير الضريبة و بالتالي يجب العمل على تعزيزه ، و Glaister & Hughes يريان انه بصفة عامة النماذج التي لها نهج استراتيجي يجب أن تجعل الآثار الضريبية ضمن القرارات الإستراتيجية .

كما أن هناك كتابات تناولت العلاقة بين الإستراتيجية الجبائية و الإستراتيجية العامة للمؤسسة ، كل حسب وجهة نظره ، حيث نجد سنة 1990 Porter, Bernard A ترى أن ما يزيد عن 50 % من رؤساء وظيفة الضرائب في المؤسسات يحاولون تقليل الضريبة ، كما نجد أن هناك جدل حول دور الضرائب في العمليات التجارية ، ولى أي مدى يمكن استشارة موظفي الضرائب عندما يتم اتخاذ القرارات، و نجد Wilson سنة 1995 يرى أن هناك مجموعة من الأسئلة حول ما إذا كان هناك في المؤسسة وظيفة الضرائب .

و بالمثل Holzman سنة 1965 يعتقد أن معظم القرارات الإدارية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عواقب المعالجات الضريبية ، وفريق الإدارة يجب أن يعرف ما يكفي من فرض الضرائب لحل المشاكل التنظيمية و التجارية و المالية التي يتعين الالتزام بها، وهذا الأخير يؤكد على فعالية الاتصال و العلاقات و المهارات، و التي ذكرها Wilson سنة 1995 التي يعتبرها الجهود الرامية لعمل الإدارة العليا و موظفي وظيفة الضرائب من اجل تعظيم الاستفادة من الأرباح قبل خصم الضرائب.

### المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية الجبائية و أهميتها

وفقا ل Serloote سنة 2007 يرى أن " الحرية في التسيير تعطي الحق في اختيار الحل الأقل إخضاع، وهذا الحق يسمح للمؤسسة باستغلال أعمالها في الإطار القانوني المختار، ومن جهة أخرى يسمح بمعارضة الإدارة الضريبية لقرارات التسيير "، حيث أن الإدارة الضريبية لا يمكنها الاعتراض على التصرفات العادية في المؤسسة كما يقول M.Cozian سنة 2004 : "الإدارة لا تمارس مهمة المراقب على التسيير" و وفقا لهذا المبدأ لا يحق للإدارة الجبائية أن تنتقد أي تسيير للمؤسسة ما دامت هذه الأخيرة تفي بالتزاماتها القانونية وهذا يدل على الضرورة الحتمية لوجود التسيير الاستراتيجي و الجبائي في المؤسسة<sup>1</sup>.

#### أولا : مفهوم الإستراتيجية الجبائية

حسب Christine Collette فإن "الضريبة، هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وان تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجيتها، إذا بدلا من السلبية تجاه الجباية، يطرح الاستعمال الفعال و الذكي لها"<sup>2</sup>

كما يعرفها M.Scholes et M.Wolfson على انه أمر "يتعلق بالنظر إلى أحسن أداء للمؤسسة ، و الذي يبحث في تقليل جميع التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية و تكاليف المعاملات "

و ترى Porter من خلال استعراضها لدراسة نتائج مسح لمكتب المراجعة PWC ، في المؤسسات البريطانية أن المدراء التنفيذيين للضرائب يمكن أن يضيفوا المزيد من القيمة للمؤسسة من خلال القيام بعمليات التسيير الضريبي ، وترى انه ينبغي التركيز عليه من اجل تحقيق أقصى قدر من المزايا الجبائية و التقليل من الالتزامات الضريبية ، بالإضافة إلى تقديم الاستشارة للمؤسسة .

<sup>1</sup> - Christine Collette, gestion fiscale des entreprises, paris : ellipse, 1998, page 24

2- عادل محمد عياض:محاولة تحليل التسيير الجبائي و آثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري.مذكرة ماجستير.جامعة ورقلة. 2003 ص 03

و بالتالي على المسيرين الانخراط في تسيير الضريبة، وذلك بالاعتماد على الخيارات الضريبية الأكثر فائدة للمؤسسة، من اجل تعظيم تسيير الضريبة و تقليل تكاليفها. لان المسيرين يسعون إلى تعظيم القيمة للمؤسسة و بالتالي لأصحاب المصلحة.

و بالتالي فان الأمر لا يتعلق فقط بتقليل التكاليف الجبائية بل يتعلق كذلك بتكاليف المعاملات المرتفعة و التحويلات بين الدول، ولذلك فان الإستراتيجية الجبائية تركز على<sup>1</sup>:

- جميع النتائج الجبائية المتعلقة بالمعاملات و المأخوذة كمكسب من جميع الأطراف المتعلقة بالمعاملة؛
- القرارات المالية والاستثمارية المتعلقة بالدول ذات التشريعات الجبائية الواضحة و التي تتميز بمعدلات ضريبية منخفضة (الجنات الضريبية)، حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أرباح عالية؛
- معرفة الضرائب التي ليس لها مظهر تكلفة و جميع التكاليف التي تعتبر مكسب محاسبي، بالأخص الامتيازات الجبائية الضرورية التي تعتبر احد التكاليف المتغيرة في المؤسسة؛

كما أن الإستراتيجية الجبائية تقوم على ثلاث مبادئ هي : جميع الأطراف المتعاقدة مثل حملة الأسهم إدارة الشركة وجميع الضرائب و جميع التكاليف و بالتالي يأخذ بعين الاعتبار الآثار المتعلقة بالعناصر السابقة الذكر؛ و يعرف كذلك على انه "كل الإجراءات التي يتبعها دافعي الضرائب للحد من التزامات الضريبة المستحقة و التي لا تتعارض مع الإجراءات القانونية السارية المفعول"، و هو يعتبر احد المعايير التي تحكم على قوة الإدارة في استخدام و استغلال الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن، كما يعتبر أداة لتحليل الانحرافات الناتجة عن تطبيق الإستراتيجية الجبائية و تحديد الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق هذه الخطة و محاولة التعامل مع هذه الأسباب.

وبالتالي يؤدي هذا إلى :

- تخفيف العبء الضريبي على دافعي الضرائب بالطرق القانونية؛
- يسمح للشركات عرض القوانين الجبائية السارية المفعول بصورة دورية و وضع خطة وفقا التي يمكن أن تحدث على الصعيد الاقتصادي و القانوني؛
- يحقق الأهداف التي وضعتها الدولة لتشجيع الاستثمار و تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- يسهل في رصد الخطط الجبائية في جميع أماكن نشاط المؤسسة مع تحليل الانحرافات ؛

1- صابر عباسي: اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية . ورقة. 2012. ص 05.



و يعرف كذلك على انه : منهجية تحليل للاختيارات الجبائية الهادفة إلى الحد من الأعباء الضريبية الحاضرة و المستقبلية، مثل الاستثمار في الأوراق المالية المعفاة من الضريبة، الاستثمار في الأعمال الضريبية المؤجلة، معرفة الوقت الأكثر فائدة لتحقيق مكاسب مع اقل إخضاع ضريبي، تأجيل الدخل... الخ

هناك من المفكرين من يرون أن الإستراتيجية الجبائية هي عبارة عن تخطيط جبائي طويل الأجل، إلا أن هناك مفكرين آخرون يرون أن مصطلح الإستراتيجية الجبائية تختلف تماما عن مصطلح التخطيط الجبائي، اذ هي تمثل الرؤية المستقبلية للمؤسسة، لان كل مؤسسة لديها هدف تصل إليه عن طريق رسالة محددة من خلال إستراتيجية مختارة، تنفذ عن طريق خطط و برامج خاصة بها، فالإستراتيجية الجبائية هي ماذا ؟ What بينما التخطيط الجبائي هو كيف ؟ How أي أن الإستراتيجية الجبائية طريق و التخطيط الجبائي أداة و وسيلة، وإذا نظرنا لترجمة مصطلح التخطيط (Planning) في المراجع الفرنسية نجد يقابل مصطلح (Gestion)

كما يترجم لدى الفرانكوفون بالعديد من المصطلحات منها (la gestion fiscale)

(l'optimisation fiscale) ، (Stratégie fiscale) و لدى الإنجلوسكسون بـ: التخطيط الجبائي

(Tax Planning) ، أو (Tax management) ... الخ، و هو يعني التحكم في تسيير المتغير الجبائي بشكل

يحقق للمؤسسة قيمة باعتبار أن الجباية هي تكلفة و مخطر و فرصة يجب تسييرها .

إن الإستراتيجية الجبائية مفهوم مرتبط بمدى تحقق أهداف المساهمين، أي عندما تتحقق أهداف المساهمين يعني تحقيق الهدف الاستراتيجي، و عليه لا يمكن تصور سياسة جبائية منفصلة عن باقي السياسات و ذات هدف وحيد و مستقل، وذلك لان التسيير الجبائي هو جزء من التسيير العام للمؤسسة يجب أن يحدد أهدافه تبعا للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة .

و الإستراتيجية الجبائية تعني : معرفة الضرائب التي سوف تدفعها المؤسسة، معرفة المناطق الجغرافية التي يجب التركيز عليها من اجل الحصول على الامتيازات الجبائية، تحديد أهداف جبائية ذكية بالنسبة لأنشطة الأعمال ليتم التركيز عليها، مناقشة الإستراتيجية الجبائية مع مجلس الإدارة، امتلاك قاعدة بيانات تساعد على توثيق المعلومات الجبائية، و بالتالي "هي مجموعة الأهداف المرتبطة بالجباية على مدى حياة المشروع"<sup>1</sup>

1 - Robert Van der Laan : Managing the Tax Value chaine, International Tax review, PriceWaterHouseCooper Netherland,2006, p: 04.

كما يمكن القول بأن الجبائية تعتبر محورا مشترك بين المالية والمحاسبة و القانون، تعني الوفاء بالالتزامات الجبائية تجاه الإدارة الجبائية فهي عبارة عن محور كذلك من محاور الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة يجب عليها تسييرها و إدماجها داخل منظومة التسيير في المؤسسة .

الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة هي: " الطريقة المتبعة في التسيير و التحليل الجبائي، حتى يتسنى للمؤسسة الوفاء بالالتزامات و المفاضلة بين الخيارات الجبائية و توظيف الخيار المناسب بحيث يجب أن يكون المسير الجبائي على دارية بكل ما هو جبائي لأجل خدمة مصالحها و صياغة أهدافها التنموية و تحقيق فعالية دائمة و اعتراف المحيط الذي تعيش فيه بالمشروع".

كما أن الاستراتيجية الجبائية يمكن ممارستها على عدة مستويات منها ما يتعلق بالنواحي الإدارية للشركة و منها ما يتصل بالأمور المالية لتلك الشركات، لما لهذا من آثار مهمة على التدفقات النقدية للشركة، فلاستغلال الأمثل لأي من أوجه الإستراتيجية الجبائية سوف يعمل على تعزيز قيمة الشركة و بقائها من خلال:

- الاستفادة من المزايا القانونية لإتباع سياسة استثمارية ناجحة سواء في الأصول الثابتة، الاستثمارات المالية أو تجنب الالتزام الضريبي؛
- تدنية التكاليف الجبائية عن طريق إتباع عدد من الإجراءات بوضع إطار لسياسة علمية مدروسة للاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب القوانين السارية ؛
- استخدام الوسائل و الأساليب القانونية المشروعة واستغلال ثغرات القانون والاستفادة من جميع الأدوات و الأساليب المشروعة المتاحة لتجنب العبء الجبائي أو تخفيفه لأدنى حد ممكن؛
- اختيار الشكل القانوني المناسب للمؤسسة من وجهة نظر الضريبة، حيث في العادة تفرض معظم التشريعات الضريبية معدلات ضريبية مختلفة على الأشكال القانونية المختلفة.

#### ثانيا: أهمية الإستراتيجية الجبائية

يرتبط نجاح الإستراتيجية عند تطبيقها بمدى توفر السياسات لكافة أوجه النشاط (كالإنتاج، التسويق التمويل، الأفراد ، البحوث و التطوير)، و غيرها من وظائف المؤسسة التي تساعد على وضع الخيار الاستراتيجي موضع التطبيق، و العنصر الهام في وضع مختلف هذه السياسات هو مدى فاعلية الإدارة في ترجمة استراتيجية المنظمة إلى سياسات متكاملة فيما بينها و قابلة للتنفيذ كما أن هذه السياسات يجب أن تحدد كيفية تنفيذ الإستراتيجية بكفاءة، و في الوقت المناسب .

- لا تتدخل الجباية على مستوى تنفيذ إستراتيجية المؤسسة فحسب، وان كان تأثيرها على هذا المستوى يظهر بشكل أكبر ، بل إن المعطيات الجبائية تتدخل في تحديد الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة بحيث تؤخذ كأحد محددات اتخاذ القرار الاستراتيجي، وبالتالي تلعب دورا هاما في :
- العمل على زيادة قدرة الشركة على استغلال أصولها بصورة ذات كفاءة وذلك عن طريق وضع خطة شاملة للأمور الضريبية و المالية على حد سواء؛
  - ضمان سهولة الرقابة على عمل و سير الخطة من خلال تحليل الاختلالات و العمل على تصحيحها بالطرق الأفضل ؛
  - ضمان اطلاع الشركة على القوانين الضريبية، و غيرها من القوانين ذات الصلة بصورة دورية والعمل على تعديل الخطة لتناسب مع التغيرات التي تحدث في المستقبل؛
  - تمكن شركات المساهمة من العمل على توجيه استثماراتها في المجالات التي تحقق وفوات ضريبية جيدة؛
  - لا يمكن تصور سياسة جبائية منفصلة عن باقي السياسات و ذات هدف وحيد و مستقل، وذلك لان الوظيفة الجبائية جزء من الوظائف العامة للمؤسسة يجب أن تتحدد أهدافها تبعا للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة؛
  - اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية التي تخص كل شكل منها؛
  - اختيار المكان الجغرافي للنشاط سواء داخل الدولة أو بين الدول نتيجة اختلاف الامتيازات و التحفيزات الجبائية الممنوحة، ولهذا نجد من بين العناصر المكونة لمؤشر الأعمال الدولية، الذي يعد احد مؤشرات المخاطر السياسي للدول، عنصر ظروف الاستغلال و التي من بينها مستوى الجباية بغض النظر على وزن هذا العنصر في حساب المؤشر إذ أن وجوده فقط يكفي للدلالة على أهميته؛
  - تحديد خيارات النمو مثل أشكال التمويل، و العلاقة القانونية بين المؤسسة و الهيكل الجديد الناشئ (فروع مستقلة أو فروع تابعة)؛
  - تعتبر الإستراتيجية الجبائية سياسة مستمرة لا تتوقف على فترة معينة، أو حتى على معالجة بندا ماليا أو محاسبيا، وإنما تأخذ بعين الاعتبار كل القرارات الإدارية التي تتعلق بالضريبة و إستراتيجية تقليل العبء الضريبي للحد الممكن ضمن القانون؛
  - و يمكن تلخيص أهم الاستراتيجيات الجبائية في :<sup>1</sup>

1 - Williams, Michael G; Hughes, John S; Levine, Carolyn B: " Influence of Capital Gains TAX Policy on Credibility of Unverified Disclosures" The Accounting Review 85. 2 (Mar 2010): 719-743.

1- استراتيجيات من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية؛

2- استراتيجيات لنقل الدخل بعيدا عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة: استراتيجيات لنقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو لتأجيل الضريبة أو الاستفادة من معدلات ضريبية أكثر مواءمة؛

3- استراتيجيات لتخفيض عبء الخضوع للضريبة على الأرباح الرأسمالية؛

وتتم تلك الاستراتيجيات من خلال آليات محددة في تأجيل الاعتراف بالإيراد والخضوع لمعدل ضريبة منخفض، أو زيادة الاستقطاعات (التكاليف واجبة الخصم و الإعفاءات)، من خلال الصيغ القانونية أو مرونة معايير المحاسبة، أو من خلال تخفيض الاستقطاعات خلال فترات الإعفاء الضريبي أو الاستفادة من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي، كذلك من خلال مبادلة الأصول بدلا من بيعها وخاصة للشركات المرتبطة، أو من خلال الدخول لأسواق خارجية بمكاتب تمثيل بدلا من إنشاء فروع، أو تكوين استثمارات بالخارج أو استخدام أسعار التحويل لتبادل السلع والخدمات، فعملية إدارة الضريبة عملية معقدة ومحفوفة بالمخاطر على مستوى الشركات العالمية<sup>1</sup>، وعليه تلجأ الشركات إلى التخطيط الاستراتيجي للضريبة لتفادي الالتزام بدفع ضريبة مرتفعة.

1 - bashar h. malkawi, haitham a. haloush : "the case of income tax evasion in jordan: symptoms and solutions" journal of financial crime volume: 15 issue: 3 2008

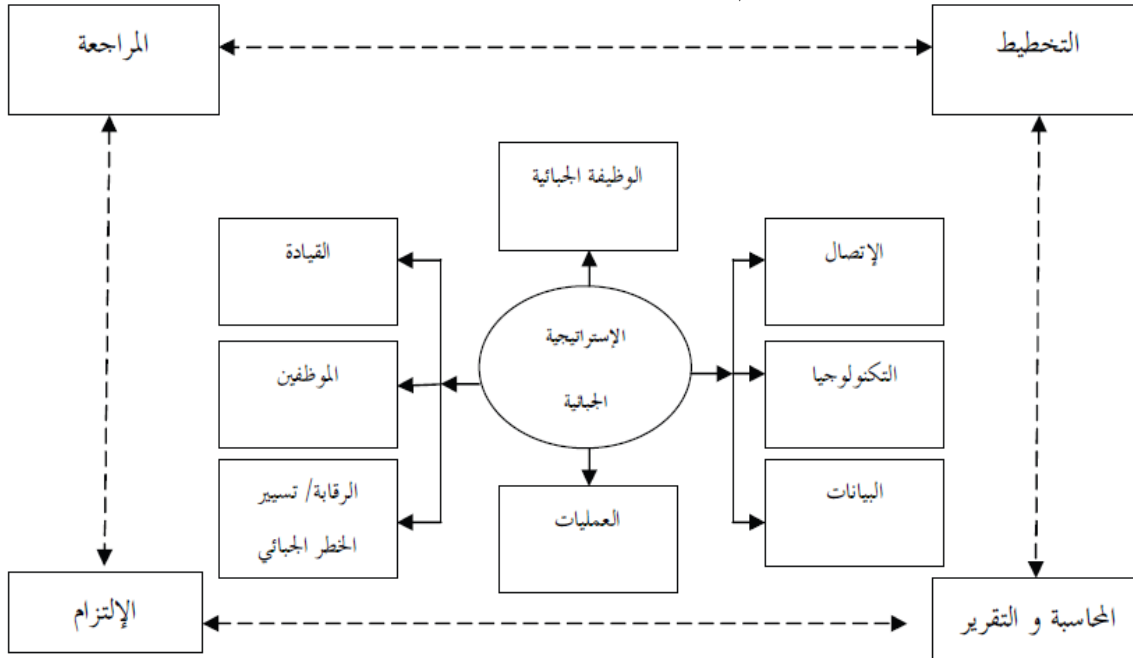
### المبحث الثاني : مقومات و أسس الإستراتيجية الجبائية

إن للإستراتيجية الجبائية عناصر محورية في عمليات التخطيط حيث تحدد الإطار العام، و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، و تساعد في تحويل الإستراتيجية إلى مستويات مرغوبة للأداء و من ناحية أخرى فان الغايات و الأهداف تساهم في توجيه القدرات الإستراتيجية و تحدد أولوياتها و أهميتها النسبية، انطلاقا من أسس و مقومات تقوم عليها.

#### المطلب الأول : مقومات الإستراتيجية الجبائية

تتكون مقومات الإستراتيجية حسب ما يوضحه الشكل التالي إلى ما يلي:

الشكل رقم (01-01) : مقومات الإستراتيجية الجبائية



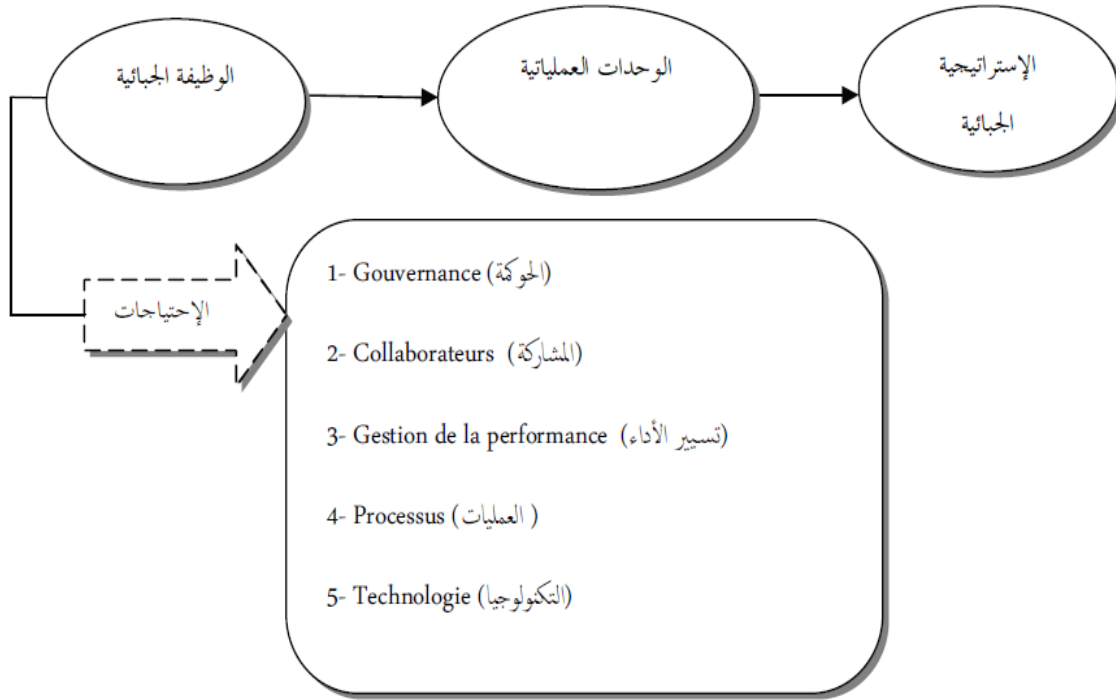
Source: Tony Elgood, Tony Fulton, Mark Schutzman : Tax Function Effectiveness: The Vision for Tomorrow's Tax Function. Price water house Coopers .CCH, 2008 p05

من الشكل السابق يتضح أن الإستراتيجية الجبائية تعتمد على :

وجود الوظيفة الجبائية ضمن الهيكل التنظيمي في المؤسسة، و التي يجب عليها أن تدعم تنفيذ الإستراتيجية الجبائية، بالإضافة إلى الموظفين الذين يتميزون بالكفاءة العالية و المهارات اللازمة، والقيادة تعني أن المسؤول عن تسيير الضريبة عليه الوصول إلى مجلس الإدارة و أن يتميز بتسيير جيد للتغيير... الخ، و مراقبة و تسيير الخطر تعني أن الوظيفة الجبائية عليها أن تعرف جميع مواقف الإلتزام الضريبي في جميع الوحدات بالمؤسسة، مع وضع ضوابط ملائمة مع هذه المخاطر، والعمليات تعني البحث عن تحقيق الكفاءة و تجديد العمليات التي يكون فيها هدر للموارد و المتعلقة بالمحاسبة الضريبية و الإلتزام، مع توفر البيانات التي تساعد على التوقع بمبلغ الضريبة و استخدام نظم معلومات ذات تكنولوجيا و ضرورة معرفة من هم أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين الذين تهمهم الوضعية الجبائية للمؤسسة و كيفية إيصال المعلومات لهم بطريقة تساعدهم على فهم الإستراتيجية الجبائية .

وبالنسبة لكل من: التخطيط الجبائي، المحاسبة و التقرير عن الضريبة، الالتزام، والمراجعة تعتبر أعمدة الإستراتيجية الجبائية التي بوجودها يضعف من احتمال تعرض المؤسسة للعقوبات و الغرامات الجبائية .  
و بما أن الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة هي المكلف الرئيسي بتحسيد محاور الإستراتيجية الجبائية وحب معرفة العلاقة التي تربطهما و الاحتياجات اللازمة لتحقيقها، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (01-02) : النظرة الإستراتيجية للوظيفة الجبائية و الاحتياجات اللازمة لذلك.



source : matthias bammatter, scott melton : **besoin d'une stratégie fiscale**, tax news, ernst&young, suisse, juillet 2010, p : 02

يوضح الشكل السابق أن الوظيفة الجبائية لكي يكون لها نظرة إستراتيجية داخل المؤسسة، يجب أن ترتبط بالمستوى العملي (التنفيذي) داخل المؤسسة، مع توفر الاحتياجات التالية :

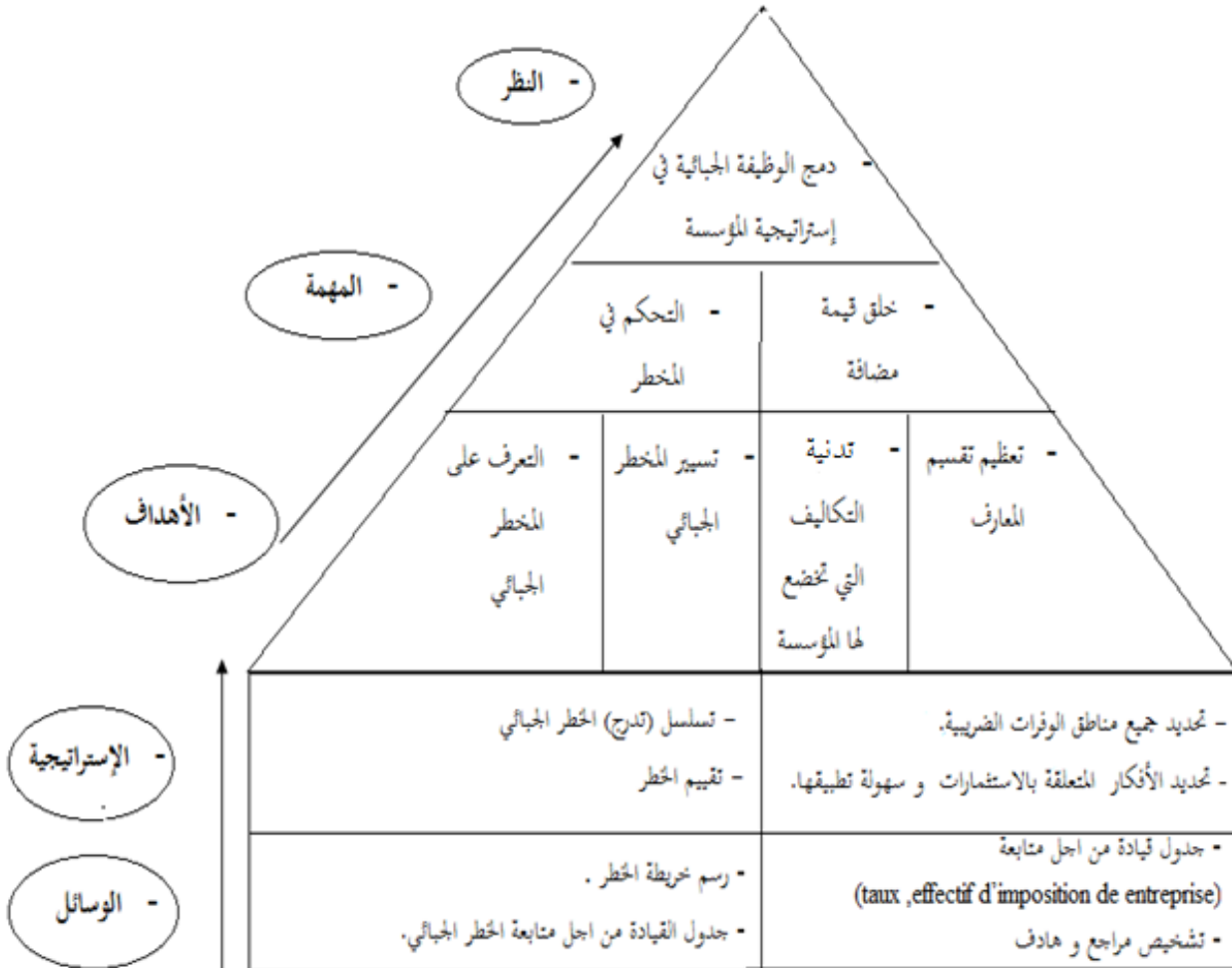
- **الحوكمة** : تتمثل في عرض مقارنة عامة لتنظيم وجهة الوظيفة الجبائية في وضع أهداف الإستراتيجية الجبائية مع وضع وسائل اتصال بين المدير الجبائي و الأطراف الداخلية و الخارجية مثل : مكاتب المراجعة، مجلس الإدارة، السلطات الجبائية و إعداد إطار من اجل تسيير المخاطر الجبائية في المؤسسة؛
- **المشاركة** : تتمثل في تحديد القوانين، المسؤوليات و أسس التقرير في مصلحة (الوظيفة الجبائية)، مع خلق ترابط بواسطة وسائل الاتصال بينها وبين جميع الوحدات العملية الأخرى؛
- **تسيير الأداء داخل المؤسسة** : و ذلك بتحديد مؤشرات الأداء للوظيفة الجبائية، بتطوير مؤشرات الأداء المفتاح :مثل الفعالية،النمو، جودة تدفقات الخزينة....الخ؛

- **العمليات** : تتمثل في تجزئة العمليات وربطها بالوظيفة الجبائية مع فهم التقيد بالتسيير الجبائي، تحديد العمليات و الوقت اللازم من اجل الامتثال للتصريحات الجبائية، تحديد بدقة مبادئ تطبيق نوع المخطط الجبائي الموافق عليه من طرف المؤسسة، إعداد تقارير من طرف جميع الوحدات العملية و تحويلها للوظيفة الجبائية في بداية العمليات من اجل التخطيط لجميع الفرص التجارية المتاحة؛

- **التكنولوجيا** : تتمثل في تحديد جميع الأنظمة المستعملة من طرف الوظيفة الجبائية، متضمنة النظام المالي و جميع الأنظمة العملية الأخرى، كذلك جميع الأنظمة الخاصة بالقيادة الجبائية و التقرير الجبائي و التحليل الجبائي و التسيير الجبائي، وتحديد و إعداد الوثائق المطلوبة وفق مقتضيات التخزين و الإرجاع<sup>1</sup>.

و الشكل التالي يوضح كيفية بناء علاقة ذات بعد استراتيجي للوظيفة الجبائية داخل المؤسسة :

الشكل رقم (03-01):دمج الوظيفة الجبائية في إستراتيجية المؤسسة :



Source : H.Pidau : **la fonction fiscale dans l'entreprise (les nouveaux défis)**, chambre de commerce et d'industrie de paris (France), 2005.p11

1 - Matthias Bammatter, Scott Melton : **Besoin D'une Strategie Fiscale**, Tax News, Ernst&Young, Suisse, Juillet 2010, P : 02

يوضح الشكل السابق أن إدماج الوظيفة الجبائية في الاستراتيجية العامة للمؤسسة يساهم في :

#### - خلق القيمة المضافة :

التي تعنى بتقسيم المعرفة و تعظيم منافع المؤسسة، مع تحديد جميع مناطق الوفرات الضريبية في الاستثمارات المخطط لانجازها، واستخدام جدول قيادة متابعة معدل الضريبة الفعلي و تشخيص مدى الوصول إلى الأهداف المحققة.

حيث في دراسة قام بها Eugene F.Fama & Kenneth R.French حول الضريبة و القرارات المالية و قيمة المؤسسة سنة 1997. حاولا قياس درجة تأثير فرض الضرائب على أرباح الأسهم و الديون على قيمة المؤسسة ، حيث انطلقت الدراسة من فرضية أن الضريبة ترتبط بشكل سلبي مع أرباح الأسهم و ايجابي مع الديون، وتوصلت الدراسة إلى عكس ذلك، أن أرباح الأسهم و الديون تعبر عن معلومات الربحية (صافي التدفقات النقدية المتوقعة) . وهناك العديد من المتغيرات الأخرى المسيطرة عليها مما حجب اثر الضريبة على قرارات التمويل.<sup>1</sup>

و في دراسة قام بها Antonio de socio & Valentina Nigro سنة 2012 بعنوان : هل تؤثر الضرائب المفروضة على المؤسسات على الرفع المالي للمؤسسات في البلدان : من خلال دراسة مجموعة من المؤسسات الأوروبية معظمها غير مدرجة في البورصة في 13 دولة أوروبية لعينة تتكون من 487000 مؤسسة ، وهي إما مؤسسات كبيرة أو متوسطة الحجم ، توصلت نتائج الدراسة إلى أن فرض الضرائب يرتبط بشكل ايجابي مع الرفع المالي للمؤسسات بين البلدان ، وهذا يفسر جزء من التقلبات بين البلدان ، مما يدل على تأثير أقوى على المؤسسات اقل رفع مالي و هي تعكس علاقة ايجابية بين الضريبة و قيمة المؤسسة عند تعديل الهيكل الضريبي.<sup>2</sup>

#### - التحكم في المخاطر الجبائي :

و ذلك بالتعرف عليه و تسييره و تقييمه و معالجته على مستوى تسلسلي، أي كل مستوى في المؤسسة يكون مسؤول عن معالجة الخطر، ورفع التقارير إلى مصلحة الجباية مع استعمال الوسائل التكنولوجية : رسم خرائط الخطر، جدول القيادة؛

<sup>1</sup> - Eugene F. Fama and Kenneth R. French, axes, Financing Decisions, and Firm Value, Social Science Research Network (SSRN), USA, , 1997, P : 1-4.

<sup>2</sup> - Antnio De Socio, Valentina Nigro , Does corporate taxation affect cross-country firm leverage?,Topics of discussion, pinting and publishing division of the bank of Italy,Eurosistema,number 889.2012 p 1-8



بحيث يعتبر الخطر الجبائي احد مخاطر الأعمال (Business Risk) في المؤسسة ، و يعتبر هذا موضوع في مجال المحاسبة ، حيث كان هناك جدل حول توفر المخاطرة من خلال تحفيز المديرين و تشجيعهم على تنفيذ استراتيجيات ذات مخاطر عالية من خلال تقليل مبلغ الضريبة المدفوع من طرف المؤسسة <sup>1</sup>.

كما يرى الباحثين أن المخاطر الضريبية تتألف عن عنصرين هما عنصر اقتصادي و عنصر تنظيمي ينشا من القرارات و الأفعال أو التكاسل من قبل دافعي الضرائب أو السلطات الضريبية مما يؤدي إلى نتائج ضريبية غير متوقعة مثل التعقيد في القواعد القانونية الجبائية

كما نجد أن الغرامات الجبائية من أكثر المخاطر التي تهدد سمعة المؤسسات كذلك تجدر الإشارة بان الخطر الضريبي لم يعد يهم المؤسسة و السلطات الضريبية فقط، بل أصبح اليوم يهم جميع أصحاب المصلحة : رئيس ووظيفة الضرائب ، المدير المالي أو التنفيذي ، مجلس الإدارة ، المراجعين ، المستثمرين ، السلطات الضريبية ، وحدات العمل و الوظائف الأخرى....الخ.

وفقا لتحقيق أجراه مكتب المراجعة Ernst & Young حول المخاطر الضريبية سنة 2006 فقد قسمها إلى:

- **المخاطر الإستراتيجية :** و ذلك من خلال قيام مسيري وظيفة الضرائب بالتنسيق مع وظيفة المالية من اجل التخطيط للأعمال التجارية ؛
- **المخاطر التشغيلية :** وذلك باعتبار الضريبة جزء لا يتجزأ من العمليات التجارية في المؤسسة؛
- **مخاطر الالتزام :** و ذلك بالامتثال للقوانين الضريبية أثناء انجاز العمليات التجارية.<sup>2</sup>

1 - David A. Guenther, Steven R. Matsunaga, Brian M. Williams, Tax Avoidance, Tax Aggressiveness, Tax Risk and Firm Risk, University of Oregon, USA, 2013, p1

2 - catriona lavermicocca, tax risk management practices and their impact on tax compliance behavior – the views of tax executives from large Australian companies, ejournal of tax research The University of New South Wales,(2011) vol. 9, no. 1, pp. 89-115

## المطلب الثاني: أسس الإستراتيجية الجبائية

الإستراتيجية الجبائية في المؤسسة جزء لا يتجزأ من إستراتيجيتها العامة و هي تركز على أسس تتمثل في:

أولاً : تحديد الهدف: بشكل عام الأهداف تنقسم إلى نوعين أهداف كمية و أهداف نوعية:

### أ- الأهداف النوعية :

هي الأهداف المرتبطة باستمرارية الشفافية في التقارير و ذلك بان تكون المؤسسة تتحلى بالوعي الضريبي حيث أن هناك مؤسسات تستطيع قياس ذلك عن طريق إنشاء تقارير خاصة و القدرة على توفير معلومات و القضايا العالقة مع السلطات الضريبية و المنازعات، بالإضافة إلى مواطنة المؤسسات في إطار الحكم الرشيد و المسؤولية الاجتماعية لها، أي بعبارة أخرى يجب على المؤسسة أن تقدم مساهمتها في المجتمع من خلال دفع لائق للضرائب.

### ب- الأهداف الكمية :

يطرح تساؤل ما هي القيمة المضافة التي تحققها الوظيفة الجبائية في المؤسسة ؟ الإجابة هي تعظيم قيمة حقوق المساهمين من أرباح السهم الواحد إلى أقصى حد (EPS)، باعتبار انه مؤشر على أداء المؤسسة و متغير بالغ الأهمية عند اتخاذ القرارات المالية و ذلك لسببين:

- أن الحجم الأكبر (EPS) يعني الكثير لجميع الأطراف المهتمة به من إدارة و حملة أسهم ومستثمرين متوقعين بالأسهم، فهو دليل ملموس على أن المؤسسة تستطيع توزيع أرباح أكثر، أو احتجاز أرباح أكثر لرفع القيمة الدفترية للسهم، أو لاستعمالها في سداد دين طويل الأجل، أو في تمويل التوسع ذاتياً، وهذه الأمور متغيرات مهمة و ذات أثار ايجابية إذا ما اقترنت بمستويات خطر متدنية خاصة منها الجبائية؛

- يعتبر مؤشر عملي على نجاح المؤسسة أو فشلها في استغلال الموارد المتاحة لها بكفاية وفعالية<sup>1</sup> حيث: أن نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة بعد الضريبة يساوي الربح بعد اقتطاع الضريبة مقسوماً على عدد الأسهم العادية المتداولة؛

$$Eps = (\text{الدخل قبل الضريبة} - \text{التكاليف الضريبية}) \div \text{عدد الأسهم}$$

1- زياد سليم رمضان: العلاقة بين دخل السهم (EPS) و مدى الإقبال على شراء أسهم الشركات المدرجة في البورصة الأردنية، جامعة عمان (الأردن)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 02، السنة 1989 ص: 136

ثانيا : التواصل و المشاركة

وهنا يجب النظر للوظيفة الجبائية على أنها جزء لا يتجزأ من المؤسسة، بحيث تساعد على تحديد المخاطر الجبائية بشكل مبكر و إعطاء قرارات واضحة، إلى جانب ضرورة المشاركة و الاتصال بجميع المصالح الأخرى و بالقضايا التجارية في المؤسسة .

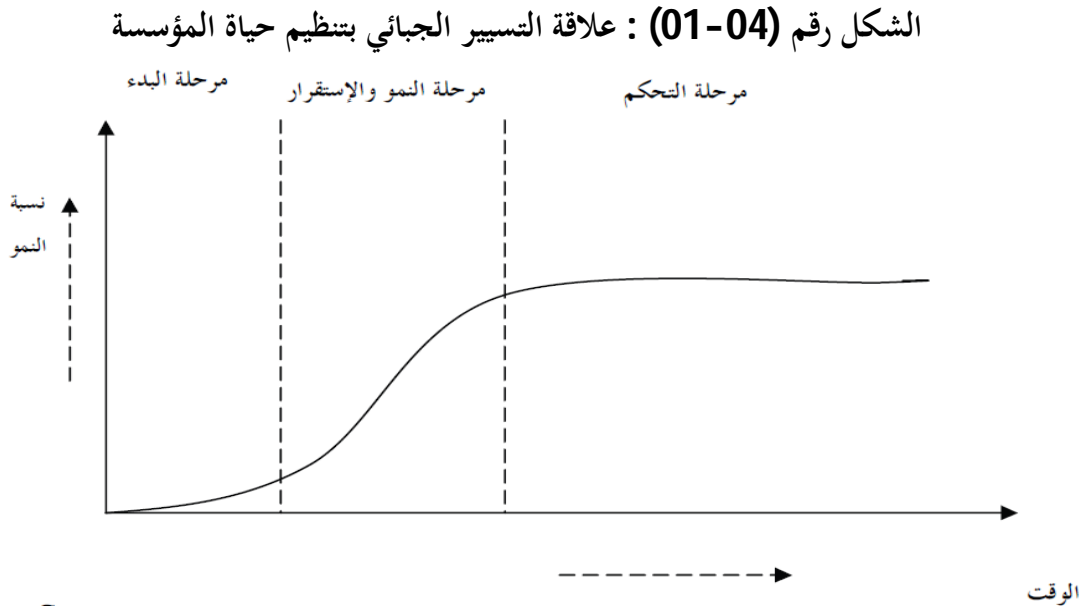
ثالثا: التنظيم في دورة حياة المؤسسة

والتي تنقسم إلى ثلاث مراحل هي:

- **مرحلة البدء:** في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بجمع كل الموارد و الإمكانيات و الطاقات و تحديد الوقت اللازم لبنائها، حيث تكون الضرائب التي تدفعها المؤسسة منخفضة نسبيا بسبب الإعانات و التحفيزات التي تقدمها الحكومة في إطار تشجيع الاستثمار، و في هذه المرحلة التسيير الجبائي يرتبط بالشكل القانوني و نوعية نشاط المؤسسة؛

- **مرحلة تحقيق النمو و الاستقرار :** في هذه المرحلة تحقق المؤسسة نموا قويا و متسارع إلى أن تصل إلى مرحلة النضج و الاستقرار، بحيث تكون الخدمات و المنتجات أفضل، والنمو تبلور إلى نهايته هذا يتيح للمؤسسة فرصة تقديم أرباح للمساهمين .

- **مرحلة التحكم :** في هذه المرحلة تركز المؤسسة على الكفاءة و تخصيص الموارد لخلق القيمة ،لذا التسيير الجبائي يعتبر مهم في الحد من التكاليف و العمل بكفاءة، و الشكل التالي يوضح ذلك :



Source: Anuschka and Sander Kloosterhof : **Tax risk management**, Delloitte the Netherlands, IBDF, Novembre, 2009, p: 30.

• رابعا: التعديل الصناعي

من العوامل التي تساعد على تقدير عمل الوظيفة الجبائية هو شدة التنظيم في الصناعة، لان هناك اختلافات كبيرة بين الصناعات، خاصة عند النظر إلى الصناعات التي تدفع ضرائب ورسوم عالية على منتجاتها مثل: النفط الغاز، المشروبات الكحولية و السجائر، وبالتالي على المؤسسة التحديد المتوقع لآثار الضريبة على الجانب المالي للمؤسسة (الدخل، الأرباح بعد الضريبة، الاهتلاك.....)

• خامسا: الحوكمة الجبائية و المسؤولية الاجتماعية

إن عدم الاستقرار في البيئة الجبائية أصبح يتطلب المزيد من الشفافية داخل الشركات، لتوطيد العلاقة مع أصحاب المصلحة الخارجيين و الإدارة الجبائية و المستثمرين ووسائل الإعلام و ذلك لأهمية رأي أصحاب المصالح في التأثير على القرارات الجبائية.

حيث يرى **Béatrice et Vincent** أن الحوكمة الجبائية في المؤسسة تعتمد على:

- إنشاء الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة؛
- مصداقية المعلومات الجبائية، و ذلك بوضع تقرير جبائي يشارك فيه جميع أطراف الوظيفة الجبائية و المحاسبية من اجل المصادقة على معدل الضريبة الجاري للمؤسسة و معدل الضريبة الحقيقي؛
- تسيير المخاطر الجبائي بحساب المؤونات من اجل تغطيتها؛
- استخدام وسائل الإعلام من اجل تحليل و تخزين المعلومات الجبائية مثل : Tax Packages ، portails ، Fiscaux par intranet، حساب معدل الضريبة المؤجل و معدل الضريبة الحقيقي؛

و هناك من يرى أن الحوكمة الجبائية هي "عامل لجودة و امن التسيير العام للجبائية في المؤسسة"<sup>1</sup>

ويرى **H.Pidaud** أن الحوكمة الجبائية تعني "تنظيم الوظيفة الجبائية بأحسن أداء داخل المؤسسة"<sup>2</sup>

أما **Raymund Gerardu et Sophie Starkey** يرون أن الحوكمة الجبائية عبارة عن "التسيير بالقيمة في

المجال الجبائي فيما يتعلق بالاتصال بين المساهمين و المحللين الماليين و إدراج العامل الجبائي في مشروع التسيير العام للمخاطر دخل المؤسسة"<sup>3</sup>.

1 - Béatrice Lunghi, Vincent Lacombe : Vers une gouvernance Fiscale, rapport par le conseil d'administration ou le conseil de surveillance(France), Année 2009, N : 18, p : 22.

2 H.Pidaud :Mis en place d'une politique de prix de transfert et organisation d'une fonction fiscale performante, paris(France), année 2006,p :60

3- Raymund Gerardu, Sophie Starkey :la gouvernance fiscale pour les membres du comite d'audite, KPMG, Audite commette News N: 21, Mars 2008, p : 11.

و الحوكمة الجبائية على تركز على :

- قدرة الإدارة الضريبية على فرض الرقابة على مجمل الأداء المالي و المحاسبي للشركات باعتبارهم هم أصحاب المصالح داخل هذه الشركات و بما يحقق المحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع و تعظيم الربح الضريبي و منع إتباع سياسات ينجم عنها تعثر الشركات.
  - قدرة المشرع الضريبي على تحقيق التناسق و الموازنة بين عناصر النظام سواء ا كانت الضريبة أو المكلفين أو مراجعي الحسابات و بحيث يمكن منع الإدارة الضريبية من التعسف في ممارسة سلطاتها و تحقيق الملائمة بين درجة الجرم و العقوبة سواء بما يتعلق بحالات المخالفة للتشريعات او التهرب الضريبي كما يجب العمل على تخفيف الأعباء الدفترية و التنظيمية سواء للمحاسبين أو للمراجعين و اللازمة لأغراض إعداد البيان الضريبي.
  - الأخذ بالمفاهيم المتعلقة بالمخاطر الضريبية مثل مخاطر الفحص الضريبي الشامل و مخاطر تناقص قيمة الحصيلة الضريبية بفعل عاملي التضخيم و تغير أسعار الصرف و آخرها مخاطر تصاعد المنازعات الضريبية
  - ايجاد دالية للرقابة الذاتية بما يحقق جودة القياس و الإفصاح المحاسبي من ناحية و جودة أعمال الفحص و المراجعة من ناحية أخرى و بما يقضي على حالات التواطؤ و الفساد إن وجدت.
  - الموازنة بين الأهداف الاقتصادية و المالية و الاجتماعية بما يعظم في النهاية صافي العائد الاجتماعي القومي.
  - عدالة التشريع الضريبي في المعاملة الضريبية بين المكلفين و الإدارة الضريبية و كذلك بين المكلفين أنفسهم.
  - التشجيع على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة و رفع مستوى الوعي الضريبي .
  - الأخذ بالأساليب العلمية و التقنيات التكنولوجية الحديثة و المتطورة.
- وبالتالي إن الالتزام بتطبيق جوانب الحوكمة المتمثلة بمبادئ وخصائص الحوكمة ينعكس بشكل جيد على أداء المؤسسات بأبعاده التشغيلية والمالية ، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة، أو أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء المؤسسة ممي يدعم مدد قدراتها على الاستمرار و النمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها، خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما<sup>1</sup>:
- الالتزام بالمتطلبات القانونية؛
  - الأداء الجيد بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالمؤسسة ككل.

1- مصطفى عبد الحسين علي، علي كاظم الحسين ، دور الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للادارة الضريبية ،مجلة الدراسات المحاسبية و المالية ،المجلد الثامن، العدد 22 الفصل الاول ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية جامعة بغداد سنة 2013 ص 112

كما أن من اهتمامات الحوكمة هو الحد من تعارض المصالح بين كافة الأطراف ذات العلاقة، حيث يؤثر أصحاب المصالح بدرجات متفاوتة على عمل وأداء المؤسسة، هذه الأخيرة لا تستطيع تعظيم مصالح كل الأطراف في وقت واحد، لان تعظيم مصلحة مجموعة من المجموعات المؤثرة يؤدي إلى تقليل قدرة منظمة الأعمال على تحقيق مصالح بعض الجماعات المؤثرة الأخرى، و لضمان حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بعمل المؤسسة يتطلب الأمر غرس روح الانتماء لهؤلاء المتعاملين معها و على رأسهم العاملين بها.

كما أن توفير المعلومات الخاصة بالمؤسسة ودقتها وسرعة الإجابة على استفسارات المعنيين و المتعاملين معها يجعل من الثقة بهذه المؤسسة وسيلة لاستمرار التعامل معها من كافة الأطراف وهذه الميزة تتمتع بها أي مؤسسة تعكس صحة عملية الحوكمة بها كما تدل على وجود أنظمة وتعليمات منسجمة مع القوانين المتعلقة بالمؤسسات ذات العلاقة بطبيعة نشاطها ، حيث إن القيام بنشر للقوانين و الأنظمة و التعليمات الجبائية وبصورة مبسطة لكل نشاط على حدى تساعد في تقليص الفجوة بين مسير المؤسسة و القائمين بالوظيفة الجبائية بها هذا من جهة و الإدارة الجبائية من جهة أخرى، وان يتم تحديث هذه المعلومات في حال إجراء تعديلات على هذه القوانين والتعليمات و بطرق نشر متعددة سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة أو طرق أخرى كالانترنت وأن يكون هناك قانون لضمان وصول القرارات والتعليمات إلى القائمين بالوظيفة الجبائية حيث تبرز أهمية مثل هذا القانون في وصول القوانين والتعليمات الضريبية و الإعلان عنها في إجبار مسؤولي المؤسسة بإيجاد السبل الكفيلة بإيصال القرارات والتعليمات إلى المكلفين بالوظيفة المحاسبية و الجبائية و الإدارية .

ومدن خلال ما تقدم يتضح بان هناك دور كبير ومؤثر لمبادئ الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي في تسيير الضريبة من خلال إيجاد إطار قانوني الذي يحدد الصلاحيات بين مختلف الجهات المساهمة في العمل الضريبي من خلال فصل الصلاحيات و تحديد المسؤوليات على سبيل المثال تحديد الجهة المسؤولة عن وضع الإستراتيجية الجبائية والجهة المسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية الجبائية و المتمثلة في المنفذين القاعديين في المؤسسة و كذلك توزيع المسؤوليات داخل المؤسسة يقع على مجلس الإدارة حيث أن من ضمن مسؤولياته هو الموازنة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة ، وحماية مصالحهم ، وتوفير وعرض المعلومات ، ورسم التوجه الاستراتيجي للوظيفة الجبائية.

## خلاصة الفصل الأول:

على ضوء ما تم تناوله من خلال هذا الفصل توصلنا إلى نتائج و التي من شأنها أن تساهم في مستوى التفكير الاستراتيجي للتعامل مع الأثر الجبائي، لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية و بالخصوص شركات المساهمة:

- 1- الإستراتيجية الجبائية ممارسة إدارية مهمة في العمل على تدنية التكاليف الجبائية، مما ينعكس في تحقيق وفر مالي يعزز المركز المالي للمؤسسة و يساعدها على النمو و البقاء؛
- 2- لا يمكن تصور سياسة جبائية منفصلة عن باقي السياسات ، و ذلك لان التسيير الاستراتيجي للضريبة هو جزء من التسيير العام للمؤسسة يجب أن يحدد أهدافه تبعا للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة
- 3- العامل الجبائي يشكل ركيزة ومحور مشترك بين المالية والمحاسبة و القانون.
- 4- ارتباط نجاح الإستراتيجية الجبائية عند تطبيقها مرهون بمدى توفر السياسات لكافة أوجه النشاط (كالإنتاج، التسويق التمويل، الأفراد ، البحوث و التطوير)، و غيرها من وظائف المؤسسة التي تساعد على وضع الخيار الاستراتيجي موضع التطبيق، و العنصر الهام في وضع مختلف هذه السياسات هو مدى فاعلية الإدارة.

الفصل الثاني : أهمية الإستراتيجية الجبائية  
في شركات المساهمة الجزائرية



### تمهيد الفصل الثاني:

إن التحكم في التكلفة الجبائية و تسييرها ضمن اطر اتخاذ القرار في المؤسسة، تشكل تحدي تعاني منه شركات المساهمة في الجزائر و من خلال ذلك سنحاول وضع إطار لسياسة عملية مدروسة للاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب القوانين المتاحة، لان تبني إستراتيجية جبائية و كذا وضع العامل الجبائي ضمن الأولويات في الإستراتيجية العامة للمؤسسة، يعد إحدى الوسائل الإدارية التي يمكن أن تستعملها الإدارة الناجحة للاستفادة من المزايا القانونية التي تساعد في التخطيط لسياسة استثمارية أو مالية مفيدة .

بالتالي الهدف من هذا الفصل، هو التفصيل في أهم المقومات المتعلقة بالإستراتيجية الجبائية و تحليل مزايا الإستراتيجية الجبائية من خلال العناصر المرتبطة بها المتمثلة في مزايا قوانين الاستثمار و الاستفادة من الخيارات الجبائية و من الممارسات المالية و المحاسبية، ولهذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: الإطار القانوني و الضريبي لشركات المساهمة في الجزائر؛

المبحث الثاني: أهمية الإستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة في الجزائر.

## المبحث الأول: الإطار القانوني و الضريبي لشركات المساهمة في الجزائر.

من خلال هذا الموضوع ستقتصر دراستنا على شركة المساهمة، فشركة المساهمة تعد النموذج الأمثل لشركات الأموال والعماد الرئيسي للنظام الرأسمالي وأداة للتطور الاقتصادي في العصر الحديث، وقد نمت واتسع نطاقها حتى كادت تحتكر الشؤون التجارية والصناعية وذلك لأنها أقدر من غيرها على تجميع رؤوس الأموال و لان حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها.

## المطلب الأول: الإطار القانوني لشركات المساهمة في الجزائر

أدخل التشريع الجزائري بواسطة المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ سنة 1993 تعديلات جوهرية على شركة المساهمة.

### 1- تعريف شركة المساهمة:

شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم, و تتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم، ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء بها عن سبعة<sup>1</sup>.  
من نص المادة السابقة يمكن تعريف شركة المساهمة بأنها " الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، و لا يكون للشريك فيها مسؤولية عن ديون الشركة إلا بمقدار حصته في رأسمالها".

### 2- خصائص شركة المساهمة:

#### أ- شركة المساهمة تقوم على الاعتبار المالي:

تعتبر شركة المساهمة من شركات الأموال كما ذكرنا سابقا لقيامها على تجميع رؤوس الأموال عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب العام، ويكون لرأس المال أهمية كبيرة في نشاطها و يعد مساهما في الشركة كل من يتقدم للاكتتاب مهما بلغ عددهم، وبذلك فإن الاعتبار الشخصي بين الشركاء ليس له أهمية بسبب تداول الأسهم أثناء حياة الشركة بالطرق التجارية، وعليه فإن وفاة أحد المساهمين أو الحجر عليه أو إفلاسه أو إعساره، لا يؤثر على بقاء الشركة و استمرارها<sup>2</sup>.

1- المادة 592 من القانون التجاري الجزائري، عدلت بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 03 ذى القعدة عام 1413 الموافق لـ 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للقانون التجاري

2- احمد محمد محرز. الوسيط في الشركات التجارية . الطبعة الثالثة 2004. منشأة المعارف الإسكندرية ص 397-400.

و نرى من خلال هذا أن شركات المساهمة لا تقوم على الاعتبار الشخصي، بل على الاعتبار المالي ولا يعتد فيها بشخصية الشريك بل العبرة فيها بما يقدمه كل شريك من حصة مالية ولذلك فإن الغلط في شخص الشريك لا يكون مبطلا للعقد، كما أن حصة الشريك فيها -وتسمى السهم- قابلة للتداول بطرق سهلة دون أن يتوقف ذلك على قبول من الشركة أو الشركاء.

و ميزة التداول هي التي تحفز صغار المدخرين على الانضمام إلى شركة المساهمة قصد استثمار أموالهم فيها ومن ثم كانت سببا في نجاح وانتشار هذا النوع من الشركات.<sup>1</sup>

### ب- مسؤولية الشريك فيها محدودة بأسهمه:

من أهم خصائص شركة المساهمة هو كون مسؤولية كل شريك عن التزامات الشركة محدودة بقدر ما يملكه من أسهم فيها، وهذا الذي أدى إلى توجه أصحاب المدخرات في توظيف أموالهم إلى شراء الأسهم، لأن المساهم في هذا النوع من الشركات لا يكتسب صفة التاجر بمجرد انضمامه إلى الشركة، و لا يلزم بالقيود في السجل التجاري أو مسك الدفاتر التجارية أو الالتزام بالتزامات التجار الأخرى، و لا يؤدي إفلاس الشركة إلى إفلاسه كالحال في شركات التضامن.<sup>2</sup>

### ج- الحد الأدنى لعدد الشركاء:

لا يجوز أن يكون عدد الشركاء في الشركات المساهمة أقل من سبعة (07)، وعلى ذلك فإنه يجب أن يتوافر هذا الحد الأدنى من عدد الشركاء، و لكن لم يستلزم النص الجزائري أن يكون جميعهم من الأشخاص الطبيعيين الأمر الذي يجوز معه اشتراك الأشخاص المعنوية، في تأسيس شركات المساهمة.

### د- وجوب توافر حد أدنى لرأس المال:

إذا كانت مسؤولية الشركاء في شركات الأشخاص مسؤولية شخصية و تضامنية، الأمر الذي يوفر الاطمئنان في التعامل مع هذه الشركات، نجد أن في شركات المساهمة، تتحدد مسؤولية الشريك بقدر ما يملكه من أسهم، الأمر الذي يجعل لرأس المال هذه الشركات أهمية كبيرة باعتباره الضمان الوحيد للمتعاملين معها.

1- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية 2003 الجزائر ص 164-148.

2- احمد محمد محرز. المرجع السابق. ص 401.400.

يجب أن يكون رأسمال شركة المساهمة بمقدار (5) ملايين دينار جزائري على الأقل إذا ما لجأت الشركة علنية للادخار، ومليون دينار على الأقل في الحالة المخالفة.<sup>1</sup>

ويجب أن يكون تخفيض رأس المال إلى مبلغ أقل متبوعا، في أجل سنة واحدة بزيادة تساوي المبلغ المذكور في المقطع السابق، إلا إذا تحولت في ظرف نفس الأجل إلى شركة ذات شكل آخر، و في غياب ذلك يجوز لكل معني بالأمر، المطالبة قضائيا بحل الشركة بعد إنذار ممثليها بتسوية الوضعية.

في حالة نقصان رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، فإنه يجب زيادته خلال سنة حتى بلوغه الحد الأدنى المطلوب الموضح في المادة السابقة، و إلا فإنه يكون لكل ذي مصلحة الحق في الطلب من القضاء حل الشركة وذلك بعد فوات شهرين من إنذار ممثلي الشركة بتصحيح هذا الوضع، حتى يظل رأس المال ثابتا في حده الأدنى على الأقل باعتباره الضمان العام للدائنين.

### هـ - اسم وعنوان الشركة:

يطلق على شركة المساهمة تسمية الشركة، ويجب أن تكون مسبوقة أو متبوعة بذكر شكل الشركة ومبلغ رأسمالها<sup>2</sup>.

يجوز إدراج اسم شريك واحد أو أكثر في تسمية الشركة، يمكن أن يكون لشركة المساهمة اسم يميزها عن غيرها من الشركات المماثلة، و قد أجاز المشرع الجزائري إدراج اسم شريك واحد أو أكثر من الشركاء في تسمية الشركة، و كما أجاز أن يكون اسم الشركة مسبوقة أو متبوعا بذكر شكل الشركة و كذلك أوجب أن يذكر فيه مبلغ رأس مال الشركة .

إنّ ما أوجبه المشرع الجزائري فيما يخص اسم وعنوان شركة المساهمة، وأن يحتوي على مبلغ رأسمالها ما هو إلا من باب التسهيل على المتعاملين مع الشركة، حتى يكونوا على علم بطبيعتها و على بصيرة من ضمانها العام باعتبار أن رأس مال الشركات المساهمة يمثل الحد الأدنى لهذا الضمان.

### 3- تأسيس شركة المساهمة:

يمكن تأسيس شركة المساهمة بطريقتين:

- باللجوء العلي للادخار أي اللجوء إلى الجمهور قصد الحصول على الأموال وذلك بطرح أسهم الشركة للاكتتاب العام، ويسمى أيضا التأسيس المتتابع أو التأسيس عن طريق الاكتتاب العام و يقصد به توجيه دعوة

1- المادة 594 من القانون التجاري الجزائري لمرسوم التشريعي رقم 08 93 المؤرخ في 25 أبريل 1993 .  
2- نص المادة 593 من القانون التجاري الجزائري المرسوم التشريعي رقم 08 93 المؤرخ في 25 أبريل 1993

عامة للجمهور بغرض الانضمام إلى إحدى شركات المساهمة من خلال شراء عدد معين من الأسهم المطروحة في السوق والخاصة بالشركة، و يحق للمكتب في هذه الحالة أن يكتسب صفة الشريك بعد تمام إجراءات التأسيس وفقا لما ينص عليه القانون في هذا الصدد<sup>1</sup>؛

● عدم اللجوء العلني للادخار و ذلك باقتصار الاكتتاب على المؤسسين دون اللجوء إلى الاكتتاب العام؛

#### أ - تأسيس شركة المساهمة باللجوء العلني للادخار:

يبر التأسيس بمرحلتين على ما يلي: يجرر الموثق مشروع القانون الأساسي لشركة المساهمة بطلب من مؤسس أو أكثر، و تودع نسخة من هذا العقد بالمركز الوطني السجل التجاري<sup>2</sup>.

ينشر المؤسسون تحت مسؤولياتهم إعلانا حسب الشروط المحددة عن طريق التنظيم.

لا يقبل أي اكتتاب إذا لم تحترم الإجراءات المقررة أعلاه و من نص المادة القانونية يمكن أن نميز المرحلتين:

#### - المرحلة الأولى:

تكون الشركة تحت التأسيس حيث يلتزم المؤسسون بالسعي في تأسيس الشركة و القيام بجميع الإجراءات اللازمة لذلك, و يتعاقد المؤسسون خلال هذه الفترة بوصفهم ممثلين للشركة تحت التأسيس و تتميز الشركة في هذه الفترة بشخصية معنوية ناقصة بالقدر اللازم لتأسيسها, ويشترط أن يكون هذا التأسيس تأسيسا صحيحا.

#### - المرحلة الثانية:

بعد اكتمال الإجراءات المذكورة في المرحلة الأولى يقوم المؤسسون بالتصريح بالاكتتاب، والاكتتاب هو إعلان عن رغبة المكتب في الانضمام إلى الشركة التي تكون تحت التأسيس مقابل الإسهام في رأس مال الشركة بعدد معين من الأسهم المطروحة، وبعد الانتهاء من الاكتتاب يتم استدعاء المكتتبين إلى جمعية عامة تأسيسية حسب الأشكال و الآجال المنصوص عليها عن طريق التنظيم، و تقر هذه الجمعية أن رأس المال مكتتب به تماما، و أن مبلغ الأسهم قد تم سداده و تبدي رأيها في المصادقة على القانون الأساسي الذي لا يقبل التعديل إلا بإجماع أراء جميع المكتتبين، و تعين القائمين بالإدارة و تعين مندوبي الحسابات و عند إتمام هذه الإجراءات تنشأ الشركة قانونا و تكتمل شخصيتها المعنوية بإشهارها وتثبت الشركة بعقد رسمي وإلا كانت باطلة، و في حالة ما إذا فشل المؤسسون في تحقيق مشروع الشركة تزول الشخصية المعنوية لها بأثر رجعي<sup>3</sup>.

1- عباس مصطفى المصري - تنظيم الشركات التجارية - دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - 2002 - ص237

2- نص المادة 595 من القانون التجاري الجزائري المرسوم التشريعي رقم 08 93 المؤرخ في 25 أبريل 1993

3 - المادة 604 من القانون التجاري الجزائري المرسوم التشريعي رقم 08 93 المؤرخ في 25 أبريل 1993

**ب- تأسيس شركة المساهمة دون اللجوء العلني للادخار:**

أعفى المشرع الجزائري شركات المساهمة التي لا تلجأ علانية للادخار من بعض الإجراءات التي تطبق على التأسيس باللجوء العلني للادخار، و هذا راجع بالطبع لعدم الحاجة إلى حماية الجمهور إذ يقتصر الاكتتاب فيها على المؤسسين وحدهم، و بخلاف التأسيس باللجوء العلني للادخار تثبت الدفعات بمقتضى تصريح من مساهم أو أكثر في عقد توثيق، بناء على تقديم قائمة المساهمين المحتوية على المبالغ التي يدفعها كل مساهم، و يشتمل القانون الأساسي على تقدير الحصص العينية، و يتم هذا التقدير بناء على تقرير ملحق بالقانون الأساسي يعده مندوب الحصص تحت مسؤوليته و يوقع المساهمون القانون الأساسي إما بأنفسهم أو بواسطة وكيل مزود بتفويض خاص، و يعين المؤسسون الأشخاص الذين سيتولون إدارة الشركة و مندوبي الحسابات و يشبهونهم في القانون الأساسي للشركة، و لا يجوز للشركة أن تباشر أعمالها إلا ابتداء من تاريخ قيدها في السجل التجاري و شهرها.

**4- انقضاء شركات المساهمة:**

تنقضي شركات المساهمة بذات الأسباب التي تنقضي بها الشركات مثل انتهاء الأجل المحدد لها، أو هلاك معظم رأس مالها أو انتهاء العمل الذي تأسست من أجله أو اندماجها في شركة أخرى، وأي حل للشركة قبل أجلها المحدد يكون عن طريق الجمعية العامة غير العادية،<sup>1</sup> حيث تتخذ الجمعية العامة غير العادية قرار حل شركة المساهمة الذي يتم قبل حلول الأجل .

و يجوز للمحكمة أن تتخذ قرارا بحل الشركة بناء على طلب كل معني بالأمر إذا كان عدد المساهمين قد خفض إلى أقل من الحد الأدنى القانوني وهو 07 مساهمين منذ أكثر من عام .  
و يجوز لها أن تمنح الشركة أجلا أقصاه ستة أشهر لتسوية الوضع، و لا تستطيع اتخاذ قرار حل الشركة إذا تمت هذه التسوية يوم فصلها في الموضوع.

كما تنحل شركة المساهمة بالخسارة وفقا لشروط نذكر منها:

إذا كان الأصل الصافي للشركة قد خفض بفعل الخسائر الثابتة في وثائق الحسابات إلى أقل من ربع رأس مال الشركة ، فإن مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، ملزم في خلال الأشهر الأربعة التالية للمصادقة على الحسابات التي كشفت عن هذه الخسائر، باستدعاء الجمعية العامة غير العادية للنظر فيما إذا كان يجب اتخاذ قرار حل الشركة قبل حلول الأجل، و إذا لم يتقرر حل الشركة فقد ألزمت نفس المادة الشركة بتخفيض رأس

1- المادة 715 مكرر 18 من القانون التجاري الجزائري، المرسوم التشريعي رقم 93 08 المؤرخ في 25 أفريل 1993

مالها بمبلغ يساوي على الأقل مبلغ الخسائر التي لم تخصص من الاحتياطي في حالة عدم تجدد الأصل الصافي بقدر يساوي على الأقل ربع رأسمال الشركة.

جدول رقم (01-02): خصائص شركات المساهمة

نوع الشركة	عنوان الشركة	اكتساب صفة التاجر	تداول المساهمات	طبيعة المسؤولية	أسباب التصفية
شركة المساهمة	الاسم التجاري يدل على طبيعة النشاط+عبارة شركة مساهمة مع ذكر قيمة رأس المال	لا يكتسب الشركاء صفة التاجر بل الشركة هي التي تكتسبها	يوجد حد أدنى لرأس المال و هو يقسم إلى أسهم متساوية القيمة و قابلة للتداول بكل حرية و تكون المساهمات عينية أو نقدية	مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة محدودة بحسب مساهماتهم	. انتهاء الغرض الذي وجدت من أجله الشركة . انتهاء المدة القانونية للشركة

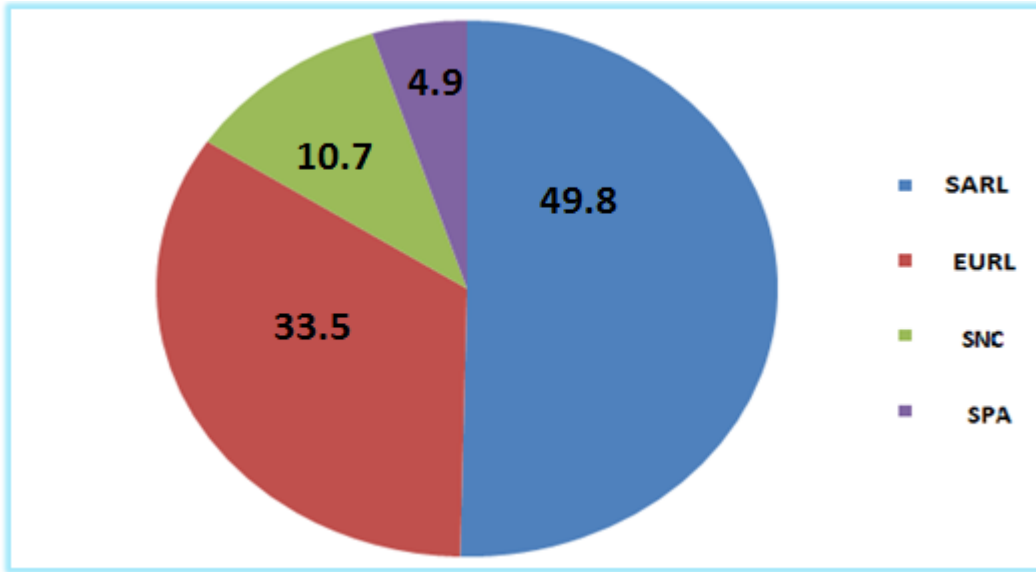
المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على المواد من 564 إلى 715 من القانون التجاري الجزائري

5- تطور عدد شركات المساهمة مسجلة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013

إن توزيع الشركات من حيث الشكل القانوني في نهاية سنة 2013 لم يشهد أي تطور بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث احتلت شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL النسبة الأكبر بـ 49.8 ٪، أما بالنسبة للشركات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة EURL سجلت نسبة 33.5 ٪، شركات التضامن SNC بنسبة 10.7 ٪، و في الأخير سجلت شركات الأسهم SPA النسبة الأقل بـ 4.9 ٪ من المجموع العام للشركات في الجزائر.

و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01-02) توزيع الشركات في الجزائر حسب الشكل القانوني نهاية سنة 2013



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2014

أما بخصوص تطور عدد شركات المساهمة فقد اظهر تطور كبير في الفترة من 2010 إلى 2011، و تمثل سنة 2011 زيادة كبيرة جدا بالمقارنة مع عام 2010، وذلك بنسبة 109.1%، وبشكل عام فإن الزيادة في عدد شركات المساهمة خلال الفترة 2010-2013 هي تزايد مع تطور استثنائي يتماشى بالتأكيد مع التسهيلات الممنوحة من السلطات العمومية في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI منذ سنة 2011، خاصة في قطاع، الخدمات و البناء و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (02-02): تطور عدد شركات المساهمة في الجزائر خلال الفترة (2010-2013)

السنوات	2010	2011	2012	2013
عدد شركات المساهمة	3 082	6 455	6758	7 486

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2014



## المطلب الثاني: الإطار الضريبي لشركات المساهمة في الجزائر

سنقوم من خلال هذا الجزء للدراسة تقديم عرضا عن التزامات الضريبية لشركات المساهمة على ضوء التشريع الضريبي الجزائري .

### 1- عرض الالتزامات الضريبية لشركات المساهمة:

لقد سمحت لنا القراءات المختلفة حول موضوع الضرائب و الرسوم المفروضة على شركات الأموال وبالأخص شركات المساهمة التأكيد على جزئيتين أساسيتين:  
الجزئية الأولى أنه الأساس المعتمد في تحديد الالتزامات الضريبية للمؤسسات ليس حجمها و إنما شكلها القانوني.

الجزئية الثانية هي أن مؤسسات المساهمة مثلها مثل أية مؤسسة اقتصادية في الجزائر، فهي مطالبة بضرورة التقيد بفحوى التشريعات الجبائية من خلال الالتزام بالنظام الضريبي الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة وكذا بمختلف القواعد المترتبة عليه كالحديث المنشئ، آجال التسديد وكل الجوانب الإجرائية،<sup>1</sup> كما تخضع لمجموعة من الضرائب و الرسوم منذ نشأتها إلى غاية حلها: فتدفع حقوق تسجيل مرتبطة بهيكلها ، و تدفع ضرائب على الدخل متى حققت الحادثة المنشئة لها، كما تكون مطالبة بضرائب و رسوم ذات طابع مهني و أخرى تكون خاضعة للرسم على القيمة المضافة بحسب نظام الإخضاع التابعة له و سنحاول فيما يلي التعرض للضرائب و الرسوم السابقة الذكر:

**1-1 الالتزامات الجبائية الخاصة بهيكل الشركة:** يتميز عقد الشركة عن غيره من العقود بأنه يتولد عنه كيان قانوني له ذمة مالية مستقلة، و يعرف هذا الكائن بالشخصية المعنوية<sup>2</sup>.

بحيث تخضع مختلف العمليات المتعلقة بإنشاء الشركة، تعديل عقدها، و كذا تصفيتها إلى حقوق أو ضرائب و رسوم نحاول تناولها من خلال الجدوال الموالي :

### الجدول رقم(03-02) الضرائب و الرسوم الجبائية الخاصة بهيكل الشركة

العمليات على رأس المال	الوعاء و المعدلات
مرحلة الإنشاء: تتكون ذمة الشركة من المساهمات العينية و النقدية التي يتقدم بها الشركاء، مما ينتج عنه تحويل الملكية	الحصص الخالصة و البسيطة: تدخل في تكوين الرأسمال الاجتماعي للشركة، يكون مقدمها شريكا فعليا بحيث يتحصل مقابل حصته على حقوق اجتماعية كالاستفادة مثلا من عدد من الأسهم أو جزء من الأرباح مقابل تحمل بعض الأخطار. يطبق على المبلغ الكلي للحصص المنقولة و العقارية بعد استبعاد قيمة الخصوم التي تتعهد الشركة بتحملها المعدل 0.5% ، دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج.
هذه المساهمات من الشركاء	، غير أنه في الحالة الخاصة بشركات الأسهم، يجب ألا يقل هذا الحق عن 10.000 دج، ولا يتعدى

1-صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط الاقتصادي. جامعة الجزائر 2004.2003. ص 94

2- رزق الله العربي بن مهدي: الوجيز في القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص49.

<p><b>300.000 دج.</b></p> <p>الحصص لقاء عوض: لا يتحصل الشريك على حقوق اجتماعية و لن يتحمل أي أخطار بل تتم مكافئته بشكل فوري عن طريق حصوله على مبلغ نقدي أو تتعهد الشركة بتحمل الديون الخاصة به أو أن يصبح حامل سندات مصدرة من الشركة. و عليه يعتبر مقدم الحصص لقاء عوض بمثابة بائع أكثر من شريك. و عليه تخضع هذه الحصص لحقوق تحويل الملكية بمقابل وفقا لنفس المعدلات المطبقة على العناصر محل البيع العادي: العقارات تخضع إلى رسم الإشهار العقاري بمعدل <b>2%</b> و إلى حقوق التسجيل بمعدل <b>8%</b>. و المحل التجاري يخضع للمعدل <b>8%</b> أما البضائع الجديدة فيطبق عليها المعدل <b>3%</b>.</p>	<p>إلى الشركة. و على اعتبار أن الشركة شخص متمتع بذمة مالية مستقلة فإن القانون الجبائي يخضع التحويل السابق للملكية إلى جملة من الحقوق لتحديد بطبيعة المساهمات المقدمة التي قد تكون خالصة و بسيطة أو لقاء عوض.</p>
<p>. حالة إصدار أسهم جديدة للاكتتاب: تخضع لنفس الحقوق المطبقة عند إنشاء الشركات .          . حالة ضم الأرباح غير المخصصة أو علاوات الإصدار: تخضع للمعدل <b>1%</b></p>	<p>زيادة رأس المال</p>
<p>. تخضع عملية تخفيض رأس المال بمناسبة امتصاص الخسائر إلى حق ثابت <b>500 دج</b>، و عندما يكون التخفيض بمناسبة الارتفاع الكبير في رأس المال فإن العقد المعين لهذا الإجراء يخضع لحق نسبي <b>2%</b> يطبق على المبلغ المخفض، كما . يخضع استهلاك رأس المال إلى حق ثابت <b>500 دج</b></p>	<p>تخفيض و استهلاك رأس المال</p>
<p>. ينجر عن تغيير الشكل القانوني للشركة مع بقاء الشخص المعنوي قائم دفع حق ثابت <b>500 دج</b>، أما عند ظهور شخص معنوي جديد تطبق نفس الحقوق الجبائية الخاصة بإنشاء الشركات .          . يطبق عند تمديد عقد الشركة قبل انتهاء فترة الحياة القانونية المعدل <b>3%</b>، وعند طلب التمديد بعد انتهاء مدة حياة الشركة فإن هذا الفعل يتجسد جبائيا و كأنه إنشاء شركة جديدة.</p>	<p>عمليات أخرى</p>
<p>تخضع عملية تصفية الشركات إلى حق ثابت يقدر ب <b>3000 دج</b></p>	<p>تصفية الشركة</p>

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مواد من 258 إلى 251 مكرر من قانون التسجيل

## 1-2 الضريبة على أرباح الشركات.

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات.<sup>1</sup>

لقد تركزت الفكرة الأساسية عند وضع الضريبة على أرباح الشركات في تأسيس ضريبة للأشخاص المعنويين، حيث كانت تفرض على شركات الأموال الجزائرية الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (BIC) حتى و إن كان النشاط الممارس من قِبل هذه الشركات لا يحمل أي طابع صناعي أو تجاري<sup>2</sup>، كما ألغت تلك الازدواجية التي عرفها النظام القديم الذي كان يخضع المؤسسات الأجنبية بعكس الجزائرية إما للضريبة على مداخيل البناء الأجنبية بالنسبة لمؤسسات الأشغال العقارية أو إلى اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة لمؤسسات تآدية الخدمات، تتميز الضريبة على أرباح الشركات بالسنوية فهي لا تطبق إلا مرة

1- المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

2 - J.GARELICK et G. DEPUYOLT : Fiscalité Algérienne, Alger, 1992, P13.

واحدة في السنة، الإقليمية فهي تطبق على الأرباح المحققة في الجزائر بصرف النظر عن جنسية الشركة، و بنسبية المعدل المطبق.

### 1-3 الضرائب و الرسوم ذات الطابع المهني:

تنشأ المؤسسة لأداء غرض معين، هذا الأخير تسعى إلى تحقيقه بمجرد مباشرتها لنشاطها المهني، و تقرر الجباية النشاط الاستغلالي للمؤسسة و ما ينتج عنه بجملة من الضرائب و الرسوم يتعلق بعضها برقم الأعمال المحقق، بعضها بالمبالغ المدفوعة للعمال أما البعض الآخر فيرتبط بالأموال المبنية و غير المبنية التي تستعين بها المؤسسة لمزاولة المهام المنوط بها، و قد حدد قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة الجزائري مجموعة من الضرائب تستفيد منها الجماعات المحلية و هي الرسم على النشاط المهني و الرسم العقاري<sup>1</sup>.

و يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (02-04) وعاء و معدلات الضرائب و الرسوم ذات الطابع المهني

اسم الضريبة	الوعاء و المعدلات
الرسم على النشاط المهني (TAP): يستحق على أساس رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف مكلفون يمارسون نشاطا تخضع أرباحها للضريبة على أرباح الشركات- للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية و لضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية، و يقصد برقم الأعمال، مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه. غير أنه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها، من مجال تطبيق الرسم المذكور في هذه المادة.	يتكون الأساس الخاضع من الإيرادات المحققة من كافة عمليات البيع أو تأدية الخدمات خارج الرسم على القيمة المضافة، و يحسب الرسم بتطبيق المعدل 1% على نشاط الإنتاج و بدون الاستفادة من التخفيضات، 2% لنشاطات أخرى، مع استفادة نشاطات البناء و الأشغال العمومية والري على تخفيض بـ 25%
الرسم العقاري (TF): يؤسس سنويا على الملكيات المبنية و غير المبنية المتواجدة في الجزائر.	. حالة الملكيات المبنية: يتحدد الأساس بحاصل ضرب المساحة الخاضعة في قيم تجارية جبائية، و بعده يطبق المعدل 3% على الملكيات المبنية باستثناء الأراضي التي تشكل ملحقا للملكيات المبنية. . حالة الملكيات غير المبنية: نحصل على القاعدة الخاضعة بعد أن نطبق على المساحة المعنية قيمة تجارية جبائية محددة بحسب المناطق و معبرا عنها إما بالمكتنارات فيما يخص الأراضي الفلاحية أو بالمتر المربع بالنسبة للأصناف الأخرى، ثم نطبق المعدلات التالية:

1- المادة 197 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

<p><b>5%</b> بالنسبة للملكيات غير المبنية الخاصة بالقطاعات غير القابلة لل عمران؛</p> <p><b>5%</b> بالنسبة للأراضي العمرانية التي مساحتها أقل أو تساوي <b>500م<sup>2</sup></b></p> <p><b>7%</b> بالنسبة للأراضي العمرانية التي مساحتها أكبر من <b>500م<sup>2</sup></b> و أقل أو تساوي <b>1000م<sup>2</sup></b></p> <p><b>10%</b> بالنسبة للأراضي العمرانية التي مساحتها أكبر من <b>1000م<sup>2</sup></b></p> <p><b>3%</b> بالنسبة للأراضي الفلاحية</p>	
---	--

**المصدر:** تم الإعداد بالاعتماد على المواد من 208 إلى 261 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

#### 4-1 الرسم على القيمة المضافة:

يتعلق الرسم على القيمة المضافة (TVA) حسب تسميته بالقيمة المضافة المنشأة داخل المؤسسة الاقتصادية خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي و الإستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، و التي سوف تشكل وعاء لهذا الرسم، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يتحمل عبئها النهائي المستهلك، لها معدلين بموجب قانون المالية لسنة 2001 هما المعدل العادي، **19%** و المخفض **9%<sup>1</sup>**.

#### 2- تحليل اثر الالتزامات الضريبية على شركات المساهمة:

سمح لنا العرض السابق للضرائب و الرسوم التي تطالب بها شركات المساهمة، وفقا للتشريع الضريبي الجزائري، من أن نخلص إلى أنها تواجه مجموعة من الالتزامات الضريبية منذ أن تنشأ إلى أن تصفى.

و في هذا الصدد سنقوم بتحليل اثر كل من الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات باعتبارهما من أهم الضرائب التي تدفعهما شركات المساهمة طيلة استمرار نشاطها.

#### 2-1 تأثير الرسم على القيمة المضافة :

تتصرف المؤسسة لحساب الإدارة الجبائية باعتبارها مكلفا قانونيا و ليس حقيقيا ، مما يترتب عليها مسؤولية فتتأثر خزيرتها تبعا لعدة عوامل مرتبطة بهذا الرسم : تنوع واختلاف المعدلات **9%** و **19%** ، إمكانية خصم

1- المواد من 21 إلى 24 من قانون الرسم على رقم الأعمال .

الرسم على القيمة المضافة حسب طبيعة العملية المحققة، الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق (الحدث المنشئ) أو التعامل مع القطاعات المعفاة من الرسم على القيمة المضافة، التعامل بمعدلين 9% و 19% في الشراء أو البيع وحتى تتمكن المؤسسة من التحكم في هذه العمليات و جعلها تتماشى مع تدفقاتها، يجب عليها أن تسير و بصفة عقلانية كذلك مهلة الدفع المتعلقة بمختلف المتعاملين معها (الزبائن و الموردين).

فكلما منحت المؤسسة مهلة للزبائن أكبر مما يجب فإنها ملزمة بدفع الرسم على القيمة المضافة الذي لم تحصله من خزيتها، وهذا ما يحدث احتياجا ماليا يؤثر سلبا على توازنها المالي، ومنه تعتبر المدة التي تفصل ما بين تاريخ تسديد الزبائن لديونهم و تاريخ استحقاق الرسم مدة هامة بالنسبة للمؤسسة، بحيث يمكنها هذا المبلغ من إجراء عدة عمليات تعود بالنفع على الخزينة ، كالتوظيفات البنكية، كما أن للمهلة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لها دور هام، لا يقل أهمية عن دور المهلة التي تمنحها هي للعملاء.

حيث انه انطلاقا من الفرق بين قيمة الضريبة المستحقة الدفع و قيمة الضريبة الواجبة الاسترجاع، لا يمكن أن تبتعد آثار الرسم على القيمة المضافة عن إحدى الحالتين التاليتين:

- إذا كانت قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من قيمة الضريبة المستحقة الدفع ، في هذه الحالة تكون خزينة المؤسسة في وضعية تسبيق.

- أما إذا كانت قيمة الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع أكبر من قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع في هذه الحالة تكون المؤسسة مطالبة بتوفير هذه القيمة و تسديدها في الآجال المحددة، و هذا حتى لا تتحمل خزينة المؤسسة تكاليف إضافية تأتي في شكل عقوبات عن التأخير.

## 2-2 تأثير الضريبة على أرباح الشركات :

### أ- اثر نظام التسديدات التلقائية :

يتضح تأثير الضريبة على أرباح الشركات كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجة من خلال نظام التسديدات التلقائية، إذ يتعين على الخاضع لهذه الضريبة أن يقوم بنفسه بحساب مبلغها و تصفيتها و دفعها تلقائيا .

يتضمن نظام الدفعات التلقائية :

- من جهة دفع ثلاث أقساط أو تسبيقات؛
- من جهة أخرى دفع رصيد تصفية الضريبة على أرباح الشركات؛

يترتب عن نظام الدفع التلقائية للأقساط المؤقتة خلال سنة مالية تباعد زمني ما بين الحدث المنشئ و الدفع الفعلي للضريبة على أرباح الشركات، وبالتالي يمكن القول أن اعتماد نظام التسبيقات المؤقتة لتسديد الضرائب على الأرباح، يخفف من عبء ارتفاع الضريبة على تدفقات المؤسسة، بحيث يسمح التباعد بين فترات التسديد للمؤسسة بتوفير المبالغ اللازمة في مواعيدها المستحقة، ففي الفترة التي تعرف فيها المؤسسة نمو للتأجيل و زيادة في الأرباح يصبح هذا التفاوت الزمني في صالح الخزينة، بما أن الأقساط تحسب على ضريبة سابقة تقل عن المتعلقة بالسنة المالية المعنية، لكن في حال الحصول على نتائج متناقضة أو سلبية، فإن دفع الأقساط المحسوبة على أساس مرتفع يمكن أن يؤثر بالسلب على خزينة المؤسسة.

كما نجد أن المؤسسة تعتمد على القروض و التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل، من اجل تسديد مختلف الضرائب والرسوم المستحقة، وذلك بهدف تفادي ضغط السيولة لان تراكم حجم الضرائب المستحقة، يمكن أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء للتسديد لا يخص إلا المؤسسات الكبيرة .

#### ب- اثر نظام الاقتطاع من المصدر:

يختلف اثر نظام الاقتطاع من المصدر على خزينة المؤسسة بالنظر إلى وضعية المؤسسة، هل هي التي تخضع لهذا النظام أم أنها توزع مداخيل تدخل ضمن فئة المداخيل الخاضعة لهذا النظام.

#### ● المؤسسة تخضع لنظام الاقتطاع من المصدر:

أي أن بعض المداخيل المتأتية إليها من القيم المنقولة التي تملكها، تخضع لدى الجهة الموزعة لهذه المداخيل لضريبة على أرباح الشركات بالمعدلات المختلفة، وفي هذا الحالة تكون المؤسسة تحملت عبء هذه الضريبة قبل أن تتحصل على مداخيلها.

يخفف هذا النوع من التسديد لضريبة على أرباح من تحصيلات المؤسسة وبالتالي من السيولة لديها، خاصة إذا كان حجم المداخيل المتأتية إليها من القيم المنقولة التي تملكها مهما.

#### ● المؤسسة توزع مداخيل تخضع لنظام الاقتطاع من المصدر :

في هذه الحالة تقوم المؤسسة التي توزع إيرادات قيم منقولة خاضعة للضريبة على أرباح الشركات باقتطاع الضريبة على كل عملية توزيع، هذا الاقتطاع يستحق الدفع خلال 20 يوما الأولى من الشهر الذي يلي شهر توزيع المداخيل، وبالتالي تكون المؤسسة الموزعة لهذه المداخيل قد استفادت من قرض ضريبي من الخزينة العمومية على مداخيل لا تخصها، حجم هذا القرض يساوي قيمة الضريبة على أرباح الشركات المقتطعة .

### المبحث الثاني: أهمية الإستراتيجية الجبائية في مؤسسات المساهمة الجزائرية

ينظر إلى الضرائب المفروضة على مختلف أنواع المؤسسات، على أنها عبء ضريبي يمثل اقتطاعا من دخل المؤسسات و بالتالي يمنعها من الاستفادة من ذلك الجزء المقتطع استهلاكاً أو استثماراً، وعليه يجب ترتيب الأمور المالية و معالجتها بطريقه تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء الضريبي، بالطرق القانونية ضمن مخطط استراتيجي يتم فيه دمج العامل الجبائي في جميع القرارات المتخذة داخل المؤسسة .

و نتناول في هذا المبحث من الدراسة أهمية الإستراتيجية الجبائية لمؤسسات المساهمة الجزائرية وذلك من خلال:

- الاستفادة من قانون الاستثمار و الخيارات الجبائية؛
- الاستفادة من الممارسات المالية و المحاسبية.

### **المطلب الأول: الاستفادة من قوانين الاستثمار و الخيارات الجبائية**

في هذا الجانب نحاول التعرف على الأثر الجبائي للاستفادة من المزايا المتاحة في قانون الاستثمار و كذا الخيارات الجبائية المختلفة ، مما يترك للمؤسسة مجالاً في توظيف سياساتها الاستثمارية بما يتوافق مع الاطر القانونية السارية في قانوني الاستثمار و القانون الجبائي و بالتالي الاستفادة من الوفورات الضريبية التي تنتج من ذلك.

#### أولاً : من خلال الاستفادة من قوانين الاستثمار

في إطار التنمية قامت الجزائر في مسيرتها الاقتصادية بجملة من الإصلاحات، مست عدة قوانين و على وجه الخصوص قانوني الضرائب و الاستثمار، نظرا للعلاقة المميزة التي تربط بينهما. فاحتوت قوانين الاستثمار على عدة تحفيزات و برامج تنموية، تهدف إلى ترقية الصادرات و امتصاص البطالة، بالإضافة إلى بعث التنمية في المناطق المعزولة، عن طريق تهيئة المناخ الملائم لاستثماراتهم من خلال التأثير على أهم محدداته المتمثلة في تدنية تكاليف الاستثمار و الرفع من مردوديته و على هذا الأساس نذكر أهم القوانين المتعلقة بالتحفيز و ترقية الاستثمار بعد الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988 :

- قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12/07/1988 و الذي تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية.
- قانون رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر.
- الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

فيما يخص القانون 12/93 و الأمر الرئاسي 03/01 أصبح مجال الاستثمار من خلالهما واضح المعالم.

- الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 47 سنة 2006

- المرسوم التنفيذي رقم 355/06 مؤرخ في 2006/10/09 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار

و تشكيلته و تنظيمه و سيره.

- المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 2006/10/09 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

أ : مزايا قانون الاستثمار في الجزائر

بعد قانون الاستثمار 03/01 الصادر سنة 2001 المعدل للقانون 12/93 لسنة 1993 صدر آخر

تعديل المتمثل في الأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 و هو امتداد للقوانين السابقة جاء بامتيازات أخرى

نذكرها كالتالي :

**1- النظام العام:** تستفيد المؤسسة من:<sup>1</sup>

**1-1 مرحلة انجاز الاستثمار :**

• الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز

الاستثمار ؛

• الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة

محليا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

• الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني ؛

**2-1 مرحلة الاستغلال :** الإعفاء و لمدة 3 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح

الجبائية بطلب من المستثمر :

• الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

• الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

**2- النظام الخاص:** تستفيد من مزايا خاصة، الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة

خاصة من الدولة، و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، و بالأخص عندما تستعمل

تكنولوجيات تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة.

1 - الأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 المعدل لقانون الاستثمار 03/01 الصادر سنة 2001 (ج ر 47 الصادرة في جويلية 2006)



## 2-1 مرحلة انجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال؛
- تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من سوق محلية؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة غير مستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

## 2-2 مرحلة الاستغلال:

- بعد معاينة مباشرة الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد من:
- الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛
  - الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
  - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/ أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز و أجال الاهتلاك؛

## 3- الاستثمارات المعنية بالتحفيز الجبائي حسب قوانين تطوير الاستثمار في الجزائر

لقد حدد الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 الاستثمارات المعنية بالتحفيز في إطار تطوير الاستثمار فيما يلي:

## 3-1 استثمارات الإنشاء:

تتمثل هذه الاستثمارات في إنشاء مؤسسات أو استثمارات جديدة لم تكن موجودة، ولا تدخل في هذه الدائرة، الاستثمارات التي تم تغيير طبيعتها القانونية دون استحداث نشاط جديد مثل تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة ذات أسهم مثلا، و إنما كل نشاط جديد من شأنه الزيادة في

تراكم رأس المال الوطني، وتحدد التعليمات الوزارية رقم 178 المؤرخة في 26 مارس 2003 كيفية تطبيق التحفيزات على مختلف الاستثمارات.

### 2-3 استثمارات التوسيع:

تستفيد النشاطات التي تم توسيعها، أي الزيادة في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، من التحفيزات الجبائية المنصوص عليها في الأمر 03/01، شريطة أن يكون هذا التوسيع حقيقي و لا يمكن أن يكون في أي حال من الأحوال عبارة عن تجديد لرأس المال الثابت، أي تجديد أو تعويض التجهيزات التي تحوز عليها المؤسسة.

### 3-3 استثمارات إعادة التأهيل:

يأخذ استثمار إعادة التأهيل احد الأشكال التالية:

- تعويض أو تجديد التجهيزات الإنتاجية التي تحوز عليها المؤسسة أو تطويرها من الناحية التكنولوجية؛
- شراء تجهيزات و تقنيات جديدة متطورة بهدف رفع الإنتاجية ؛
- إحياء نشاط أو عدة نشاطات قائمة و آيلة للزوال.

### 4-3 استثمارات إعادة الهيكلة:

تتمثل إعادة الهيكلة في خلق نشاطات جديدة من خلال دمج نشاطين أو أكثر، أو من خلال تقسيم نشاط معين إلى عدة نشاطات أخرى.<sup>1</sup>

في قراءتنا لمختلف المزايا المذكورة في قانون الاستثمار، نرى أن المشرع الجزائري اهتم من خلال هذا القانون بشركات الأموال فقط بالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وعدم ذكر الضريبة على الدخل الإجمالي التي يخضع لها الأشخاص الطبيعيين و شركات الأشخاص، و هذا يعطي فرصة و يمكن شركات الأموال و منها شركات المساهمة من تخفيض العبء الضريبي المطبق عليها و تعزيز مركزها المالي و توسيع قدرتها الإنتاجية.

### ب: اثر مزايا قانون تشجيع الاستثمار على قرار الاستثمار في مؤسسات المساهمة الجزائرية

تشمل معظم المزايا التي يحتويها قانون الاستثمار امتيازات جبائية، وبما أن العامل الجبائي له تأثير كبير على القرارات داخل المؤسسة فانه سيكون لذلك تأثير على قرار الاستثمار، فإدماج الأثر الجبائي ضمن عناصر التدفق النقدي يكون من خلال تحديد التكلفة الجبائية التي تتحملها المؤسسة خلال مدة حياة الاستثمار، لذلك فان إعادة تقييم استثمارات المؤسسة عملية تسمح لها بإعادة النظر في قيم استثماراتها و استحداثها و قياس مردوديتها بواسطة

1 - Ministre Des Finance .Direction Générale Des Impôts .Guide Fiscale De L'investisseur .Edition 2015.P17

معايير معينة نذكر منها:

- صافي القيمة الحالية؛
- مدة استرجاع رأس المال المستثمر؛
- معيار المعدل الداخلي للمردودية؛

### 1- اثر الامتيازات الجبائية على صافي القيمة الحالية:

صافي القيمة الحالية عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومبلغ الاستثمار المبدئي، وتظهر معادلتها بالصورة التالية:<sup>1</sup>

$$VAN = \sum_{i=1}^n V_i (1+t)^{-i} - I$$

حيث:

$(1+t)^{-i}$ : معامل التحيين.

$t$ : معدل التحيين و هو معدل المردودية الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار ، و الذي يمثل عادة تكلفة رأس المال.

$n$ : العمر الافتراضي للاستثمار.

$V_i$ : التدفق النقدي للسنة  $i$

$I$ : تكلفة الاستثمار.

يعتبر أسلوب صافي القيمة الحالية من أهم الأساليب المستخدمة في الاختيار بين المشاريع الاستثمارية، وحسب هذا المعيار لا يكون المشروع الاستثماري مقبولاً إلا إذا كان صافي القيمة الحالية موجب أي  $VAN > 0$  وإذا تعددت المشروعات الاستثمارية، فيقبل من بينها صاحب أكبر قيمة موجبة.

أي أن التدفقات النقدية السنوية المالية أكبر من الاستثمار المبدئي، و تتأثر القيمة الحالية الصافية بمعدل الضريبة على أرباح الشركات، لأن فرض هذه الضريبة يؤثر على التدفقات النقدية الحالية، و بالتالي احتمال تغيير قرار الاستثمار.

و بهدف دعم و تشجيع الاستثمار، وذلك برفع قيمة التدفقات النقدية السنوية للمشاريع الاستثمارية منح المشرع الضريبي الجزائري من خلال الامتيازات الضريبية الممنوحة تخفيضات و إعفاءات لصالح المؤسسات.

1- الياس بن ساسي ، يوسف قريشي: التسيير المالي - لإدارة المالية (دروس وتطبيقات) - دار وائل للنشر والتوزيع-عمان، الطبعة الثانية ، 2011 ص 339

## 2- اثر الامتيازات الجبائية على مدة استرجاع رأس المال المستثمر (فترة الاسترداد):

تعرف مدة استرجاع رأس المال المستثمر على أنها الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد التكلفة المبدئية للاستثمار من صافي التدفقات النقدية المتولدة عنه و يحسب كالآتي:<sup>1</sup>

$$I = \sum_{i=1}^d Vi (1 + t)^{-i}$$

كما تعرف أيضا على أنها: "عدد السنوات التي تأخذها المنشأة لتغطية استثمارها الأصلي وذلك من صافي التدفقات السنوية النقدية"<sup>2</sup> أي هي المدة التي تساوي فيها التدفقات النقدية مبلغ الاستثمار الأولي. يكتسب في هذه الحالة المشروع الاستثماري أهمية أكبر ومخاطرة اقل كلما كانت هذه الفترة قصيرة، وهذا ما يمكن الوصول إليه من خلال خفض معدلات الضرائب ومنح الإعفاءات التي من شأنها العمل على رفع قيمة التدفقات النقدية للاستثمار وبالتالي استرجاع تكلفة الاستثمار المبدئي في أقل مدة ممكنة وهذا ما يشجع على الاستثمار.

## 3- اثر الامتيازات الجبائية على المعدل الداخلي للمردودية:

يعتبر معيار المعدل الداخلي للمردودية من بين أهم المعايير المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ويعرف على أنه: المعدل الذي يجعل من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة مساويا لإجمالي التدفقات النقدية الخارجة بالقيم الحالية، بمعنى أن عند هذا المعدل يكون صافي القيمة الحالية معدوما.

$$I = \sum_{i=1}^n Vi (1 + TRI)^{-i} \quad \text{و يحسب كالآتي:}^3$$

و يعطى كذلك بالعلاقة التالية :

$$TRI = t_1 + \frac{VAN(t_1)}{VAN(t_1) - VAN(t_2)}$$

1 - الياس بن ساسي ، يوسف قريشي: التسيير المالي. نفس المرجع السابق، ص 344  
 2 - محمد صالح الحناوي: الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص185  
 3 - الياس بن ساسي ، يوسف قريشي : التسيير المالي. مرجع سبق ذكره، ص343

يعمل المعدل الداخلي للمردودية على تحديد مدى مردودية الاستثمار أو عدم مردوديته، فكلما كان هذا المعدل صغيراً و يقترب من تكلفة رأس المال كلما عبر عن عدم مردودية الاستثمار و بالتالي يفترض على المستثمر عدم اللجوء إلى هذا الاستثمار ومحاولة اختيار استثمار آخر.

وتؤدي الضرائب المفروضة على أرباح الشركات إلى التخفيض من قيمة التدفقات النقدية الحالية وهذا ما يجعل المعدل الداخلي للمردودية ينخفض و بالتالي كبح الاستثمار.

إن منح تخفيضات وإعفاءات ضريبية فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على المؤسسة يؤدي إلى رفع قيمة المعدل الداخلي للمردودية وبالتالي زيادة التدفقات النقدية الحالية.

### ثانياً: من خلال الاستفادة من الخيارات الجبائية

إن النظام الجبائي الجزائري ينتهج أسس و ممارسات ضريبية لا تعنى فقط بتحديد أو تعديل سعر الضريبة و إنما لإيجاد منظومة متكاملة لخدمة المؤسسة، و ترك لها هامش الاختيار من ضمن الخيارات المتاحة، وبالتالي تترك جزء من الضريبة التي كانت ستشكل عبء إضافي على المؤسسة، كما أن الخيارات الجبائية الاستراتيجية خيارات تتطلب مستويات عالية من اتخاذ القرار وكذا نوعية الشخص الذي يقرر، من بين هذه الخيارات بالاستناد إلى ما ورد في النظام الضريبي الجزائري على سبيل المثال:

#### 1- اختيار الطريقة الخاصة بزيادة رأس مال الشركة :

ترتبط الطريقة التي تلجأ إليها الشركة من أجل زيادة رأسمالها، بالهدف الذي تسعى إلى تحقيقه من جراء هذه العملية، و نفرق في هذا الإطار بين الحالات التالية:

- تقدم الشركة حصصاً اجتماعية للاكتتاب عندما تريد أن تمول استثماراتها؛
  - تحول الشركة بعض الديون إلى حصص اجتماعية بغرض التخفيف من دائيتها اتجاه الآخرين؛
  - تضم الشركة الاحتياطات، الأرباح غير المخصصة أو علاوات الإصدار، و ذلك من أجل تحسين صورتها بالنسبة للمتعاملين معها و خاصة البنوك؛
- و مهما كانت الطريقة المستعملة في زيادة رأس المال فإنها لا تخرج عن رفع القيمة الاسمية للحصص الاجتماعية أو إصدار حصص اجتماعية.

كما يقدم النظام الضريبي الجزائري للشركة خيارين يختلفان من حيث التكلفة الجبائية، و ذلك بحسب طريقة الزيادة:

**1-1 الخيار الأول:** إصدار حصص اجتماعية للاكتتاب، و التي تعتبر من الناحية الجبائية بمثابة إنشاء شركة جديدة، لهذا فهي تخضع لنفس القواعد و الحقوق المطبقة في مجال تكوين المؤسسات، و عليه تخضع العقود المعاينة لإنشاء الشركات، حسب المادة 248 من قانون التسجيل إلى المعدل 0.5% عندما تكون الحصص المقدمة خالصة و بسيطة، أما إذا كانت الحصص لقاء عوض فهي تخضع لحقوق تحويل الملكية بمقابل وفقا لنفس المعدلات المطبقة على العناصر محل البيع العادي.

**1-2 الخيار الثاني:** ضم الاحتياطات، الأرباح غير الموزعة أو علاوات الإصدار، حيث تنص المادة 250 من قانون التسجيل على أن العقود المعاينة للزيادة في رأس المال عن طريق دمج الاحتياطات، الأرباح غير الموزعة أو علاوات الإصدار، تخضع للمعدل 1% يطبق على المبالغ المدجة و تعفى علاوات الإصدار إذا سبق إخضاعها إلى مثل هذا الحق.

## 2- إمكانية تكوين تجمع شركات ضمن نظام جبائي محدد:

من بين أهم الخيارات الجبائية الإستراتيجية التي تستفيد منها مؤسسات المساهمة دون غيرها، إمكانية تكوين تجمع شركات ضمن نظام جبائي بشروط وقواعد محددة، تستفيد على إثره الشركة الأم و الشركات التابعة من مزايا جبائية.

## 1-2 النظام الجبائي لمجمع الشركات في الجزائر:

في المفهوم الجبائي، يقصد: "تجمع الشركات كل كيان اقتصادي، مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى الواحدة منها " الشركة الأم " تحكم الأخرى المسماة " الأعضاء " تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر لـ 90 % أو أكثر من الرأسمال الاجتماعي، والذي لا يكون رأسمال ممتلك كلياً أو جزئياً من طرف هذه الشركات أو نسبة 90 % أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم"<sup>1</sup>.

1 - المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

## 2-2 شروط الاستفادة من نظام تجمع الشركات:

### أ- شروط متعلقة بالإطار القانوني للشركات:

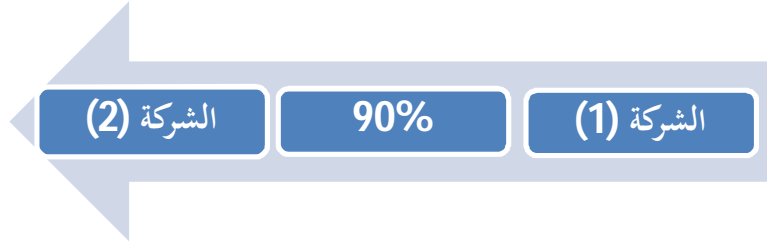
حسب أحكام المادة 14 من قانون المالية لسنة 1997، فإن "مجمع الشركات هو كل كيان اقتصادي يتكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم"

### ب- شروط متعلقة بنسبة حيازة رأسمال:

حددت أحكام المادة 14 من قانون المالية لسنة 1997، الشروط المتعلقة بنسبة حيازة رأسمال للشركات التابعة، و الذي يجب أن يكون مملوكا بشكل مباشر وليس بواسطة شركات أخرى على الأقل، بنسبة 90 % من طرف الشركة الأم.

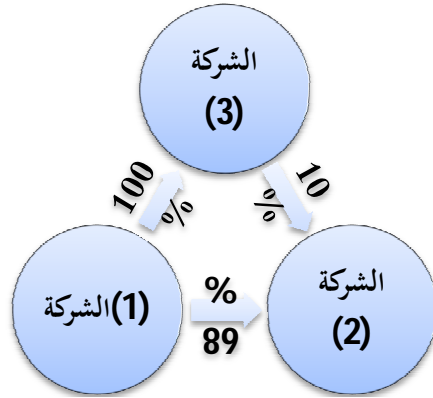
وعليه فإن الشركة التي يمتلك رأسمالها بنسبة 85 % بطريقة مباشرة ونسبة 5% بطريقة غير مباشرة عن طريق شركة أخرى لا تكون مؤهلة للخضوع لهذا النظام حتى وإن كان رأسمالها ممتلكا في الحقيقة من قبل الشركة الأم بنسبة 90<sup>1</sup>%، ومنه تستفيد الشركات ذات الأسهم، لوحدها من نظام تجمع الشركات وعليه، تستثنى من ذلك الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات التضامن والشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد... الخ.

### مثال 01 : شرط نسبة حيازة رأسمال



يمكن للشركة (1) أن تكون تجمع مع الشركة (2) لأنها تملك على الأقل 90 % من رأسمالها.

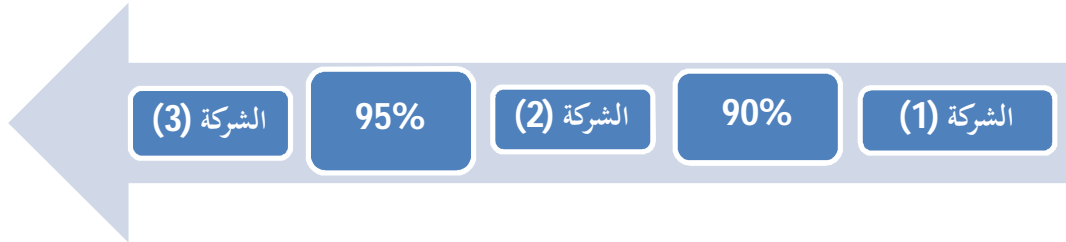
مثال 02: الشركات المكونة للمجمع



يمكن للشركة (1) أن تكون تجمع مع الشركة (3) بينما لا يمكنها أن تكون مع الشركة (2) لأنها لم تصل إلى حد الامتلاك المباشر لـ 90% وهذا رغم امتلاكها لـ 10% بواسطة الشركة (3).

- لا يجب أن تمتلك رأس المال الاجتماعي للشركة الأم بشكل مباشر بنسبة 90% منه أو أكثر من طرف شركة تالفة مؤهلة على شكل شركة أم.

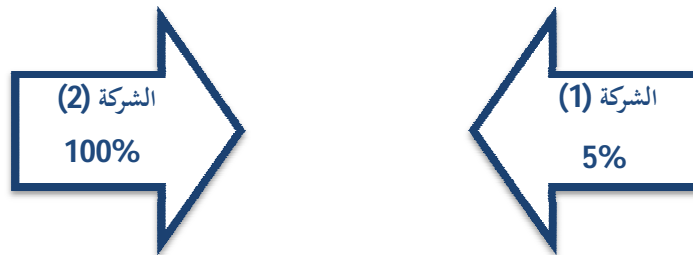
مثال 03: وجود مساهمة بـ 90% في الشركة الأم.



لا يمكن للشركة (2) أن تشكل تجمع مع الشركة (3) حتى ولو ملكت أكثر من 90% من رأسمال الشركة (3) لأن الشركة (1) تملك 90% من رأسمالها.

لا يمكن للشركات الأعضاء أن تملك رأسمال الشركة الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كلياً أو جزئياً، وهذا حسب أحكام القانون التجاري في مادته 732.

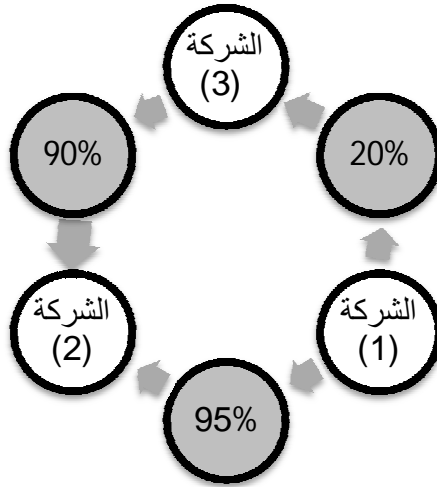
مثال 04: وجود مساهمات مزدوجة.



لا يمكن للشركة (1) أن تشكل تجمع مع الشركة (2) حتى ولو ملكت أكثر من 90% من رأسمالها، لأن الشركة (1) تملك 5% من رأسمال الشركة (2) بصفة مباشرة.



مثال 05: وجود مساهمات غير مباشرة



لا يمكن للشركة (1) أن تنشئ تجمع مع الشركة (2) لأن هذه الأخيرة تملك جزءا من رأسمالها بطريقة غير مباشرة.

### 3-2 الامتيازات الجبائية الممنوحة لتجمع الشركات:

- الإعفاء من الضريبة على الأرباح: الأرباح الناتجة عن الأسهم أو عن حصص الشركات وأموال أخرى منقولة والتي تسمح بالمشاركة بنسبة 90 %، في رأسمال شركات أخرى من نفس المجموعة.
- إعفاء العقود المتعلقة بالتحويلات الخاصة بالملكيات: تعفى العقود المتعلقة بتحويل الملكيات التي تحصل بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجموعة من حقوق التسجيل، غير أن هذه الشركات مطالبة بإتمام إجراءات التسجيل<sup>1</sup>.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني: يعفى رقم الأعمال بالنسبة للعمليات المحققة بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجموعة من الرسم على النشاط المهني<sup>2</sup>.
- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تحويل الشركات: تعفى من حق التسجيل، العقود المتضمنة تحويل الشركات المستفيدة من النظام الجبائي لتجمع الشركات من أجل اندماج المجموعة المذكورة، غير أنه يجب على الشركات إتمام إجراءات التسجيل.
- إعفاء فوائض قيمة التنازل: تعفى من الضريبة على أرباح الشركات فوائض قيمة التنازل المحققة في إطار مبادلات الدمم المالية بين الشركات التي تنتمي إلى نفس التجمع<sup>3</sup>.

1 - المادة 36 من قانون المالية لسنة 1997 .

2 - للمادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

3 - المادة 14 من قانون المالية لسنة 1997 المتممة للمادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

• اختيار نظام الاندماج الجبائي:

يمكن لمجمع الشركات من اختيار نظام الميزانية الموحدة، على أن يتم الاختيار من قبل الشركة الأم وبموافقة جميع الشركات التابعة ليقى ساري المفعول لمدة 4 سنوات وبدون رجعة<sup>1</sup>.

ترسل الشركة الأم طلب ممضى من طرف المدير العام للشركة ورئيس مجلس الإدارة أو رئيس مجلس المراقبة، تتضمن المعلومات التالية:

- عبارة القبول من طرف أغلبية أعضاء المجلس؛

- النشاط الممارس، المقر الاجتماعي، رقم التعريف الجبائي للشركة الأم، إضافة إلى رقم المادة؛

و ترفق هذه الرسالة برسالة قبول كل الشركات التابعة ممضاة من قبل المدير العام ورئيس مجلسها الإداري أو مجلسها الرقابي متضمنة ما يلي:

- عبارة قبول أغلبية أعضاء المجلس الإداري؛

- النشاط الممارس، المقر الاجتماعي، رقم التعريف الجبائي للشركة التابعة؛

**ملاحظة:** تمنح تخفيضات التكاليف المحدودة قانونيا لكل شركة من المجموعة والتي يمكن تقييمها.

غير أنه لا يمكن لأي شركة وصلت إلى أقصى حد مصرح به من التخفيضات أن تستفيد من التحديدات المسموحة للشركات الأخرى من نفس المجمع.

2-4 الاستثناءات من هذا النظام:

• يجب أن لا يتعلق العمل الرئيسي للشركة بميدان النقل ولا بتحويل أو تسويق المحروقات ومشتقاتها، كنتيجة لذلك تستثنى الشركات البترولية والشركات الأخرى التي يتعلق نشاطها بالموضوع المذكور؛

• يجب أن تكون علاقات الشركة منصوفا عليها حرصا من طرف القانون التجاري؛

في هذا الخصوص لا يمكن للشركات القابضة والشركات العمومية الاقتصادية التي تملك الشركات القابضة رأسمالها أن تشكل تجمع شركات، لأنها منظمة بالأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25/09/1995 والمتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة والمعدل بالأمر 01-04 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها، و خصوصتها.

1 - المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المتممة بالمادة 14 من قانون المالية لسنة 1997 .

إن هذا الاستثناء القانوني الخاص بالشركات القابضة العمومية يسمح للمؤسسات العمومية التي تملك الشركات القابضة رأسمالها الاجتماعي بنسبة 90%، على الأقل أن تستفيد من نظام مجمع الشركات بصفة شركة أم، وهذا بتوفر الشروط القانونية الأخرى.

من خلال الشروط المذكورة أعلاه يتضح أن تطبيق النظام الجبائي الخاص بمجمع الشركات مرهون بتوفر جملة من الشروط و بالتالي فذلك دليل على حذر المشرع الجزائري باتجاه هذه الهياكل و يظهر حذره خاصة عندما يقرر إقصاء جميع أنماط الشركات المعروفة في القانون التجاري من الانتماء إلى المجمع باستثناء شركات الأسهم، كما يظهر حذره بوضعه معايير لا تتعلق فقط بشكل الشركة و إنما أيضا بطبيعة نشاطها، فهو يعني الشركات التي تنشط في مجال المحروقات من تأسيس مجتمعات بالمفهوم الجبائي.<sup>1</sup>

### 3- اختيار طرق الاهتلاك :

يعرف الاهتلاك على أنه "تناقص قيمة الأصل نتيجة استعماله لمدة زمنية معينة أو نتيجة للتطور التكنولوجي، وهذا الاهتلاك يتوزع على مدة حياة الأصل أي العمر الاقتصادي<sup>2</sup> ويشكل قسط الاهتلاك امتيازاً لصالح المؤسسة، حيث بفضلها تتمكن من إعادة تجديد استثماراتها المهتلكة، ومن جهة ثانية دفع ضريبة أقل من خلال خصمه من الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم توفير سيولة مالية تخفف من مخاطر الاستثمار. وقد نص القانون صراحة على تطبيق نظام الاهتلاك الخطي على كل التثبيتات<sup>3</sup>، غير انه نص بغير ذلك في الفقرة الثانية من المادة 174 من ق ض م بإمكانية حساب الاهتلاك المالي للتجهيزات التي تساهم مباشرة في الإنتاج من غير المباني السكنية و الورشات و المحلات المستعملة بالحساب بواسطة الاهتلاك التنازلي، كما يمكن للمؤسسات أن تقوم باهتلاك استثماراتها ماليا، حسب نظام الاهتلاك المالي التصاعدي. و بوجود أنظمة الاهتلاك الثلاث تتمكن المؤسسة من اختيار النظام الأكثر ملائمة لظروفها، كما أن هذا الاختيار لا رجعة فيه و ترتب هذه الأنواع من الاهتلاكات حسب أهميتها وتطبيقها.

### 3-1 طريقة الاهتلاك الخطي (الثابت):

الاهتلاك الخطي، هو النظام العام وهو يعبر على أن نقص قيمة الاستثمارات يكون متناسبا مع الزمن ومستقلا عن درجة الاستعمال، وكذلك التقدم التكنولوجي أي أن مبلغ التدفق لعنصر الاستثمار يكون ثابت في كل سنة.

1 - رابح بن زارع: شروط تطبيق النظام الجبائي الخاص بمجمع الشركات في التشريع الجزائري. التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون العدد 38 - جوان 2014. ص 258

2 - نواصر محمد فتحي : مبادئ المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص140

3- المادة 174-1 المعدلة بموجب المادة 12 من قانون مالية لسنة 2010

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = \frac{\text{القيمة الاصلية}}{\text{عدد السنوات}}$$

ويشكل الاهتلاك الخطي عبء محاسبي ثابت يساهم بشكل إيجابي في حساب النتيجة المحاسبية للمؤسسة، وكذلك تحديد سعر التكلفة المتعلق بكل دورة من دورات الاستغلال،<sup>1</sup> و يلاءم نظام الاهتلاك الخطي المؤسسات التي تتميز نشاطها بالاستقرار فهو يعمل على توفير تدفقات مالية ثابتة ومتساوية وبالتالي التمويل الذاتي يكون ثابت على طول حياة الاستثمار، كما أنه يلاءم الأصول الأقل عرضة للتقادم التقني.

### 3-2 نظام الاهتلاك المتناقص (التنازلي):

في هذا النظام يتم استرجاع قيمة الاستثمار في وقت أسرع من النظام الاهتلاك الخطي. ويحقق هذا النظام امتيازاً جبائياً أيضاً، وذلك من خلال تسريع أقساط الاهتلاك خلال السنوات الأولى من استعمال الأصل، وهذا ما يسمح بتخفيض نسبة الاقتطاع الضريبي بسبب الحجم الكبير للأقساط المخصومة من الربح الخاضع للضريبة،<sup>2</sup> وهذا ما يوفر للمؤسسة تمويلاً ذاتياً كبيراً في السنوات الأولى، وبالتالي المساهمة في تحديد استثماراتها وإمكانية توظيف أرباحها في مشاريع توسعية. و يناسب هذا النظام أكثر المؤسسات الحديثة النشأة، أو تلك التي تعتمد على كثافة التكنولوجيا، وذلك لنقصان الوعاء الضريبي في بداية حياة المشروع، كما يطبق هذا النظام على التجهيزات التي تساهم مباشرة في الإنتاج. ويحسب قسط الاهتلاك المتناقص كما يلي:

$$\text{الاهتلاك السنوي} = \text{القيمة الدفترية للأصل} \times \text{معامل العمر الافتراضي}$$

حيث أن معامل العمر الافتراضي يحدد بالشكل:

معامل العمر الافتراضي 1.5 = إذا كان العمر الافتراضي للعنصر المعني محصور بين 3 و 4 سنوات.

معامل العمر الافتراضي 2 = إذا كان العمر الافتراضي للعنصر المعني محصور بين 5 و 6 سنوات.

معامل العمر الافتراضي 2.5 = إذا كان العمر الافتراضي للعنصر المعني أكبر تماماً من 6 سنوات.

### 3-3 نظام الاهتلاك المتصاعد:

نلاحظ أن هذا النظام هو عكس نظام الاهتلاك المتناقص حيث يحسب قسط الاهتلاك المتصاعد على أساس القيمة الأصلية مضروبة في معدل الاهتلاك المتصاعد والذي يحدد كما يلي:

1 - Jack Bertrandon, Christine Collette : Gestion Fiscale Et Finances De L'entreprise, Edition P.U.F, 1989, P88

2 - Jack Bertrandon, Christine Collette: OP.CIT, P 89.

$$\text{معدل الاهتلاك المتصاعد} = \frac{\text{رقم سنة الاستثمار}}{\text{مجموع سنوات حياة الاستثمار}}$$

هذا النوع من الاهتلاك قليل الاستعمال، وهو يناسب أكثر المؤسسات التي تسعى إلى التوسع التدريجي، أو التي اعتمدت في تمويل استثماراتها عن طريق الدين، وذلك لأنه يسمح للمؤسسة بتحقيق تمويل ذاتي ضعيف في السنوات الأولى ثم يرتفع هذا التمويل مع مرور الوقت، ويحقق هذا النظام امتيازاً للمؤسسة في حالة حصولها على امتيازات جبائية.

### المطلب الثاني: الاستفادة من الممارسات المالية و المحاسبية

في هذا الجزء من الدراسة نحاول التعرف على الأثر الجبائي لمختلف الممارسات المحاسبية والمالية التي يراد من خلالها الاستفادة من مختلف البدائل التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بالتطرق لكل بديل تمويلي سواء كان هذا البديل داخلي كالتحويل الذاتي أو خارجي كالاقتراض أو طرح الأسهم، مما يسمح بالاختيار و المفاضلة بين مختلف مصادر التمويل من خلال الاستفادة من الوفر الضريبي الذي ينتج من ذلك.

#### أولاً: دور الإستراتيجية الجبائية في اختيار طرق تمويل الاستثمار

إن بقاء واستمرارية المؤسسة يتوقف على مدى قدرتها على خلق و تحديد الاستثمارات وتوفير الموارد اللازمة لتمويلها، و الاختيار بين مختلف المشاريع الاستثمارية يتوقف أساساً على مدى توفر المؤسسة لمصادر تمويل، حيث يعتبر التمويل من أهم اهتمامات الإدارة المالية في المؤسسة .

توجد طرق متعددة لتمويل الاستثمارات، وكل طريقة منها تتمتع بتحفيز جبائي خاص، ولذا فعلى المؤسسة الاختيار بين هذه الطرق التمويلية، مما يسمح لها بتمويل استثماراتها بواسطة هيكل مالي أمثل يحقق لها أكبر إيراد ممكن مع أقل المخاطر.

و تلعب الضريبة دور مهم في هذا المجال وهذا ما سنتطرق له من خلال دراسة أثر العامل الجبائي و دور الإستراتيجية الجبائية على مختلف مصادر تمويل المؤسسة.

تتعد معايير تصنيف مصادر التمويل، لكن المعيار الأكثر استخداماً هو تقسيم مصادر التمويل حسب معيار الزمن إلى:

- مصادر تمويل طويلة الأجل: وتنقسم إلى أموال خاصة وأموال خارجية.

- مصادر تمويل متوسطة الأجل: وتنقسم إلى قروض مباشرة وتمويل بالاستئجار.

- مصادر تمويل قصيرة الأجل: تنقسم إلى ائتمان تجاري وائتمان مصرفي.

### 1- مصادر التمويل طويلة الأجل:

وتنقسم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى:

1-1- مصادر التمويل الخاصة: وتشمل كل من التمويل الذاتي، الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

1-1-1 التمويل الذاتي: يعرف التمويل الذاتي بأنه: "الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو

مصادر داخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية".<sup>1</sup>

ويتكون التمويل الذاتي من العناصر التالية:

**التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات + الأرباح غير الموزعة**

ويلعب التمويل الذاتي دورا هاما في تمويل المؤسسة، إذ يمكنها من الحصول على تدفقات مالية يتم توظيفها

في المجالات التالية:<sup>2</sup>

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة.

- دفع عوائد الأسهم وفوائد السندات.

- تحقيق شروط التوازن المالي للمؤسسة عن طريق رفع الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي.

- رفع درجة الاستقلال المالي و حرية اتخاذ القرار.

- إمكانية نمو المؤسسة وتوسعها في حالة توفير حجم كاف من التمويل الذاتي.

وتساهم الإستراتيجية الجبائية من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية في زيادة القدرة التمويلية الذاتية

للمؤسسة بالضغط على العناصر المكونة له كما يلي:

#### • الاهتلاكات:

و هي إحدى أساليب التمويل الذاتي في المؤسسة و قد سبق التطرق لها.

• **المؤونات:** المؤونات مبالغ مالية تقوم المؤسسة الاقتصادية بتكوينها، بغض النظر ما إذا كانت المؤسسة

قد حققت ربحا أو خسارة، وهذا حسب ما توضحه المادة 718 من القانون التجاري الجزائري، فهي تتركز على

1 - عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2000، ص 353

2 - ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر، 1990، ص 84

فكرة الاحتمالات فيما يخص قيمتها ووقت حدوثها، و المؤونات تعتبر تجسيدا لمبدأ من المبادئ المحاسبية، وهو مبدأ الحيطة والحذر، ومن ثم فهي ليست توزيعا للربح وإنما تحميل عليه ، وتخصم المؤونات من الدخل الخاضع للضريبة، ما يجعلها تساهم في تحقيق وفر ضريبي للمؤسسة.

• **الأرباح الصافية غير الموزعة:** إن الأرباح المتبقية بعد اقتطاع الضريبة لها علاقة عكسية مع معدل الضريبة، حيث أن ارتفاع الضريبة يؤدي إلى انخفاض الربح، أما انخفاض الضريبة فيؤدي إلى زيادة الربح، وبالتالي يزيد حجم التمويل الذاتي.

فسياسة توزيع الأرباح في المؤسسة تتأثر بعامل الضريبة المفروضة على الأرباح الموزعة، فالمؤسسة تتفادى توزيع أرباحها كلما كانت معدلات الضريبة مرتفعة وبالتالي زيادة الفرص للتمويل ذاتيا.

لقد تبنت الجزائر مجموعة من التدابير الجبائية لزيادة نصيب المؤسسة من الأرباح الصافية غير الموزعة تتمثل في الإعفاءات الضريبية الممنوحة فيما يخص الضريبة على المداخيل والأرباح، بالإضافة إلى تطبيق معدلات مخفضة على جزء من الأرباح.

ما يمكن قوله هو أن معظم مكونات التمويل الذاتي معفاة من الضريبة على الأرباح، وهذا ما يحقق للمؤسسة وفرات ضريبية.

### 1-1-2 الأسهم العادية و الممتازة:

يكمن دور الإستراتيجية الجبائية في استغلال المزايا الضريبية من خلال تشجيع المؤسسات إلى اللجوء إلى هذا النوع من التمويل من حيث:

• عدم إلزام المؤسسة بتوزيع الأرباح على المساهمين، وبالتالي تتحول هذه الأرباح إلى مصدر للتمويل الذاتي؛

• عدم إخضاع الأرباح الموزعة على المساهمين إلى الضريبة، يحقق للمؤسسة وفرات ضريبية؛  
إلا أنه هناك مساوئ نتيجة اللجوء إلى هذا النوع من التمويل، تتمثل في أن الأسهم العادية لا يترتب عليها أعباء قابلة للخصم من الدخل الخاضع للضريبة، وهذا ما يفوت على المؤسسة فرصة تحقيق وفر ضريبي، والتي من الممكن الحصول عليها عن طريق اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى مثل السندات و القروض.

## 1-2-2 مصادر التمويل الخارجية: وتنقسم بدورها إلى:

**1-2-1 قروض طويلة الأجل:** هي قروض تمنحها مؤسسات متخصصة الهدف منها تمويل الأصول طويلة الأجل، وتساهم كثيرا في تمويل المشاريع الاستثمارية، تتجاوز مدتها السبع سنوات حيث تقدم المؤسسة مجموعة من الضمانات للحصول على هذه القروض بالإضافة إلى التزامها بدفع الفوائد واحترام مدة تسديدها.

**2-2-1 السندات:** السند هو مستند مديونية طويل الأجل تصدره المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة من القيمة الاسمية وتمثل تكلفة السندات عبئا، إذ أنها تخصم قبل تحديد الربح الإجمالي الخاضع للضريبة، وبالتالي تقلص الوعاء الضريبي، وهذا ما يحقق للمؤسسة وفر ضريبي.

**2- مصادر التمويل متوسطة الأجل:** يعتبر نوع من القروض التي يتم تسديدها في فترة تزيد عن سنة وتقل عن عشر سنوات، ويستعمل هذا النوع من التمويل في شراء تجهيزات الإنتاج، وينقسم إلى قسمين: قروض مباشرة متوسطة الأجل وتمويل بالاستئجار.

**1-2-1 قروض مباشرة متوسطة الأجل:** تمثل البنوك و مؤسسات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض بالإضافة إلى البنوك المتخصصة في الاستثمار، وعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات ويسدد القرض هنا على فترات تغطي حياة الاستثمار.

**2-2- التمويل بالاستئجار:** تقوم المؤسسة في هذه الحالة باستئجار المباني أو المعدات (أي الأصول اللازمة للاستثمار) من المالك الأصلي، شرط دفع قيمة الإيجار، ويتخذ الاستئجار أشكالا عديدة أهمها: البيع ثم الاستئجار، استئجار الخدمة، والاستئجار المالي، في هذا النوع من التمويل يتم معاملة مبالغ الإيجار كأعباء قابلة للخصم عند تحديد الوعاء الضريبي، وهذا ما يقلص من مبلغ الضريبة.

إن لجوء المؤسسة لهذا النوع من التمويل يحقق لها العديد من الوفورات الضريبية، حيث عند انتهاء مدة الاستئجار تحصل المؤسسة على الأصل بتكاليف الإيجار، بالإضافة إلى اهتلاك الأصل بعد حيازته ويكون ذلك في حالتين هما:

- العمر الإنتاجي للأصل أكبر من مدة الإيجار؛
- تجديد الأصل؛



### 3- مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير، شرط الالتزام برد قيمتها في فترة لا تزيد عن سنة.

ما يهمنا بخصوص التمويل بالقروض أو الاستدانة هو اثر العامل الجبائي المترتب عن هذا النوع من التمويل وقد تم تفسير هذا الأثر من خلال بعض النظريات نذكر منها:

#### أ- مدخل مودلياني و ميلر في وجود الضرائب سنة 1963:

تبدوا أن الفرضيات التي اعتمد عليها كل من مودلياني و ميلر في نظريتهما لسنة 1958،<sup>1</sup> مثالية جدا، ويندر أن تتجسد على ارض الواقع، وخاصة تلك المتعلقة بعدم وجود ضرائب، لذا في سنة 1963 قام مودلياني و ميلر بطرح نظرية جديدة<sup>2</sup> تهتم بالهيكل المالي للمؤسسة، و تعتمد على الفرضيات التي اعتمدا عليها في تحليلهما سنة 1958، إلا أنها تسقط فرضية عدم وجود الضرائب.

يعتبر نموذج مودلياني و ميلر لسنة 1963 بأن حضور أموال الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية يعد فرصة لتحقيق وفرات ضريبية بقيمة المصروف المالي الناتج عن خدمة الدين مضروبا في معدل الضريبة، وعليه فان مودلياني و ميلر سنة 1963 قد اسقطا النظرية القائلة بحياد الهيكل المالي عن قيمة المؤسسة ويمكن توضيح ما ذكر من خلال العلاقة الرياضية التالية:

في حالة هيكل مالي يحتوي على قروض يحصل المساهمين على:

$$(EBIT - K_D, D)(1 - T)$$

و يحصل المقرضون على:  $K_D, D$

بجمع ما يحصل عليه المساهمون و المقرضون من خلال العلاقتين السابقتين نحصل على:

$$(EBIT - K_D, D)(1 - T) + K_D, D$$

<sup>1</sup> - Franco Modigliani and Merton H. Miller: The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment. The American Economic Review, Vol. 48, No. 3 (Jun., 1958), pp. 261-297

يؤكد كل من مودلياني و ميلر من خلال هذه النظرية أن تكلفة أموال الملكية في الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية ترتفع بارتفاع نسبة الاستدانة بينما تتميز التكلفة الكلية للأموال بالثبات، و عليه حياذ تركيبة رأس المال على القيمة السوقية للمؤسسة. رغم سلامة تحليل مودلياني و ميلر سنة 1958 من الناحية النظرية، إلا أن ما يعاب عليه هو إغفالهما للكثير من العوامل الموجودة في الحياة العملية، وهذا احد أهم الأسباب لظهور العديد من النظريات التي تعالج الهيكل المالي بعد سنة 1958 و من بينها ما جاء به كل من مودلياني و ميلر سنة 1963.

<sup>2</sup> - Franco Modigliani and Merton H. Miller : Corporate Income Taxes and the Cost of Capital. The American Economic Review, Vol. 53, No. 3 (Jun., 1963), pp. 433-443

بنشر العلاقة نحصل على:

$$EBIT.(1 - T) + T.K_D. D$$

حيث:

T: معدل الضريبة.

D: قيمة القرض.

K<sub>D</sub>: تكلفة الاقتراض.

K<sub>D</sub>.D.T: الوفر الضريبي.

EBIT: نتيجة الاستغلال.

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن توزيعات المؤسسة المقترضة على المستثمرين تزيد حصيلتها بـ K<sub>D</sub>.D.T عن المؤسسة غير مقترضة، وهذا يتسبب في ازدياد القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة عن القيمة السوقية للمؤسسة غير مقترضة بقيمة الوفر الضريبي المحقق.

$$V_L = V_U + T.K_D. D$$

V<sub>U</sub>: القيمة السوقية للمؤسسة غير المقترضة.

V<sub>L</sub>: القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة.

إن الفرق بين المؤسسة المقترضة و المؤسسة غير المقترضة حسب نظرية مودلياني و ميلر هو فقط القيمة الحالية للوفر الضريبي نتيجة اللجوء إلى الاستدانة، كذلك تنص النظرية أن استخدام المؤسسة للديون في هيكلها المالي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها.

ب- نظرية المراجعة Trade-off Theory: تنطلق نظرية المراجعة من أعمال Myers<sup>1</sup>

سنة 1984 و الأساس الفلسفي لهذه النظرية هو اختيار الهيكل المالي الأمثل عن طريق تحديد نسبة الاستدانة المثلى، وهذا من خلال عملية الموازنة بين المزايا و المساوئ التي تحملها أموال الاستدانة إلى القيمة السوقية للمؤسسة المستدينة.

1 - يوسف قريشي، الياس بن ساسي، التسيير المالي، الطبعة الأولى. عمان، دار وائل للنشر. 2006. ص 375

• مزايا الاستدانة حسب نظرية المراجعة :

إن المؤسسة التي تستخدم أموال الاستدانة في هيكلها التمويلي تستفيد من عدة ميزات، مالية و تسيرية وتتركز نظرية المراجعة على ميزة الوفرات الضريبية الناتجة عن استخدام أموال الاستدانة، ذلك أن معظم التشريعات الضريبية في العالم تسمح بخصم المصاريف المالية الناتجة عن عملية الاقتراض من الوعاء الضريبي، هذا ما لا يمنح لتكاليف الأموال الخاصة، و من الممكن أن نعبر عن الوفرات الناتجة عن الاستدانة بالفرق بين تكلفة الاستدانة و

تكلفتها بعد الضريبة، فإذا فرضنا أن  $r$  هو معدل الفائدة على القرض،  $t$  معدل الضريبة على الدخل و  $k_d$  هي تكلفة الاستدانة بعد الضريبة .

$$k_d = r \times (1 - t)$$

من خلال المعادلة أعلاه نستنتج أن تكلفة الاستدانة هي دالة متناقصة لمعدل الضريبة، فالمؤسسة التي تستدين بمعدل 07%، و تخضع لمعدل ضريبة بـ 25% فإن تكلفة الأموال المقترضة هي 5.25%، و إذا تم رفع معدل الضريبة إلى 30% فإن تكلفة الأموال المقترضة تنخفض لتصبح 4.9%، تحت فرضية ثبات باقي العوامل، فإن ميزات الاستدانة المتمثلة في الوفرات الضريبية تزيد أهميتها كلما ارتفعت المعدلات الضريبية .

ت- خصائص الوفرات الضريبية:

= تعتبر الوفرات الضريبية الناتجة عن استخدام الديون المحققة و فقط المحققة إذا كانت المؤسسة تحقق نتائج ايجابية (ربح) وتدفع الضرائب.

= إن معدلات الاستدانة للمؤسسات الخاضعة لمعدلات ضريبية مرتفعة يجب أن تكون كبيرة مقارنة بمعدلات الاستدانة للمؤسسات التي تخضع لمعدلات ضريبية ضعيفة، ويؤكد هذه الملاحظة كل من Mackie&Mason سنة 1989<sup>1</sup> من خلال أعمال ميدانية، حيث تميل معظم المؤسسات التي يفرض عليها معدلات ضريبية مرتفعة إلى الاستدانة بمعدلات قياسية من اجل الاستفادة من الوفرات الضريبية.

1- Jeffrey K. Mackie-Mason : Do Taxes Affect Corporate Financing Decisions?. Working Paper Series.N° 90-11 University Of Michigan And NBER.November 29.1989

= المؤسسات التي تتمتع ببعض الحسومات الضريبية من غير الاستدانة ، مثل خصائص الاهتلاكات و المؤونات ، تخفيضات في معدلات الضريبية بحسب طبيعة النشاط الممارس أو طبيعة منطقة النشاط، من الأرجح أن تكون اقل لجوءا للاستدانة من المؤسسات التي لا تمتلك هذه الحسومات.

= المؤسسات التي لها عدة وحدات متواجدة في مناطق مختلفة ، والمناطق المختلفة يمكن أن تكون دول مختلفة أو مقاطعات مختلفة تختلف فيه المعدلات الضريبية ، ففي هذه الحالة على المؤسسة الاستفادة من هذه الميزة بالاستدانة القصوى في مناطق النشاط التي تفرض فيها معدلات ضريبية مرتفعة و هذا من اجل تعظيم الوفر الضريبي.

إن دراسة **Modigliani & Miller (1963)** جعلت من الضريبة متغيرا هاما و تحتل مكانة في تطور النظريات المتعلقة بالتمويل في المؤسسة، و يرى كل من **De Angello & Masulis (1980)**<sup>1</sup> أن المؤسسات التي تخضع لمعدل ضريبة ضعيف، و تحضى بامتيازات ضريبية ليس لها علاقة بالاستدانة، من المتوقع أن تولى اعتبارا اقل للميزة الجبائية للاستدانة.

ووفقا لهذه الحالة يمكن أن نتوقع وجود علاقة غير معتبرة بين معدل الضريبة على الأرباح و نسبة الاستدانة، وفي الوقت ذاته ارتباط قوي بين معدل الضريبة و المزايا الجبائية التي ليس لها علاقة بالاستدانة. و من اجل اختبار اثر الضريبة على قرار التمويل يمكن الاعتماد على مقياسين هما:

• مقياس **Kim & Sorensen (1986)**<sup>2</sup> و يتم تمثيله بقسمة الضريبة المدفوعة، على الربح قبل الفائدة و الضريبة  $\frac{T \text{ payée}}{EBIT}$  ، و يهدف هذا إلى قياس ما تشكله الضرائب المدفوعة من طرف المؤسسة مقارنة مع نتيجة استغلالها المحققة، وكلما كانت هذه النسبة عالية دل ذلك على أهمية الضريبة في التأثير على قرارات التمويل.

• مقياس **Titman & Wessels (1988)**<sup>3</sup>، يستخدم هذا المقياس في تقييم اثر المزايا الجبائية التي ليس لها علاقة بالاستدانة على قرارات التمويل، ويتم تمثيله بنسبة أعباء الاهتلاك إلى إجمالي الأصول  $\frac{Amort}{\sum Actif}$ .

1 - Harry Deangelo .Ronald W.Masulis : Optimal Capital Structure Under Corporate And Personal Taxation. Journal Of Financial Economics, Vol. 8, No. 1, Pp. 3-27, 1980

2 - Wi Saeng Kim And Eric H. Sorensen : Evidence On The Impact Of The Agency Costs Of Debt On Corporate Debt Policy. Journal Of Financial And Quantitative Analysis . Vol 21 / Issue 02 / June 1986, Pp 131-144

3 - Sheridan Titman and Roberto Wessels: The Determinants of Capital Structure Choice. The Journal of Finance. Vol 43, No. 1 (Mar., 1988), pp. 1-19

ثانيا: دور الإستراتيجية الجبائية في تدنية التكاليف وتوسيع حجم المؤسسة

**1- من خلال تدنية التكاليف:** تعبر التكاليف عن كل النفقات المادية والمعنوية ذات القيمة الاقتصادية التي تبذل أو تدفع في سبيل الحصول على إيراد يرتبط بالإنتاج المتحقق أو بالخدمة المؤقتة كمقابل لتلك النفقات أو تعويضا عنها،<sup>1</sup> حيث تسعى معظم المؤسسات إلى تدنيه تكاليفها إلى أقل ما يمكن، أي محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر من التكاليف ويدخل هذا في إطار ترشيد استغلال الموارد الإنتاجية من جهة و من خلال خصم هذه التكاليف من النتيجة الخاضعة للضريبة من جهة أخرى و عليه نميز بين الحالتين في مايلي :

**1-1 التكلفة تؤثر في سعر المنتج:** فالضريبة تعتبر عنصرا هاما يدخل في تكلفة المنتج، ولذلك فمن خلال تبني إستراتيجية جبائية من ما توفره من تحفيظات أو امتيازات ضريبية جيدة ستمكن المؤسسة إلى تدنية التكاليف وبالتالي إعطاء الفرصة ببيع بسعر أقل من سعر المؤسسات المنافسة.

إلا أن تأثير ذلك على تكلفة المنتج يتوقف أيضا على طبيعة السوق الذي تنشط فيه المؤسسة حيث أن:

- **في سوق المنافسة الاحتكارية:** في هذه السوق تحاول المؤسسة التخلص من الضريبة، وذلك عن طريق نقل عبئها إلى المستهلك من خلال رفع السعر، لكن هذا السلوك قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات المؤسسة، وذلك تبعا لمرونة الطلب على المنتجات ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج<sup>2</sup> ولهذا السبب تعمل الامتيازات الضريبية المتاحة التي تتوفر للمؤسسة على ضغط التكاليف، مما يجنبها اللجوء إلى رفع أسعار منتجاتها.
- **في سوق المنافسة التامة:** في هذه السوق لا تستطيع المؤسسة أن ترفع أسعار بيع منتجاتها، وبالتالي عدم المقدرة على نقل عبء الضريبة إلى المستهلك، لأن السعر في هذه السوق يتحدد تبعا لقوى العرض والطلب . وفي هذه الحالة يمكن أن تتجاوز التكاليف الربح المحقق، وبالتالي تحقيق الخسارة، مما يؤدي إما إلى تخفيض الإنتاج أو خروج المؤسسة من السوق. و لتجنب المؤسسة الخسارة، أو الانسحاب من السوق، لذلك لابد من الاستفادة من الامتيازات الضريبية من اجل تخفيض التكاليف وبالتالي تحقيق المؤسسة لسعر تنافسي يمكنها من البقاء في السوق وتحقيق الأرباح.

- **في سوق الاحتكار:** لكي تسيطر المؤسسة على السوق تعمل على رفع السعر بمقدار الضريبة دون تخفيض كمية الإنتاج، وهذا السلوك يتوقف على مرونة الطلب وعلى مستوى السعر قبل فرض الضريبة، فإذا كان

1 - أحمد طر طار: الترشيد الاقتصادي للطاقت الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 98

2 ناصر مراد: الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة و التعريض الاستثماري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 65.

الطلب على السلعة يتميز بقلة المرونة فإن كمية الإنتاج تنخفض، بينما لا يحدث ذلك إذا كان الطلب على السلعة من<sup>1</sup>.

نلاحظ أنه مهما كانت نوعية السوق الذي تتواجد فيه المؤسسة، فالإستراتيجية الجبائية المتبناة تعمل على تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة هامش الربح في المنافسة التامة وتخفيف من العبء الضريبي في المؤسسات الاحتكارية وتجنب مخاطر انخفاض الطلب على منتجاتها.

**1-2 خصم التكاليف باعتبارها مؤثر على النتيجة الخاضعة:** تعتبر التكاليف عنصرا جدهام في تخفيف العبء الضريبي، حيث إن تلك التكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة لنحصل على المبلغ الخاضع للضريبة، ولذلك تعمل المؤسسة في بعض الأحيان على تضخيم تلك التكاليف وتنويعها قصد تخفيف العبء الضريبي<sup>2</sup>، لكن المشرع الضريبي وضع مجموعة من القيود لتلك التكاليف و من بين الشروط ما يلي:

- أن تكون التكاليف مبررة بمستندات قانونية.

- السماح بتخفيض التكاليف التي لها علاقة بنشاط المؤسسة.

- ترجمة الأعباء إلى نقص في الأصول.

- أن تقوم المؤسسة بإدراج الأعباء في السنة المعنية بتحديد الربح.

أما فيما يخص الأعباء التي أجاز التشريع الضريبي للمؤسسة تخفيضها، فقد حددتها المادتان 14 و

141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

**2- دور الإستراتيجية الجبائية في توسيع حجم المؤسسة:** يعتبر توسع المؤسسة سواء من حيث الحجم أو في تقنيات الإنتاج من العوامل الداعمة للقدرة التنافسية في السوق، ولهذا السبب اعتبر توسيع المؤسسة من بين الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقه، وتلعب الإستراتيجية الجبائية دور جدهام من خلال التخطيط و تحقيق هذا الهدف و ذلك عن طريق:

**1-2 المعاملة الضريبية لفائض القيمة:** يتمثل فائض القيمة في تلك القيمة الزائدة عن القيمة لأصلية

للاستثمار و مثال ذلك الفائض الناتج عن التنازل لاستثمار معين بقيمة تفوق قيمته الصافية.

يعتبر هذا الفائض مصدرا هاما من مصادر تمويل الاستثمارات وخضوعه للضريبة يقلص من حجمه،

فكلما كانت الضريبة مرتفعة تقلص حجم ذلك الفائض وبالتالي إعاقه المؤسسة على التوسع.

1 - ناصر مراد: نفس المرجع سابق، ص66

2 - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص62

و من أجل تطوير المؤسسة تم وضع أنظمة ضريبية خاصة لهذا الفئاض تتمثل في التخفيض الضريبي، والتبسيط الضريبي.<sup>1</sup>

و قد وضع المشرع الضريبي الجزائري نظاما ضريبيا لفئاض القيمة وذلك من أجل مساعدة المؤسسة: على النمو والتوسع، يتمثل في:

يتم إخضاع فوائض القيمة للضريبة على أرباح الشركات إلى نسبة 70% من الفئاض في حالة ما إذا تم التنازل عن الاستثمار في مدة ثلاثة سنوات من اكتسابه أو انجازه، و يخضع هذا الفئاض إلى نسبة 35% في حالة ما إذا تم التنازل عن الاستثمار بمدة تفوق ثلاث سنوات من اكتسابه أو انجازه. و في حالة التزام المؤسسة بإعادة استثمار فئاض القيمة خلال ثلاث سنوات يتم إعفاء هذا الفئاض من الضريبة.

ثالثا : دور الإستراتيجية الجبائية في التأثير على مردودية المؤسسة وعلى الهيكلة القانونية لها

### 1-التأثير على مردودية المؤسسة:

**1-1-المردودية المالية:** تعرف المردودية المالية على أنها "ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرار نشاطها<sup>2</sup>"، فيمكن أن تعبر المردودية المالية على مفهومين هما: المردودية بمفهوم الربح و المردودية بمفهوم التمويل. ونلاحظ أن أكثر نسب المردودية استعمالا هي نسب المردودية المالية للأموال الخاصة أي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة.}}$$

**1-2-المردودية الاقتصادية:** تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الأساسي و تستبعد النشاطات الثانوية و ذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال (نتيجة الاستغلال) و الأصول الاقتصادية حيث يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفئاض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأموال المستثمرة.}}$$

أو بالعلاقة التالية:

$$R_e = \frac{RE(1-t)}{\sum \text{Actif}}$$

1 - Bernard Vinay : fiscalité épargne et développement, Paris, librairie Armand, colin, 1968, P 156

2 - Boukhasar Omar.et Pierre conso : la gestion financière adaptée du contexte Algérien, Algérie: OPU, 1984, P243.

3- Daniel Boussard: Etats financier et comptabilité,le guide de gestionnaire, Edition Chihab, Alger, 1995, P36.-

Re: المردودية الاقتصادية

RE: نتيجة الاستغلال.

T: معدل ضريبة على الأرباح.

Actif: الأصول الاقتصادية.

فإذا ظهرت هذه النسبة بنتيجة سالبة فهذا يعني عدم وجود مردودية بالمؤسسة، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من 10 % وهذا يعني وجود مردودية لا بأس بها شرط أن يكون معدل العائد أكبر من معدل الفائدة

( $r \geq i$ ) كما توجد علاقة بين المردودية الاقتصادية و المردودية المالية و يتضح هذا كالتالي:

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية × أثر الاستدانة

تتأثر مردودية المؤسسة بالزيادة سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال مختلف التحفيزات الضريبية التي تمنح للمؤسسة.

فبالتركيز على المردودية المالية بمفهوم الربح تظهر آثار ذلك بصورة مباشرة، حيث تعمل على:

• الرفع من النتيجة الصافية للمؤسسة التي هي عبارة عن النتيجة الإجمالية مخصوما منها مجموع الضرائب

على الأرباح

• كما هو مبين في المعادلة التالية:

النتيجة الصافية = النتيجة الإجمالية - (النتيجة الإجمالية × معدل الضريبة على الأرباح).

فكلما كان معدل الضريبة على الأرباح مرتفعا كلما أدى ذلك إلى تخفيض حجم النتيجة الصافية، وبالتالي

انخفاض المردودية المالية بالمؤسسة ويحدث العكس في حالة انخفاض معدل الضريبة على أرباح المؤسسة.

ويظهر تأثير الضريبة بصورة غير مباشرة على مردودية المؤسسة من خلال الآثار الإيجابية المتأتية من قرار

التمويل والاستثمار وما يترتب منهما من آثار ضريبية على المردودية المالية.

أما فيما يخص مساهمة المزايا الضريبية على تحقيق تنمية المؤسسة، فتظهر من خلال مختلف الامتيازات

والإعفاءات الممنوحة لتشجيع الاستثمارات كل هذه التحفيزات الضريبية تعمل على تحقيق المردودية الاقتصادية

للمؤسسة و بالتالي لا بد على القائم بالإستراتيجية الجبائية أن يستغل الفرصة و لا يفوتها باستغلالها لصالح المؤسسة.



## 2- التأثير على الهيكلة القانونية للمؤسسة:

يؤثر كل من العامل الضريبي و العامل الاقتصادي على تحديد شكل المؤسسة فمن الناحية الاقتصادية نجد عدة عوامل مثل :حجم المؤسسة، مبلغ رأس المال الضروري لتكوين المؤسسة، بالإضافة إلى طبيعة النشاط، كما تلعب الطبيعة القانونية للشخصية المعنوية للمؤسسة أهمية بالغة في إطار القانون الضريبي،<sup>1</sup> حيث حدد القانون الضريبي مختلف أشكال المؤسسات بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على كل نوع من هذه الأنواع.

فنجد أن مسيرو المؤسسات يبذلون قصارى جهدهم لاختيار الشكل القانوني الذي يتيح لهم فرصة الاستفادة من مزايا ضريبة هامة. ونعطي مثال على ذلك في القانون الجبائي الجزائري، "تخضع للضريبة على أرباح الشركات :الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 و لا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة...." <sup>2</sup>

إلا أن الملاحظ أن شركات الأموال تخضع لمعدلات ضريبية أكثر من تلك التي تخضع لها شركات الأشخاص، لكنها تستفيد من مزايا ضريبية جد هامة غير موجودة في شركات الأشخاص، وهذا ما رأيناه في استعراضنا لمختلف الضرائب المفروضة على المؤسسة.

1 - محمد ابن الجوزي: الإصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد الاقتصاد، 1998، ص48  
2 - المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

## خلاصة الفصل الثاني :

على ضوء ما تم تناوله من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى نتائج و التي من شأنها أن تساهم في جدية التعامل مع الأثر الجبائي، لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية و بالخصوص شركات المساهمة :

1- ضرورة الاهتمام بقوانين الضرائب و استغلال كافة المزايا التي تمنحها هذه القوانين وعدم إهمال أي جزء و بالتالي نشير ضمن هذا السياق بضرورة التحلي باليقظة الإستراتيجية في الجانب الجبائي في تتبع و رصد تطور القوانين الجبائية في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، فالمؤسسات الصناعية مثلا مهما كان موقعها الجغرافي لا بد عليها من معرفة الأنظمة الموجودة و السائدة في المنطقة و كذا تطور السياسات الجبائية بها؛

2- للوفر الضريبي أهمية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات الشركة لما له من اثر واضح على تدعيم المركز المالي للشركة؛

3- ضرورة قيام مسيري شركات المساهمة بتطبيق إستراتيجية جبائية ضمن خطة شاملة ، تأخذ بعين الاعتبار جميع عناصر الإستراتيجية الجبائية ، من اجل الوصول إلى الهدف الذي يمكن من خلاله تخفيض العبء الضريبي، دون الوقوع في الخطر الجبائي، مع تقييم الإستراتيجية بشكل دوري؛

4- تمكين المؤسسة من تحقيق هيكل تمويلي امثل مع تحمل اقل تكلفة ضريبية ، وبالتالي إن السعي وراء التحكم في التكلفة الضريبية و تدنيها يؤدي إلى ترشيد الاختيارات التمويلية و عليه تعتبر الضريبة متغير استراتيجي في تحديد القرارات المتعلقة بالتمويل، التي تعتبر أهم القرارات في المؤسسة؛

## الفصل الثالث: الدراسات السابقة

## تمهيد:

من خلال البحث في المصادر المتعددة للحصول على دراسات سابقة في موضوع الإستراتيجية الجبائية، تبين أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل عام، ففي البيئة الجزائرية لم يتم تناول مواضيع الإستراتيجية الجبائية بشكل كبير، أما الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئة العربية على حد علم الباحث هناك اهتمام نسبي، أما في البيئة الأجنبية فقد لوحظ أن هناك اهتمام واسع بهذا الموضوع، لذا سيتم مناقشة بعض الدراسات السابقة في هذا الفصل التي تناولت موضوع الإستراتيجية الجبائية في البيئة العربية وأخرى تناولته في البيئة الأجنبية، وسيتم عرض هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم، حيث بلغ عدد الدراسات العربية (07)، و الدراسات الأجنبية (15) و سيتم مقارنة بين هذه الدراسات و الدراسة الحالية و الاستفادة من نتائج هذه الدراسات في تدعيم نتائج الدراسة الحالية.

**المبحث الأول: الدراسات السابقة حول الموضوع**

نتناول في هذا المبحث أهم الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع الضريبة و أثرها على القرار و قد شملت هذه الدراسات و التي منها باللغة العربية و باللغة الأجنبية أهمية العامل الجبائي في اتخاذ القرار من عدة زوايا و اثر ذلك في كل الجوانب المالية و الإدارية في المؤسسة و أهمية ذلك في اتخاذ قرار الاستثمار .

**المطلب الأول: دراسات باللغة العربية****1- دراسة ليلي فتح الله<sup>1</sup> : بعنوان "الأثر الضريبي على الموازنة الرأس مالية و القرارات الإدارية الأخرى".**

والتي تبين أن على إدارة المشروع أن تحدد الأثر الاقتصادي للضريبة على القرارات الإدارية وأن التخطيط والرقابة يجب أن يشمل جميع النفقات والأعباء بما فيها الضرائب ويجب على الإدارة محاولة تجنبها باستخدام وسائل مسموحة قانونياً وتؤكد على أنه لا يمكن حصر حالات التجنب الضريبي ولكن يجب على الإدارة التعرف على كيفية تجنب الضريبة أو تأجيل دفع الضريبة أي تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية حيث تبين الباحثة عدة عناصر يمكن استخدامها في التخطيط الضريبي وهي كما يلي:

- ضرورة استخدام طريقة الاهتلاك المعجل لأن ذلك يؤدي لزيادة القيمة الحالية للإعفاءات الضريبية مقارنة مع أسلوب القسط الثابت ؛

-استخدام طريقة الوارد أخيراً صادراً أولاً ، كسياسة تقييم المخزون في حالة ارتفاع الأسعار المستمر وثبات كمية المخزون حيث أن هذه السياسة تجعل الدخل الخاضع للضريبة في أقل حد له؛

تنصح الباحثة الشركات عند البيع بالتقسيط أن تسجل فقط الجزء المحصل من الإيرادات أي تأجيل الاعتراف بالإيراد حتى يتم تحصيل المبالغ المقسطة وبالتالي تخفيض مقدار الالتزام الضريبي.

**2- عدنان محسن حمزة<sup>2</sup> : بعنوان " تحليل الأثر الضريبي في القيمة السوقية للأسهم – بحث تطبيقي مقارنة "**

تناول البحث الوقوف على دراسة العلاقة بين الضرائب و تقييم الأسهم في الشركات المساهمة العراقية والعربية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمصرية و ذلك من خلال اختبار بعض المؤشرات وتكونت عينة البحث من (17) شركة مساهمة منها (6) شركات عراقية و(11) شركة مصرية و للفترة (2004 – 2012) و قد

1 - ليلي فتح الله، "الأثر الضريبي على الموازنة الرأس مالية و القرارات الإدارية الأخرى"، جامعة عين شمس، الجزء الأول 1987م

2 - عدنان محسن حمزة، "تحليل الأثر الضريبي في القيمة السوقية للأسهم: بحث تطبيقي مقارنة"، رسالة ماجستير تخصص ضرائب. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، بغداد سنة 2015 .

اعتمد البحث المنهج التجريبي في اختبار الفرضيات، إذ اعتمدت على التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث، و كذلك اعتمدت تحليل بيانات الشركات عينة البحث بأساليب مالية وإحصائية دقيقة للوصول إلى تأثير تقييم الأسهم للشركات عينة البحث في المؤشرات المختارة للتعبير عن علاقة الأثر الضريبي و كذلك لمعرفة علاقة دخول ومقسوم أرباح الشركات عينة البحث بالضريبة وعلاقة تقييم الأسهم بذلك.

و توصل البحث إلى نتائج أهمها: أن الضريبة تؤثر كمياً في مبلغ الدخل ومقسوم الأرباح ومحفظة السوق ومعدل العائد المطلوب والقيمة المحسوبة للأسهم وهي في نفس الوقت تعكس الزيادة والانخفاض فيهما وهذا أشار إلى أن الزيادة في الأرباح أو صافي الدخل يعني زيادة العبء (الأثر) الضريبي إذ كلما ازدادت الأرباح ازداد مبلغ الاقتطاع الضريبي (الأثر الضريبي)، أما بالنسبة لتحليل الارتباط والأثر تبين أن العلاقة بين الضريبة ومقسوم الأرباح موجبة ومعنوية للشركات العراقية أما العلاقة بين مقسوم الأرباح بعدم وجود الضريبة و بعد الضريبة والقيمة المحسوبة (الحقيقية) للأسهم ضعيفة لأنها قد تتأثر بمتغيرات أخرى مثل السياسة الاستثمارية للشركة أو احتجاز الأرباح ورفع قيمة الأسهم والعلاقة بين الضريبة ومقسوم الأرباح ضعيفة أما العلاقة بين مقسوم الأرباح بعدم وجود الضريبة و بعد الضريبة والقيمة المحسوبة (الحقيقية) للأسهم ضعيفة للشركات المصرية، وان الشركات المصرية أفضل من الشركات العراقية حسب نتائج التحليل التمييزي باختبار وتحليل فرضية الفروق بين الشركات العراقية والمصرية عينة البحث (Discriminant Analysis) حيث جاءت الشركات العراقية بعد الشركات المصرية في الترتيب وكانت الفروق معنوية حسب اختبار (Wilks Lambda).

● خلاص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها :

- شكل مخصص الضريبة عبء ضريبي على حصص مقسوم الأرباح للمساهمين، أي رغم الظروف التي مرت بها الشركات وانخفاض أرباحها إلا أن الدولة تستوفي الضريبة.
- واضح ان للضريبة تأثير على الأرباح المتاحة للمساهمين مما اثر على معدل العائد المطلوب والمحسوب ومعدل العائد المطلوب ومقسوم الأرباح.
- نتيجة لما جاء في الفقرة السابقة فقد اثر ذلك على القيمة المحسوبة (الحقيقية).
- لقد كان هناك أثراً كمياً واضحاً لمبلغ الضريبة في كل من الدخل ومقسوم الأرباح ومعدل العائد المطلوب ومحفظة السوق وهذا ترك أثراً على أسعار الأسهم في السوق المالي للشركات عينة البحث (العراقية والمصرية).

• أوصى الباحث مجموعة من التوصيات:

- يوصي الباحث أنه لا بد من العمل على تكييف السياسة الضريبية وفق السياسة الاجتماعية والاقتصادية المنتهجة من أجل الوصول إلى نتائج أفضل في جعل الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية الجاذبة للاستثمار في الشركات وتنشيط الاقتصاد يمكن أن يتم ذلك إذا توافرت الإمكانيات الحديثة والمتطور في هذا المجال من أجل أن تسهم في تسهيل مهمة القيام بذلك ونقترح هنا بإدخال الأعلام الآلي في الإدارات الضريبية كوسيلة أساسية.

- الفكر المالي الحديث يعد السياسة الضريبية الكفوءة هي التي تساعد على إيجاد مناخ ملائم للاستثمار وتوفير الموارد المالية اللازمة لخزانة الدولة مع ضمان عدم وجود تعسف ضريبي (عبء ضريبي عالي أو معاملة ضريبية لا تحقق العدالة التي تعتبر من القواعد الرئيسة للضريبة الهادفة) لذلك يوصي الباحث بتوفير الكوادر الكفوءة في الجهاز الضريبي العراقي وأتباع سياسة ضريبية جاذبة للاستثمار في الشركات وليست طاردة له من خلال تخفيف العبء الضريبي على الشركات الاستثمارية ونشر الوعي الضريبي واستخدام الحوافز الضريبية كأداة للجذب خاصة وان العراق بحاجة ماسة لوجود استثمار كبير لرفع وتنشيط حركة الاقتصاد فيه لاسيما انه كلما ارتفع الاستثمار ارتفع مستوى الإيرادات الضريبية وبذلك نحافظ على وجود مناخ استثماري جيد وعلى موارد ضريبية جيدة.

- إعادة النظر بالتشريعات الضريبية التي تؤثر على النشاط في المجال الاستثماري ، داخل الأسواق المالية ، وان لا تصبح قيود على النشاط الاستثماري الذي يعتبر من الركائز الأساسية لتنشيط حركة الاقتصاد في العراق .  
- على الشركات الاستثمارية القيام بعمليات تحليلية والتنبؤ بالمخاطر وتحديدتها بقدر المستطاع .

3- دراسة عبد الله حبيب<sup>1</sup>: بعنوان "التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن".

و التي تعتبر من الدراسات المتعلقة بالتخطيط الضريبي بشكل أساسي حيث تم وضع تصورا عن التخطيط الضريبي من خلال توضيح أهم عناصره ضمن إطار نظري محدد ولكن تم تطبيقها على قطاع المصارف العاملة في الأردن، حيث اهتمت هذه الدراسة بمدى استخدام المصارف العاملة في الأردن لعناصر التخطيط الضريبي المتمثلة فيما يلي:

- الاستفادة من المزايا التي تمنحها بنود قانون ضريبة الدخل المتعلقة بالمصارف في الأردن؛

- الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل؛

1 - عبد الله حبيب، "التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن"، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1993م

- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار وإدارة الموجودات؛

- التخطيط الضريبي من خلال ممارسة سياسات مالية وإدارية ومحاسبية؛

- وجود قسم مختص بالشؤون الضريبية وأثرها على استخدام التخطيط الضريبي في المصارف؛

- أثر جنسية المصرف على مستوى التخطيط الضريبي في المصارف؛

حيث خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- أن المصارف العاملة في الأردن تستخدم التخطيط الضريبي للاستفادة من أي فرصة يمكن أن يوفرها قانون ضريبة الدخل، فقد بلغ متوسط استخدام التخطيط الضريبي في المجال الاستثماري وإدارة الأصول (68.3%) ومتوسط استخدام التخطيط الضريبي لعملية تقديم كشف التقدير الذاتي (65.6%) ومتوسط استخدام التخطيط الضريبي من خلال الممارسات المالية والمحاسبية المختلفة (71.2%) وبلغ متوسط الاستخدام للتخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الأردن (68.78%)؛

- أن مستوى التخطيط الضريبي يزداد في المصارف التي يوجد بها قسم يختص بالشؤون الضريبية؛

- أن عامل جنسية المصرف لا يوجد لها دلالة إحصائية على مستوى التخطيط الضريبي في المصارف؛

#### 4- دراسة أيمن أبو يحيى<sup>1</sup>: بعنوان "التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية الأردنية"، 1996م.

حيث اهتمت هذه الدراسة بمدى استخدام الشركات الصناعية المساهمة العامة وذات المسؤولية المحدودة

الأردنية للتخطيط الضريبي من أجل تخفيض أعبائها الضريبية بالطرق القانونية من خلال عناصره الآتية :

- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار؛

- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا التي تمنحها بنود قانون الضرائب المتعلقة بالصناعة؛

- التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل ؛

- التخطيط الضريبي من خلال ممارسة سياسات مالية وإدارية ومحاسبية ؛

حيث اهتمت هذه الدراسة بقياس العلاقة بين التخطيط الضريبي، من خلال عناصره المختلفة وبين العبء الضريبي لتلك الشركات الصناعية، حيث توصلت تلك الدراسة إلى نتائج مفادها وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العبء الضريبي للشركات الصناعية ومستوى التخطيط الضريبي الذي تمارسه تلك الشركات من

1 - أيمن أبو يحيى ، "التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية الأردنية"، دراسة ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1996م .



خلال كل عنصر من عناصر التخطيط الضريبي، كما لا يوجد اختلاف في متوسط استخدام التخطيط الضريبي من خلال استغلال قوانين تشجيع الاستثمار ومن خلال المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل للصناعة حيث تتم الاستفادة من هذه الدراسة بما يغني الجانب النظري من خلال تركيزها على عناصر التخطيط الضريبي ومدى استفادة الشركات الصناعية من مزايا قانون ضريبة الدخل التي تؤدي إلى التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية .

#### 5- دراسة عبد الرحيم احمد،<sup>1</sup> بعنوان " التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية في اليمن". سنة 2000

هدفت هذه الدراسة للوقوف على واقع عملية التخطيط الضريبي و أثرها على التخطيط لتخفيض عبء ضريبة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة في اليمن، و دراسة أهمية الضرائب و تطويرها و التهرب منها في اليمن و الوقوف على واقع النظام الضريبي في اليمن، و مدى استفادة الشركات من عملية التخطيط الضريبي في التخطيط لتخفيض أعبائها الضريبية بالطرق القانونية و من خلال الاستفادة من مميزات القوانين التالية:

- الاستفادة من مزايا قانون المناطق الحرة رقم (4) لسنة 1993؛
- الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار رقم (22) لسنة 1991م و تعديلاته؛
- الاستفادة من مزايا قانون ضريبة الدخل رقم (31) لسنة 1991م و تعديلاته؛
- الاستفادة من ممارسة سياسات مالية و إدارية و محاسبية معينة؛

حيث استخدم الباحث استبيان مكون من (52) سؤالاً، وزع على مجتمع الدراسة المكون من الشركات الصناعية المساهمة في اليمن، و البالغ عددها 52 شركة، و أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة اليمنية تستفيد من مزايا قانون الاستثمار بنسبة 73%، و من ممارسة السياسات المالية و الإدارية و المحاسبية بنسبة 61% و من مزايا قانون ضريبة الدخل بنسبة 68%، و قد كانت الاستفادة من خلال النسب السابقة بدرجة كبيرة، و أما الاستفادة من مزايا قانون المناطق الحرة فقد كانت بدرجة قليلة و بنسبة 36.2%، و أظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة اليمنية تستفيد من عناصر التخطيط الضريبي بدرجة متوسطة و بنسبة 59.6% في تخفيض أعبائها الضريبية.

1 -عبد الرحيم احمد، " التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية في اليمن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2000م.

6- دراسة محفوظ محمد علي محفوظ خويرة<sup>1</sup> بعنوان: (التخطيط الجبائي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).

إشكالية البحث هي : ما مدى استخدام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عناصر و جوانب التخطيط الجبائي ، من خلال قانون الضرائب و الاستثمار و مدى ممارسة تلك الشركات لإجراءات إدارية و مالية و محاسبية مختلفة كأسلوب لتخفيض العبء الضريبي عليها.

تمت الدراسة من خلال أربع فصول ،الفصل الأول يمثل الإطار العام للدراسة و الفصل الثاني قام بشرح نظري للضريبة و التخطيط الضريبي من خلال التطرق لمفهوم الضريبة و أهدافها و خصائصها بالإضافة إلى أهداف النظام الضريبي الفلسطيني ،وكذلك شرح مفهوم التخطيط الضريبي و في الفصل الثالث تطرق إلى دراسة نظرية عن الأسواق المالية مع شرح آليات التخطيط الضريبي للمؤسسات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية و الفصل الرابع هو عبارة عن نتائج الدراسة و التحليل الإحصائي التي توصلت إلى أن المؤسسات المدرجة في السوق تستخدم التخطيط الضريبي في أعمالها .

7- دراسة نبيل عبد الرؤوف إبراهيم<sup>2</sup> بعنوان: (نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري: دراسة ميدانية تطبيقية)

قام الباحث بدراسة الإشكالية : هل هناك علاقة بين التخطيط الضريبي ومؤشرات الأداء المالي للشركات المتداول سهمها في البورصة ؟ بدراسة ميدانية و ذلك باختيار مجموعة من المؤشرات المالية تتمثل في:

- معدل نمو توزيعات السهم؛
- مؤشر مضاعف السهم؛
- عدد مرات تداول للسهم؛
- القيمة السوقية للسهم؛

هذه المؤشرات التي تعزز الأداء المالي للشركات المتداول سهمها في البورصة، نظراً لأن التخطيط الضريبي الجيد ينعكس بالضرورة على استفادة الشركة من التغطية التمويلية وتعظيم ثروة الملاك عند تحقيق الوفورات الضريبية مما

1 - محفوظ محمد علي محفوظ خويرة، "التخطيط الجبائي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" ، مذكرة ماجستير في المنازعات الجبائية ،جامعة النجاح بفلسطين سنة 2004.

2 -نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ، نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري: دراسة ميدانية تطبيقية.بحث مقدم الى جمعية الضرائب المصرية .لمؤتمر يومي 16 و 17 سبتمبر 2012 . المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات أكاديمية الشروق.القاهرة سنة 2012

ينعكس معه حدوث إثراء للمساهمين إذا ما حدث وفر ضريبي يبدو واضحاً على زيادة التوزيعات للسهم أو زيادة حقوق الملكية، وقام الباحث بإعداد دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المالي باختبار مجموعة من الفروض من خلال البرنامج الإحصائي SPSS واتضح من نتائج التحليل الإحصائي لقوائم الاستقصاء رفض صحة الفروض بوجود تأثير معنوي للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات الاستثمار المتداول سهمها في سوق المال المصري متمثل في زيادة معدل نمو توزيعات السهم و زيادة قيمته السوقية وارتفاع مضاعف السهم وزيادة عدد مرات التداول السنوي.

و سعى الباحث من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- توضيح مفهوم التخطيط الضريبي وأهميته وأهدافه وسياساته واستراتيجياته.
- استعراض دور التخطيط الضريبي كأداة مالية في تعزيز القدرة المالية للشركات محل الدراسة.
- مدى مساهمة التخطيط الضريبي كأداة مالية في رسم سياسات التوسع لشركات الاستثمار المتداولة في سوق المال المصري.
- تصميم نموذج لقياس أثر التخطيط الضريبي لقياس كفاءة وفعالية الأداء المالي في شركات الاستثمار المتداولة في سوق المال المصري.

و قد توصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية :

- انه يوجد تأثير معنوي للتخطيط الضريبي على الأداء المالي متمثل في (زيادة معدل نمو توزيعات السهم، وارتفاع القيمة السوقية له) لشركات الاستثمار المتداول سهمها في سوق المال المصري.
- يوجد تأثير معنوي للتخطيط الضريبي على الأداء المالي متمثل في (ارتفاع مضاعف السهم وزيادة عدد مرات تداوله) لشركات الاستثمار المتداول سهمها في سوق المال المصري.

و قدم الباحث مجموعة من التوصيات تتمثل في :

- ضرورة الاهتمام من جانب الشركات جميعها المقيدة وغير المقيدة سهمها بالبورصة سواء متداول أو غير متداول بالبورصة بالتخطيط الضريبي من خلال حضور الدورات التدريبية لإدارات الضرائب بتلك الشركات للمراجعة الضريبية والتعرف على جميع المستجدات الضريبية من خلال حضور المؤتمرات والندوات الضريبية والاشتراك بالجمعيات المهنية الضريبية الدولية والمحلية للتعرف على كل ما جديد في مجال الضريبة على اختلاف أنواعها.

- أصبح تعيين مستشار ضريبي لشركات الاستثمار أمر في غاية الأهمية للمحافظة على موارد و أصول تلك الشركات ولتحقيق وفورات ضريبية تساهم في تعزيز الأداء المالي ، مما يؤثر بشكل فعال في إثراء المساهمين وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- استكمال منظومة الهيكل الضريبي للوحدات الإنتاجية من مأوريات متوسطي الممولين وإمدادهم بالتعليمات الضريبية وقرارات الجان الداخلية و لجان الطعن وأحكام المحاكم بجميع درجاتها للوقوف على أحكام الأمر المقضي فيه لتخفيض فجوة المنازعات الضريبية.
- استكمال بناء البنية التحتية للمنظومة الضريبية الالكترونية للفحص و الإجراءات الضريبية (ميكنة العمل الضريبي) لتبسيط الإجراءات الضريبية وتفعيل نظام الملفات الضريبية الالكترونية من فحص وربط وتحصيل لتخفيض تكلفة التحصيل الضريبي.
- يوصى الباحث باستكمال تلك الدراسات لأغراض التخطيط الضريبي لضريبة المبيعات وهي التي لم يتناولها الباحث في دراسته.

### المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

و تتمثل في :

#### 1- دراسة (Guenther)<sup>1</sup> بعنوان " الضرائب و هيكلية التنظيم " 1992م.

تبين هذه الدراسة أثر ضريبة الدخل على اختيار الهيكل القانوني للشركة سواء كانت شركة مساهمة أو شركة أشخاص معتمداً على ضرورة اختيار الشكل القانوني الأنسب الذي يقلل تكاليف تشغيلها وأعبائها الضريبية بمعنى آخر أنه يجب أن تختار وضعها القانوني بحيث يقلل الأعباء الضريبية والتكاليف التشغيلية للشركة لأقل حد ممكن أخذاً بعين الاعتبار أن كل نوع من أنواع التكاليف يختلف باختلاف الوضع القانوني للشركة.

#### 2- دراسة (Boner, Davis, & Jackson)<sup>2</sup> بعنوان "الخبرة في التخطيط الضريبي للشركات"،

1992م

حيث تظهر الدراسة أن عملية التخطيط الضريبي تتطلب الخبراء اللازمين وذلك للقيام بما يلي :

1 - David A. Guenther, Taxes And Organizational Form: A Comparison Of Corporations And Master Limited Partnerships. University Of Connecticut. The Accounting Review Vol. 67, No. 1 (Jan., 1992), Pp. 17-45

2 - Sarah E. Bonner, Jon S. Davis, And Betty R. Jackson. Expertise In Corporate Tax Planning: The Issue Identification Stage. Journal Of Accounting Research, Vol. 30, Studies On Accounting And Taxation (1992).Pp. 1-28

أولاً : تحديد المشاكل الضريبية التي يعاني منها العميل ودراسة أوضاعه وتحديد الفرص التي يمكن أن يستفيد منها العميل. وهي ما يعرف بالجانب الكمي .

ثانياً : إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه العميل واختيار البديل المناسب للعميل الذي يحقق أكبر فائدة. وهو ما يخص الجانب النوعي وبالتالي فعلى الخبراء تحليل الفرص التي تواجه العميل بصورة وافية والاستفادة منها في تحقيق أكبر وفر ضريبي وبما يتفق مع مصلحة العميل ، وقد أوصت الدراسة على ضرورة ربط إنجاز الخبراء بدمج الجوانب الكمية والجوانب النوعية معاً .

### 3- دراسة لـ (Ted Sarenki: 2012)<sup>1</sup>

تناولت الدراسة توصيات محاسبى (CPA) بالتخطيط الضريبي للسنة المالية 2013 للاستفادة من تحقيق وفورات ضريبية عند تقديم التصريح الضريبي، من خصومات للهدايا والتبرعات وخصم للخسائر الضريبية وتأجيل سداد الضريبة المستحقة وتمثل الهدف من التخطيط الضريبي لحزمة التوصيات للاعتراف بمزيد من أرباح النشاط لزيادة توزيعات الأرباح لحملة الأسهم.

### 4- دراسة لـ : Antonio Lopo Martinez ، André Pinto Coelho Vello<sup>2</sup> بعنوان :

كفاءة التسيير الضريبي :تحليل العلاقة مع مخاطر السوق، قام بدراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة ساو باولو المالية و سوق السلع (BM & FBovespa) خلال الفترة من 2005 إلى 2009 ، لثمانية قطاعات إقتصادية على مدى فترت خمسة سنوات، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين مخاطر السوق ومؤشر كفاءة التسيير الضريبي للمؤسسات التي لديها الحوكمة، وهذا يكشف عن الدور النشط الذي تلعبه حوكمة المؤسسات في ضمان الآثار الإيجابية للتسيير الضريبي الكفاء.

### 5- دراسة لـ: (Emer Mulligan)<sup>3</sup>

التسيير الضريبي في الممارسة -دراسة حالة عينة من المؤسسات متعددة الجنسيات الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة Warwick في بريطانيا، مارس 2008 خلصت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات تجد صعوبة في تأمين المخاطر الضريبية خاصة عند التغييرات في القوانين بالإضافة إلى أن هناك تكاليف غير الضريبية والتي يصعب قياسها، والتي تعتبر مهمة في أنشطة التسيير الضريبي.

1 - Ted Sarenki, "Tax Planning For 2013", Journal Of Accountancy 214. 1 (Jul 2012): 20.

2 - andré pinto coelho vello, antonio lopo martinez, efficient tax planning: an analysis of its relationship with market risk, fucape business school, Brésil, 2011

3 - emer mulligan, tax planning in practices, afield study of us multinational corporations, thesis the degree of doctor philosophy, warwick business school, university of warwick,uk, 2008

### 6- دراسة لـ: 2008 ( Carlos Eriel Jiménez-anguera )<sup>1</sup>

بعنوان عدوانية الضريبة ، التغير في المحيط الضريبي، حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه في جامعة فلوريدا : حيث قامت الدراسة بتقديم فحص تجريبي لمعرفة مستوى عدوانية تسيير الضريبة في إطار التغيرات في البيئة الضريبية الأمريكية في إطار حوكمة المؤسسات، وذلك من أجل معرفة هل عدوانية تسيير الضريبة ناتجة عن سلوكيات المساهمين أو المسيرين.

التحليلات استخدمت التغيرات في المحيط الضريبي الأمريكي قبل وبعد خصم الضرائب للفترة من 1997-2005 لعينة دراسة من المؤسسات الأمريكية، حيث استخدمت الدراسة الفروق بين الدخل المالي و الضريبي لقياس عدوانية تسيير الضريبة ( book-tax differences ). توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات منخفضة المساهمين ( منخفضة مستويات الرقابة ) يكون فيها عدوانية تسيير الضريبة منخفضة خاصة بعد التغيرات في البيئة الضريبية، كذلك تشير النتائج إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية و الاختلافات بين الدخل المالي والضريبي، وأن المستثمرين في فترات التنظيم العالي يمارسون سلوك عدواني في تسيير الضريبة وتكون المؤسسات منخفضة الحوكمة.

### 7- دراسة لـ: 2012 ( Rebekah Daniele McCarty )<sup>2</sup>

متمثلة في أطروحة دكتوراه بجامعة Tennessee بالولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان: تعظيم الخطر الضريبي وقيمة المؤسسة، الدراسة تمت في البيئة الأمريكية، بالأخذ بعين الاعتبار للقانون الأمريكي (استخدام احتياطات الضرائب FIN48) من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن قيمة المؤسسة تتزايد عندما تصل المخاطر الضريبية بمعدل متناقص إلى القيمة المثلى، أي كلما تناقصت المخاطر الضريبية تزيد قيمة المؤسسة، وكذلك من خلال تأثيرها على تكلفة رأس المال.

### 8- دراسة : ( McGuire : 2012 )<sup>3</sup>

تناولت الدراسة مدى أهمية تقديم خبرة التجنب الضريبي من مستشاري الضرائب للأنشطة الصناعية لتحقيق نمو في الأعمال ينعكس على ارتفاع قيمة سهم الشركة بالسوق، وتوصلت الدراسة إلى أن الخبرة الضريبية تؤثر بشكل مباشر في ربحية الشركة وفقاً للمحتوى المعلوماتي لمقدمي الخدمات الضريبية و التي تلعب دوراً هاماً في الأداء المالي للشركة ولا سيما وان كان سهمها متداول في البورصة.

1 - Carlos E. Jiménez-Angueira, Looking at Accounting for Income Taxes: Do Managers Play "Truth or Dare" with Tax Accruals, University of Texas San Antonio, 2009

2 - Rebekah Daniele McCarty, Optimal Tax Risk and Firm Value, University of Tennessee, Knoxville, USA, Doctor of Philosophy Business Administration, 2012

3 - McGuire, Sean T; Omer, Thomas C; Wang, "Tax Avoidance: Does Tax-Specific Industry Expertise Make A Difference?". The Accounting Review 87. 3 (May 2012): 975-1003.

## 9- دراسة : (Zaharia:2011)1

تناولت الدراسة التركيز على الطاقة الخلاقة للأسواق المالية ودور التخطيط الضريبي من خلال دراسة العلاقة بين سعر السهم السوقي وتوزيعات الأرباح للسهم وتوصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركات وخاصة سعر السهم السوقي وبين تدفقات رأس المال الدولية من خلال الاستراتيجيات والخدمات الضريبية المقدمة للشركات المتداول سهمها في سوق المال .

## 10- الدراسة: (Jaeger: 2009)2

اهتمت الدراسة بالتعليق على قياس تأثير معايير التقارير المالية على التخطيط الضريبي وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة (IFRS) تساهم إلى حد كبير في التخطيط الضريبي للشركات كما أن الدراسة أشارت إلى توصية بورصة الأوراق المالية (SEC) بالاشتراك مع الإدارة الضريبية (IRS) بأمريكا برسم خريطة طريق للشركات المدرجة بالبورصة في حدود ومجالات التخطيط الضريبي من اجل تحقيق أفضل نتائج للأعمال.

## 11- دراسة : (Ding: 2008)3

عرضت الدراسة مجموعة من مؤشرات الأداء المالي و التشغيلي وتم تطبيقها على عدد من الشركات الصينية المسجلة في البورصة لقياس مدى أثر التخطيط الضريبي على نمو توزيعاتها السنوية وتوصلت إلى أن أرباح تلك الشركات تتوقف على السياسات المالية الواردة بموازنة الدولة وركزت على أن السياسة الضريبية التي تطبقها الدولة لها تأثير مباشر على نتائج أعمال الشركات المسجلة بالبورصة من مؤشر صافي الربح بعد الضرائب ومضاعف السهم، و أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتلك الدراسات لقياس آثار التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة بالبورصة.

12- دراسة سلاف دماك<sup>4</sup>: (تأثير الجباية على قرارات و طرق التمويل و الاستثمار و على قيمة

المؤسسة) إشكالية البحث حول: "Dans quelle mesure l'imperfection du marché Résultant de la

1 - Zaharia, Constantin; Tudorescu, Nicolae; Zaharia, Ioana. "The Guiding Drivers Of Business Conduct In The Financial Markets" Economics, Management And Financial Markets 6. 2 (Jun 2011): 170-175.

2 -Jaeger, Jaclyn," Gauging IFRS Effect On Tax Planning", Accounting Compliance Week 6. 67 (Aug 2009): 27-68.

3 - Ding, Yuan; Zhang, Hua; Zhang, Junxi." The Financial and Operating Performance of Chinese Family-Owned Listed Firms" Management International Review 48. 3 (2008): 297-318.

4 - Soulef Dammak, "Impact De La Fiscalité Sur Les Décisions Et Modalités De Financement Des Investissements, Ainsi Que Sur La Valeur De La Firme", Thèse En Vue De L'obtention Du Doctorat En Sciences De Gestion, Faculté De Sciences Economiques Et De Gestion, Université De Sfax .2006

Contextes financiers, fiscalité directe des sociétés et de l'imposition personnelle, dans des contextes comptables et fiscaux différents, affecte les décisions stratégiques (investissement et financement) " de la firme et par suite sa valeur?"

قامت الباحثة بالدراسة من خلال قسمين، قسم نظري تناولت فيه تأثير الجباية على القرارات المالية و الاستثمارية و قيمة المؤسسة و قامت بعرض الأعمال العلمية في هذا الموضوع، و القسم الثاني تناولت فيه وضع دراسة تطبيقية لدراسة التأثيرات الجبائية على القرارات الاستثمارية و طرق التمويل وقيمة المؤسسة في خمس دول: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا و تونس، مع مراعاة الاختلاف في الأنظمة القانونية و المحاسبية و المالية و الجبائية، ثم قامت بعرض نتائج الدراسة و مقارنتها بالنظريات القاعدية، خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات متباينة بحسب خصوصية كل دولة.

#### 13- دراسة (Randolph: 2007)<sup>1</sup>

تناولت الدراسة تأثير التخطيط الضريبي الفعال على شركات التأمين حول الموازنة بين أهداف الموازنة الضريبية و التقارير المالية من اجل أداء مالي أفضل لتلك الشركات و تحقيق أقصى منافع ضريبية ممكنة من خلال تخطيط استراتيجي فعال لتجنب الخضوع للحد الأعلى للضريبة أو أقل تكلفة ضريبية ممكنة.

#### 14- دراسة (Christopher: 2011)<sup>2</sup>

قدمت الدراسة عرض مختصر للحوافز الضريبية لأغراض التخطيط الضريبي التي تنشرها الإدارة الضريبية بالمملكة المتحدة سنويا لعرض المزايا التي تستفيد منها المنشآت العاملة بالمملكة في مجال الامتيازات و الخصومات و تناولت الدراسة التعرض لقياس الأداء المالي للشركات المدرجة بالبورصة التي تقدم لها الحوافز الضريبية و توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تستفيد من الحوافز الضريبية هي من أكثر الشركات تداولاً بالبورصة.

#### 15- دراسة نور شيبية عبد الوهاب،<sup>3</sup> بعنوان (التخطيط الجبائي و حوكمة الشركات بالتأثير على تقييم

أصحاب المصلحة) إشكالية البحث حول: كيف يقوم كل من التخطيط الجبائي و حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسة؟

1 - Randolph, David W; Seida, Jim A. "Balancing Tax and Financial Reporting Objectives: Effective Tax Planning with in the Property and Casualty Insurance Industry" Accounting Education 22. 2 (May 2007): 285-318.

2 - Christopher S. Armstrong, Jennifer L. Blouin, David F. Larcker "The incentives for tax planning" Journal of Accounting and Economics, Volume 53, Issues 1-2, February-April 2012, Pages 391-411

3- Nor Shaipah Abdul Wahab, Kevin Holland "Tax planning, corporate governance and equity value" The British Accounting Review, Volume 44, Issue 2, June 2012, Pages 111-124



تمت الدراسة من خلال ثمانية فصول: الفصل الأول تمهيدي، الفصل الثاني تحديد الإطار النظري للتخطيط الجبائي و حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسة أما الفصول الأخرى عبارة عن محاور للدراسة التطبيقية باستخدام الأساليب الإحصائية، حيث تناولت الدراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي و حوكمة الشركات وقيمة المنشأة للشركات المتداول سهمها في البورصة وتوصلت إلى أن التخطيط الضريبي يساهم بقدر كبير في تعظيم قيمة المنشأة من خلال تعزيز الأداء المالي للشركة ولكن بشرط أن تكون المنشأة طبقت قواعد الحوكمة لعدم تقديم معلومات ذات تباين بين المديرين والمراجعين الداخليين، و أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي لكي تحقق المنشأة قفزات في الأداء المالي لتعزيز أسهمها في السوق.

### المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية

من خلال قراءة الدراسات السابقة توصلنا إلى إدراك بعض جوانب الاختلاف و الاتفاق من حيث مضمون الدراسة الحالية و الدراسات السابقة وكذلك من حيث منهج و عينة الدراسة و كذا الأهداف المتوصل لها.

#### **المطلب الأول : مناقشة الدراسات السابقة**

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح مايلي :

- يتضح من تاريخ الدراسات السابقة في موضوع الإستراتيجية الجبائية أن معظم هذه الدراسات حديثة نسبياً، وهذا يدل على حداثة تنبه المنظمات إلى أهمية الإستراتيجية الجبائية و التخطيط الجبائي، و أهمية دراستها و تشخيص أثارها على المؤسسات؛
- يلاحظ من الدراسات العربية السابقة في موضوع التخطيط الجبائي ، أنها شملت في قياس العلاقة بين التخطيط الضريبي من خلال عناصره المختلفة وبين العبء الضريبي شملت على كل من الشركات الصناعية و البنوك بالتالي تكون قد استهدفت قطاعين مختلفين (الإنتاج و الخدمات) و هو ما بدوره سيعزز دراستنا الحالية؛
- بالنسبة للدراسات الأجنبية فكانت اغلبها تلتقي في نقطة أثر العامل الضريبي على صناعة القرار داخل المؤسسة بصفة عامة، لكن تختلف في ما يتمثل هذا التأثير أي أنها كانت تركز على جوانب دون جوانب أخرى و هذا ما يساعد على التعمق و التركيز أكثر في الدراسة الحالية من اجل تناول جميع هذه الجوانب؛
- كما يلاحظ من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن أهم التوصيات التي تبنتها هذه الدراسات توصي بضرورة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي للتكلفة الجبائية و دورها في اتخاذ و تعزيز جميع القرارات داخل المؤسسة؛

## المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية

سنبرز في هذا الجانب أهم مميزات الدراسة الحالية من حيث المضمون و مجتمع الدراسة و من حيث الأهداف:

## أولاً: من حيث مضمون الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تناول مزايا الإستراتيجية الجبائية في شركات المساهمة الجزائرية، متفقة في ذلك مع دراسة (عبد الله حبيب 1993) و دراسة (أيمن أبو يحيى 1996) و دراسة (عبد الرحيم احمد. 2000) و دراسة (1992 Guenther)، (دراسة 2006 Soulef Dammak)، (دراسة Christopher 2011)، (دراسة 2012 Nour Shaipah Abdul Wahab)، مختلفة عنها في استهداف شركات المساهمة بصفة عامة، بدلا من التخطيط الضريبي في المصارف أو الشركات الصناعية التي ركزت عليها دراسات (عبد الله الحبيب، أيمن أبو يحيى و عبد الرحيم احمد)، كما أن هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع لكن ليس بشكل عام مثل دراسة (1992 Guenther) التي ركزت على تأثير الضرائب على هيكل التنظيم فقط و لم يكن هذا هو الهدف الأساسي من بحثنا و لكن كان ذلك متضمن في دراستنا الحالية، أما بالنسبة لدراسة (2006 Soulef Dammak) بالرغم من أهمية البحث، لكن يؤخذ على الباحثة أنها قامت بدراسة تطبيقية في دول مختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى إدخال العديد من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الدراسة مثل الاختلاف في القوانين، الوضع الاقتصادي و السياسي،... الخ مما يجعل نتائج الدراسة تعكس مستوى كلي وبالتالي يمكن القول انه لو كانت الدراسة على مستوى جزئي لكانت أدق، لكن تبقى إشكالية دراسة هذه الباحثة و كذا ما تم التطرق له، من اهتمامات موضوع دراستنا الحالية خاصة فيما يتعلق بالتأثير على القرارات الاستثمارية و المالية و بالتالي قيمة المؤسسة.

## ثانيا : من حيث مجتمع الدراسة:

لقد تباين المجتمع و العينات من باحث لأخر تبعا لنوع المستجيب، منها ما تم تطبيقه على الشركات بأشكالها المتعددة سواء كانت شركات مساهمة أو أشخاص مثل دراسة (1992 Guenther)، و منها ما تم تطبيقه في مجال خدمات المصرفية و التأمين مثل دراسة (عبد الله حبيب) و دراسة (2007 Randolph) و منها ما تم تطبيقه على خبراء في مجال التخطيط الضريبي مثل دراسة (1992 Boner, Davis, & Jackson)،

ومنها ما شمل الشركات الصناعية بغض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه الشركات مثل دراسات (أيمن أبو يحيى و عبد الرحيم احمد).

أما من حيث أدوات الدراسة استخدمت الدراسات السابقة أدوات مختلفة من اجل الوصول إلى أهدافها، وقد اعتمدت جميع الدراسات السابقة على الاستبيان لتحقيق أهدافها، بينما في هذه الدراسة سيتم الاستعانة بأساليب إحصائية قياسية.

### ثالثا: من حيث الأهداف

اختلفت الدراسات السابقة في تناولها للإستراتيجية في الأهداف تبعا لتباين أهداف الباحثين، فمنها ما تناول الأثر الاقتصادي للضريبة على القرارات الإدارية مثل دراسة (ليلي فتح الله 1987) و منها ما تناول للموضوع كأداة إستراتيجية في الاستفادة من المزايا التي توفرها مختلف قوانين الاستثمار و القوانين الضرائب مثل دراسة (عبد الله حبيب 1993)، دراسة (أيمن أبو يحيى 1996) و دراسة (عبد الرحيم احمد 2000)، أو من حيث ضرورة اختيار الشكل القانوني المناسب الذي يقلل من تكاليف الاستغلال و الأعباء الضريبية مثل دراسة (1992 Guenther) و منها ما تناول دراسة الموازنة بين أهداف الموازنة الضريبية و التقارير المالية من اجل أداء مالي أفضل لتلك الشركات وتحقيق أقصى منافع ضريبية ممكنة من خلال تخطيط استراتيجي فعال لتجنب الخضوع للحد الأعلى للضريبة مثل دراسة (2007 Randolph).

### رابعا : جوانب تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

- تتميز هذه الدراسة في كونها تساهم في نقل الكثير من المفاهيم و الأفكار من بيئات أجنبية أخرى إلى البيئة الجزائرية في حقل العمل الإداري و الاستفادة من التراكم المعرفي المتاح في الدراسات الأجنبية؛
- الدراسة الحالية تركز على مزايا الإستراتيجية الجبائية لمؤسسات المساهمة بصفة خاصة في حين الدراسات السابقة كانت تشمل جميع المؤسسات باختلاف أشكالها القانونية؛
- أهم المؤسسات في الجزائر يغلب عليها طابع شركات المساهمة من الجانب القانوني مما يشكل بيئة خصبة لمعالجة أهم مشكل و هو التكلفة الجبائية؛
- إن مؤسسات المساهمة في الجزائر تستفيد من مزايا جبائية كثيرة، لكن في نفس الوقت تتحمل تكاليف جبائية كبيرة ، فمن خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى مسببات هذه التكاليف و بالتالي حصرها و تقديم حلول لمعالجتها؛

- من المهم ذكره هنا كذلك أن ثقافة التخطيط الإستراتيجي للتكلفة الجبائية يجب أن تكون من أهم أولويات جميع مؤسسات التي تريد أن تكون في مستوى تنافسي مقبول، والسؤال الذي سنجيب عليه من خلال دراستنا الحالية هذه يتمثل في معرفة مدى قيام إدارة الشركات الجزائرية بمهمة تبنى و تطوير إستراتيجية جبائية و التي يجب عليها تنفيذ هذه الإستراتيجية ومراقبتها والتحقق من التنفيذ وتقييم ما تم تنفيذه من هذه الإستراتيجية؛
- ما يجب معرفته أنه كلما كبرت المؤسسة كلما زادت أهمية وجود تخطيط استراتيجي، بحيث من خلال هذه الدراسة سنقف على واقعية وجود إستراتيجية جبائية في مؤسسات المساهمة الجزائرية خاصة الكبيرة منها؛

## خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق يمكن القول أن معظم الدراسات السابقة أبرزت أهمية الأثر الضريبي و محدوداته في اتخاذ أهم القرارات الاستثمارية أو التمويلية ضمن الهيكل العام للمؤسسة ، وبالتالي دراستنا الحالية تركز على مزايا الإستراتيجية الجبائية لمؤسسة الاقتصادية في كونها تساهم في نقل الكثير من المفاهيم و الأفكار من بيئات أجنبية أخرى إلى البيئة الجزائرية من خلال الاستفادة من عناصرها حسب ما هو ساري في البيئة القانونية و المالية المحاسبية الجزائرية و بهدف خاص هو تدنية التكلفة الجبائية من خلال التطرق إلى مسببات هذه التكاليف و بالتالي حصرها و تقديم حلول لمعالجتها؛

كما يلاحظ بالنسبة للدراسات السابقة فكانت اغلبها تلتقي في نقطة اثر العامل الضريبي على صناعة القرار داخل المؤسسة بصفة عامة، لكن تختلف في ما يتمثل هذا التأثير أي أنها كانت تركز على جوانب دون جوانب أخرى و هذا ما يساعد على التعمق و التركيز أكثر في الدراسة الحالية من اجل تناول جميع هذه الجوانب؛

## الفصل الرابع : دراسة التطبيقية

## تمهيد:

بعدها تطرقنا إلى الجانب النظري للموضوع من خلال دراسة مختلف المفاهيم و الأسس و مقومات الإستراتيجية الجبائية، سنخصص هذا الفصل لدراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات المساهمة من خلال اختبار تأثير عناصر الإستراتيجية الجبائية على التكلفة الجبائية.

كما سنقوم من خلال هذا الفصل اختبار صحة الفرضيات و الوصول إلى نتائج إشكالية الدراسة و أهدافها، باعتبار ان الجانب التطبيقي يلعب دور مهم من خلال دراسة تأثير المتغيرات ب بعضها البعض، بغرض دراسة التأثير بين متغيرات استفادة شركات المساهمة من قوانين الاستثمار كأسلوب لتخفيض العبء الضريبي، استفادة شركات المساهمة من الخيارات الجبائية المتاحة و استفادة شركات المساهمة من الممارسات المالية و المحاسبية كأسلوب لتخفيض العبء الضريبي على المتغير التابع و هو التكلفة الجبائية .

وبالتالي سنتناول في هذا الجانب من الدراسة:

- الخطوات الأولية للدراسة
- عرض و تفسير و تحليل نتائج الدراسة

### المبحث الأول: الخطوات الأولية للدراسة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى التحليل المالي و الجبائي لعينة الدراسة و تعريف متغيرات و بيانات الدراسة ثم التطرق إلى منهجية و الأدوات المستخدمة و كذلك أهم البرامج التي تم الاستعانة بها لإجراء الدراسة و ذلك من خلال مطلبين .

#### المطلب الأول: التحليل المالي و الجبائي لعينة الدراسة

من اجل تعزيز الدراسة الميدانية سنقوم بعرض و تحليل أهمية الخصائص المالية و الجبائية في المؤسسات عينة الدراسة و ذلك بتحليل النقاط التالية :

#### أولاً: التحليل المالي لعينة الدراسة

من اجل معرفة مدى ممارسة الإستراتيجية الجبائية من خلال عناصرها المختلفة في مؤسسات المساهمة الجزائرية تمكنا من إسقاط الدراسة على 30 مؤسسة اقتصادية ذات أسهم كعينة في ولاية ورقلة، و قمنا بتصنيف هذه المؤسسات بحسب قطاع النشاط و الجدول التالي يوضح أهم خصائصها :

#### جدول رقم (01-04) مؤسسات عينة الدراسة (مليون دج)

قطاع النشاط	العدد	طبيعة النشاط	رأس المال إجمالي
البناء و الأشغال العمومية	12	البناء، أشغال الطرقات، التهيئة الحضرية.مقاولات الري، أشغال الكهرباء	1 590
الخدمات	13	النقل، كراء معدات البناء، الفنادق و الإطعام،الخدمات البترولية،السياحة	530
البيع بالجملة	03	تجارة متعددة بالجملة ، المواد و المنتجات الفلاحية ،معدات الكهرباء	95
الاستيراد و التصدير	01	استيراد منتجات الري و الفلاحة	10
الإنتاج	01	المواد البلاستيكية و الأنابيب	20

المصدر: من إعداد الباحث بناء على سجلات المؤسسات و قوائمها المالية

عينة الدراسة تم اختيارها وفقا لأسس مختلفة من حيث: قطاع النشاط، طبيعة النشاط، الحجم، أما من جانب الشكل القانوني فجميعها مؤسسات ذات أسهم، وهذا لمتطلبات الإشكالية المطروحة في الدراسة، و قد حدد المجال الزمني للدراسة في الفترة (من 2010 إلى 2013)، سنحاول فيما يلي تقديم عرض لأهم الخصائص المالية لهاته المؤسسات فيما يتعلق بتطور : رأس المال، الديون، رقم الأعمال، تكاليف الاستغلال و النتيجة الصافية.



1- الخصائص المالية لمؤسسات البناء و الأشغال العمومية:

يوضح الجدول الموالي أهم الخصائص المالية للمؤسسات التي تنشط في قطاع البناء و الأشغال:

جدول رقم (02-04) الخصائص المالية لمؤسسات البناء و الأشغال العمومية (الوحدة: مليون دج)

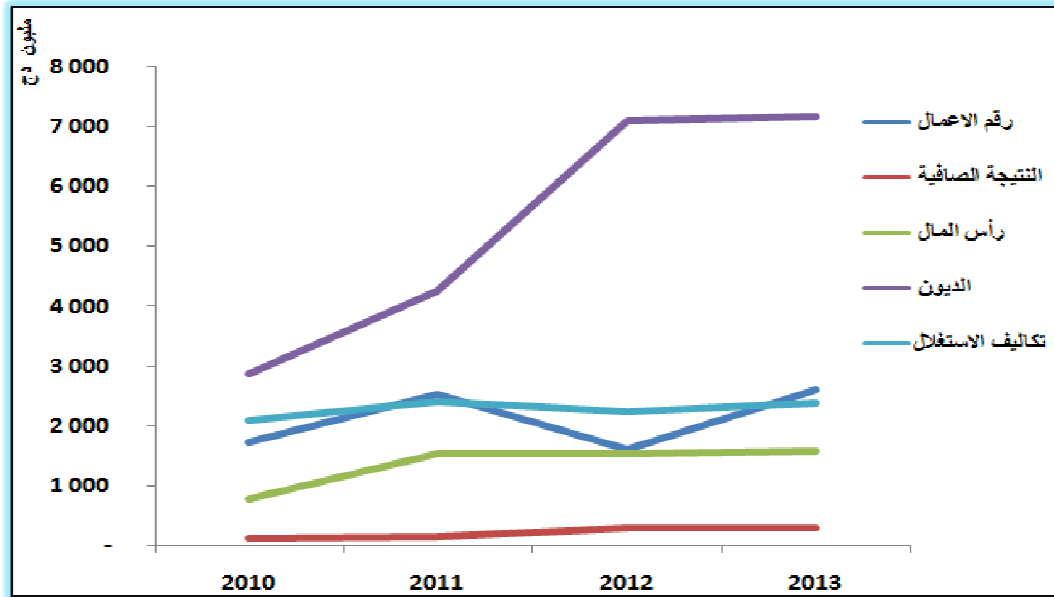
البيان	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	1 732	2 528	1 601	2 614
النتيجة الصافية	127.62	158.81	302.74	295
رأس المال	788.76	1 533.82	1 534	1 590
الديون	2 870	4 252	7 116	7 183
تكاليف الاستغلال	2 107	2 406	2 241	2 384

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

يلاحظ من الجدول رقم (02-04) أن رقم الأعمال عرف تطور ايجابي في سنة 2010 يقدر بـ 8% ثم 46% في سنة 2011 و هذا تطور ايجابي كبير ليعرف تراجع سنة 2012، ثم يرتفع من جديد ويعود هذا الارتفاع إلى تنامي مشاريع الري ، الكهرباء و أشغال البناء لدى هذه المؤسسات ، كما يلاحظ أن هذه التطور في رقم الأعمال تماشى مع ثبات نسبي إلى حد ما في إجمالي تكاليف الاستغلال التي لم تتجاوز 2 400 مليون دج طوال فترة (2010-2013) ، أما من جانب تطور رأس المال فقد عرف ارتفاع يقدر بـ 97% سنة 2011 بقيمة 1 500 مليون دج و بقي ثابت طوال الفترة، و لو نلاحظ في الشكل نجد أن هذا الارتفاع تزامن مع ارتفاع كبير في حجم الديون في نفس السنة (2011) بنسبة تطور تقدر بـ 48% و هذا راجع بان هذه المؤسسات استفادت من قروض طويلة الأجل لتمويل دورة الاستثمار ، من اجل الاستفادة من مزايا قانون تطوير الاستثمار (ANDI) ،ومن جانب آخر فقد سجلت النتيجة الصافية نسب تطور ايجابية متتالية 5%، 24%، 91% خلال السنوات 2010، 2011 و 2012 نتيجة الارتفاع في رقم الأعمال و الذي رافقه ثبات في تكاليف الاستغلال.

و الشكل البياني الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (01-04) تطور الخصائص المالية للمؤسسات البناء و الأشغال العمومية



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

## 2- الخصائص المالية للمؤسسات للخدمات:

يوضح الجدول الموالي أهم الخصائص المالية للمؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات:

جدول رقم (03-04) الخصائص المالية للمؤسسات للخدمات (الوحدة: مليون دج)

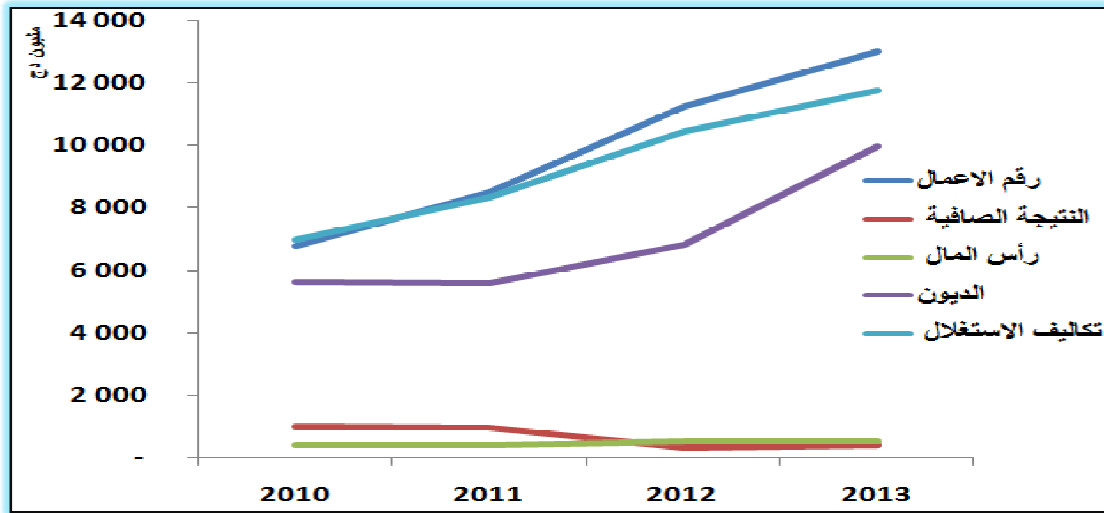
البيان	2013	2012	2011	2010
رقم الأعمال	12 986	11 235	8 466	6 765
النتيجة الصافية	410	317	950	987
رأس المال	530	525	405	403
الديون	9 962	6 830	5 587	5 625
تكاليف الاستغلال	11 764	10 464	8 334	6 970

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

يلاحظ من الجدول رقم (03-04) أن رقم الأعمال في تطور ايجابي من سنة 2010 إلى غاية 2013 لكن أكبر تطور كان سنة 2012 و يقدر بـ 33% مقارنة بـ سنة 2011 ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة الخدمات المقدمة خاصة في مجال النقل و الفنادق و الإطعام ، هذا التطور في رقم الأعمال تماشى مع ارتفاع في إجمالي تكاليف الاستغلال بعد أن كانت تقدر بـ 6 900 مليون دج سنة 2010 لتصبح 11 700 دج سنة

2013، أما من جانب تطور رأس المال فقد عرف تطور نسبي طفيف سنة 2011 يقدر بـ 1%، أما في سنة 2012 فقدرت نسبة التطور بـ 30%، بالنسبة للديون فهي تشهد ارتفاع مستمر و قد بلغت نسبة تطورها 46% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 و هي أعلى نسبة مسجلة خلال طول الفترة لتبلغ ما قيمته 9 900 مليون دج تتوزع هذه الديون ما بين ديون طويلة موجهة للاستثمار و ديون قصيرة مرتبطة بدورة الاستغلال، أما النتيجة الصافية فنلاحظ تطور سلبي يسجل بانخفاض مستمر من القيمة 987 مليون دج سنة 2010 إلى 410 مليون دج سنة 2013 بالرغم من أن خلال هذه السنة سجلت تطور ايجابي بقيمة 30%، وهذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع التكاليف بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي يشهدها قطاع الخدمات خاصة فيما يتعلق بالنقل بأنواعه.

الشكل رقم (02-04) تطور الخصائص المالية للمؤسسات والخدمات



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

3- الخصائص المالية لمؤسسات البيع بالجملة:

يوضح الجدول الموالي أهم الخصائص المالية للمؤسسات التي تنشط في قطاع البيع بالجملة:

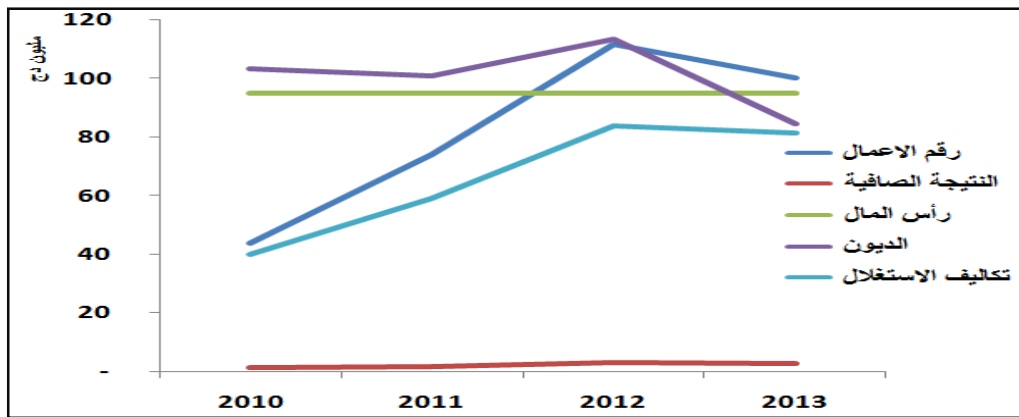
جدول رقم (04-04) الخصائص المالية للمؤسسات للبيع بالجملة (الوحدة: مليون دج)

البيان	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	43	73	111	100
النتيجة الصافية	1.15	1.76	3.23	2.93
رأس المال	95	95	95	95
الديون	103	100	113	84
تكاليف الاستغلال	40	59	84	81

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

يلاحظ من الجدول (04-04) أن رقم الأعمال المحقق يشهد تطور ايجابي من سنة إلى أخرى حيث كانت نسبة التطور 69% خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، و هي أعلى نسبة خلال طول الفترة و يعود هذا إلى ارتفاع مبيعات المنتجات فلاحية و معدات البناء التي ازداد عليها الطلب من طرف الشباب المستثمر و الممول من طرف أجهزة الدعم المختلفة، إن هذا الارتفاع في رقم الأعمال قابله ارتفاع كذلك في نسبة تكاليف الاستغلال، بالإضافة إلى الديون و التي تشكل في أغلبها ديون قصيرة الأجل مرتبطة بموردين المخزون فقد بلغت سنة 2012 قيمة 113 مليون دج بنسبة تطور تقدر بـ 22% مقارنة بسنة 2011 و هي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة لتعود و تنخفض سنة 2013، بالنسبة لرأس المال فقد شهد ثبات خلال طور الفترة بقيمة تقدر بـ 95 مليون دج، أما النتيجة الصافية بالرغم من ايجابيتها إلا أنها سجلت تغيرات طفيفة و لم تكن بالمستوى الجيد الذي يرغب فيه .

الشكل رقم (04-03) تطور الخصائص المالية لمؤسسات البيع بالجملة



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

4- الخصائص المالية لمؤسسات الاستيراد و التصدير:

يوضح الجدول الموالي أهم الخصائص المالية للمؤسسات التي تنشط في قطاع البيع بالجملة:

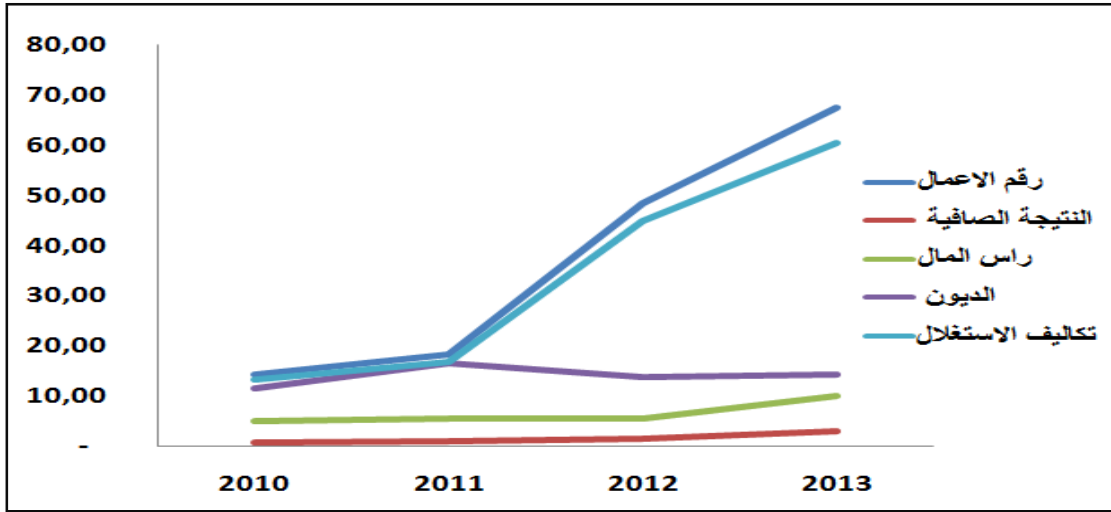
جدول رقم (04-05) الخصائص المالية لمؤسسات الاستيراد و التصدير (الوحدة:مليون دج)

2013	2012	2011	2010	البيان
67.54	48	18	14	رقم الأعمال
2.86	1.28	0.8	0.67	النتيجة الصافية
10	5	5	5	رأس المال
14	13.75	16.48	11.58	الديون
60.52	45	16.85	13	تكاليف الاستغلال

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

نشاط الاستيراد و التصدير بالرغم من التطورات الايجابية في رقم الأعمال المحقق إلا انه يبقى ضعيف بالنسبة للنشاطات الأخرى فقد حقق خلال سنة 2013 أعلى قيمة له بقيمة 67 مليون دج بنسبة 16 % مقارنة بسنة 2012 و يعود هذا الارتفاع إلى المنتجات الري و الفلاحة التي تعرف طلب كبير في المنطقة إلا أن هذا التطور في رقم الأعمال تبعه ارتفاع في إجمالي تكاليف الاستغلال الناتج عن ارتفاع تكاليف البضائع بالإضافة إلى تكاليف النقل و كذا الانخفاض المستمر لقيمة الدينار مقابل، العملات الأجنبية خاصة عندما يتعلق الأمر بهذا النوع من الأنشطة بحيث شهدت سنة 2012 أكبر ارتفاع لنسبة التكاليف قدرت بـ 167% مقارنة بسنة 2011 الأمر الذي انعكس عن انخفاض في قيمة النتيجة الصافية و التي لم تسجل قيم كبيرة بالرغم من ايجابيتها طور الفترة ما عدا في سنة 2013 التي شهدت ارتفاع نسبي مقارنة بالسنوات السابقة بقيمة 123% مقارنة بسنة 2012، بالنسبة لرأس المال هو الأخر بقي ثابت طول 3 سنوات من 2010 إلى غاية سنة 2013 الذي عرف ارتفاع بـ 82% مقارنة بسنة 2012 و بقيمة تقدر بـ 10 مليون دج ، فيما يخص الديون هي كذلك شهدت تغيرات طفيفة خلال سنة 2011 بارتفاع قدر بـ 42% مقارنة بسنة 2010 ثم انخفاض بـ 17 % سنة 2012 و تتمثل هذه الديون في ديون قصيرة الأجل مرتبطة بالاستغلال (موردي خدمات).

الشكل رقم (04-04) تطور الخصائص المالية لمؤسسات الاستيراد و التصدير



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

#### 5- الخصائص المالية لمؤسسات الإنتاج:

يوضح الجدول الموالي أهم الخصائص المالية للمؤسسات التي تنشط في قطاع الإنتاج:

جدول رقم (04-06) الخصائص المالية لمؤسسات الإنتاج (الوحدة: مليون دج)

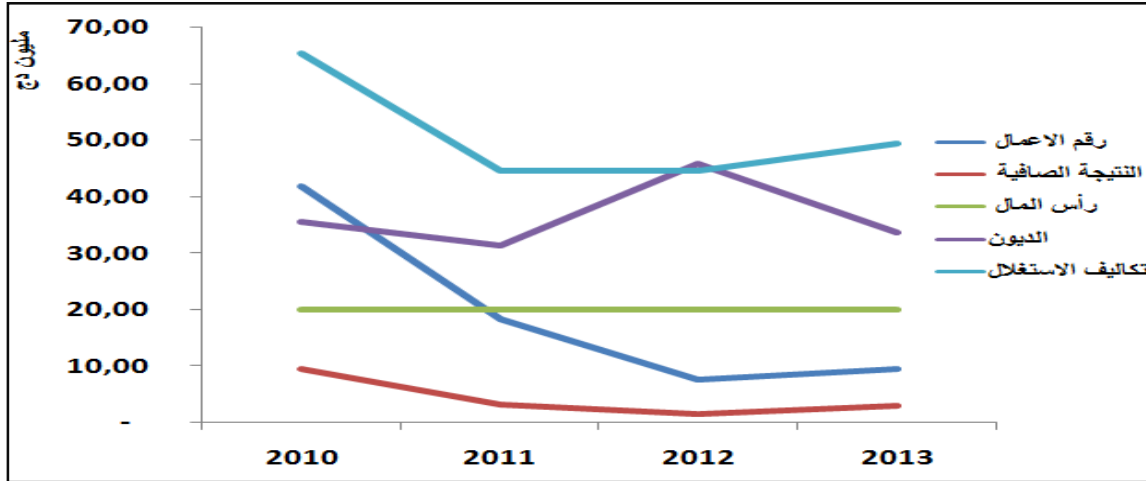
البيان	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	41.90	18	7.62	9.56
النتيجة الصافية	9.52	3.25	1.53	3
رأس المال	20	20	20	20
الديون	35.53	31.26	45.81	33.68
تكاليف الاستغلال	65.35	44.56	44.67	49.42

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

شهد رقم الأعمال في قطاع الإنتاج انخفاض حاد سنة 2011 قدر بـ 56%، و يعود هذا الانخفاض إلى النقص المسجل في المواد الأولية بالإضافة إلى نقص الطلب على المنتجات خلال نفس السنة إلا أنه في سنة 2013 شهد تطور إيجابي قدر بـ 25% استطاعت به المؤسسة أن تغطي تكاليف الاستغلال التي هي الأخرى سجلت انخفاض تزامن مع انخفاض رقم الأعمال و تحقق نتيجة صافية إيجابية سنة 2012 بنسبة تطور قدرت بـ 47% و هي أعلى نتيجة خلال طول الفترة قدرت بـ 45 مليون دج، بالنسبة لرأس المال بقي ثابت طول الفترة و لم يسجل أي تطور بالرغم من زيادة في حجم الديون المتأخرة للبنوك وغيرها من الدائنين التي ارتفعت بشكل كبير سنة 2012 بنسبة تطور تقدر بـ 45% واستمرار حساب الفوائد بشكل يؤثر على النتيجة وبصفة

عامه فان هذا الأمر قد ينعكس على المؤسسة بحدوث اختلال في الهيكل المالي و التأثير على حقوق الملكية للمساهمين .

الشكل رقم (04-05) تطور الخصائص المالية لمؤسسات الإنتاج



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

#### 6- المقارنة بين الخصائص المالية لمختلف القطاعات :

بعد ما لاحظنا أهم العناصر المالية و قيمها للمؤسسات عينة الدراسة حسب كل نشاط نتناول في ما يلي مقارنة مالية بين مختلف المؤسسات حسب قطاع النشاط لمتوسط الفترة (2010-2013):  
جدول رقم (04-07) الخصائص المالية لمختلف القطاعات لمتوسط الفترة (2010-2013) (الوحدة: مليون دج)

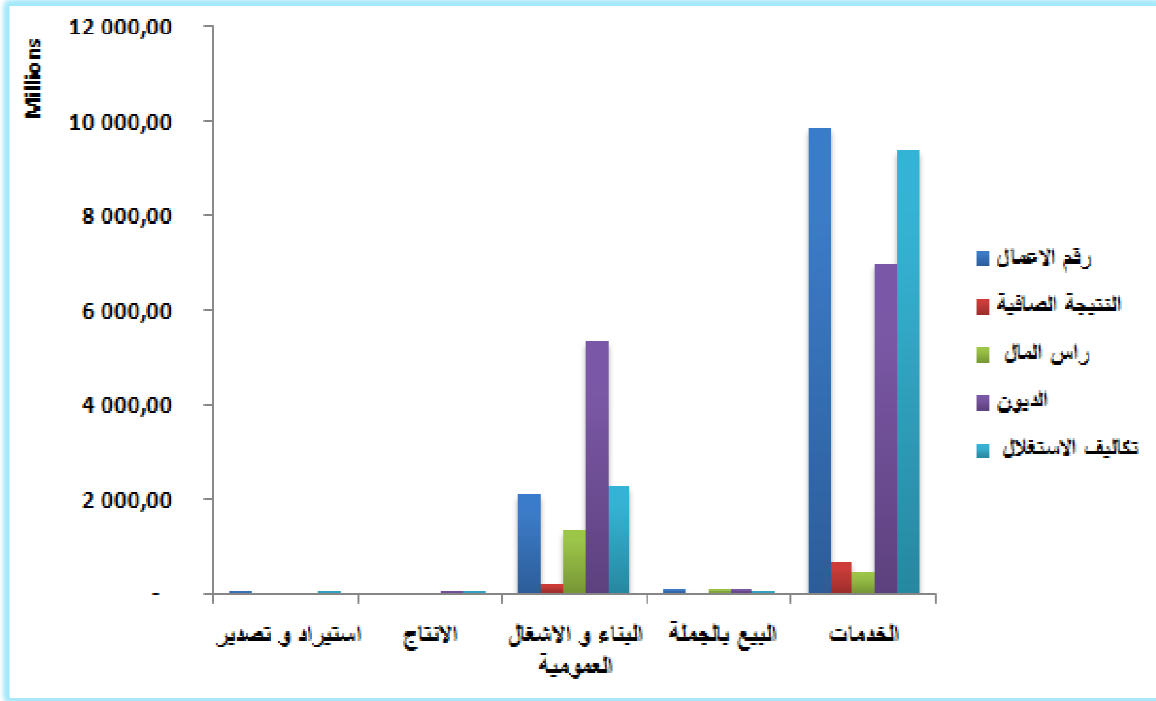
الإنتاج	الاستيراد و التصدير	البيع بالجملة	الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	البيان
19.34	37	82.34	9 863	2 119	رقم الأعمال
4.32	1.4	2.27	666	221	النتيجة الصافية
20	6.5	95	466	1 361	رأس المال
36.57	14	100	7 000	5 355	الديون
51	33	66	9 383	2 284	تكاليف الاستغلال

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

يلاحظ من الجدول رقم (04-07) أن نشاطي الخدمات و البناء قد حقق قيم مالية مرتفعة أكثر من الأنشطة الأخرى إلا أن قطاع الخدمات يلاحظ انه حقق قيم أفضل برقم الأعمال يقدر بـ 9 863 مليون دج كمتوسط للسنوات (2010-2013) مقارنة بـ قطاع البناء الذي حقق قيمة تقدر بـ 2 119 مليون دج خلال نفس الفترة أما باقي القطاعات فقد سجلت قيم اقل و هذا راجع لاستحواذ قطاع الخدمات على السوق

خاصة في مجال النقل و الفنادق و الإطعام (catering)، أما النتيجة الصافية فقد قدرت بـ 666 مليون دج لقطاع الخدمات مقارنة بـ 221 مليون دج لقطاع البناء و الأشغال العمومية و هذا بالرغم من تحقيق قطاع البناء و الأشغال لرأس مال أكبر من جميع القطاعات و الشكل البياني الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (04-06) تطور الخصائص المالية لمختلف القطاعات لمتوسط الفترة (2010-2013)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات

#### ثانيا : التحليل الجبائي لعينة الدراسة

إن العينة المأخوذة تتمثل في 30 مؤسسة ذات أسهم أي أن جميع المؤسسات لا تختلف من حيث الشكل القانوني و بالتالي فان الخصائص الجبائية و نظام الخضوع للضريبة موحد لجميع المؤسسات، و سنقوم في هذا الجانب من الدراسة بعرض وتحليل مجموعة من التكاليف الجبائية (الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني ، ضرائب ورسوم أخرى) بما فيها التسويات و عقوبات التأخير، كما سنتناول أهم الوفورات الضريبية بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الجبائية التي استفادت منها بعض من هذه المؤسسات في إطار دعم و تطوير



الاستثمار أو من خلال الخيارات الجبائية المتاحة و كل ذلك موضح كالتالي :

### 1- الخصائص الجبائية لمؤسسات البناء و الأشغال العمومية:

1-1 التكاليف الجبائية : من خلال الجدول التالي نوضح جميع الضرائب و الرسوم المدفوعة من طرف

المؤسسات الناشطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية :

جدول رقم (04-08) أهم الضرائب و الرسوم المدفوعة من طرف مؤسسات البناء و الأشغال العمومية (الوحدة: مليون دج)

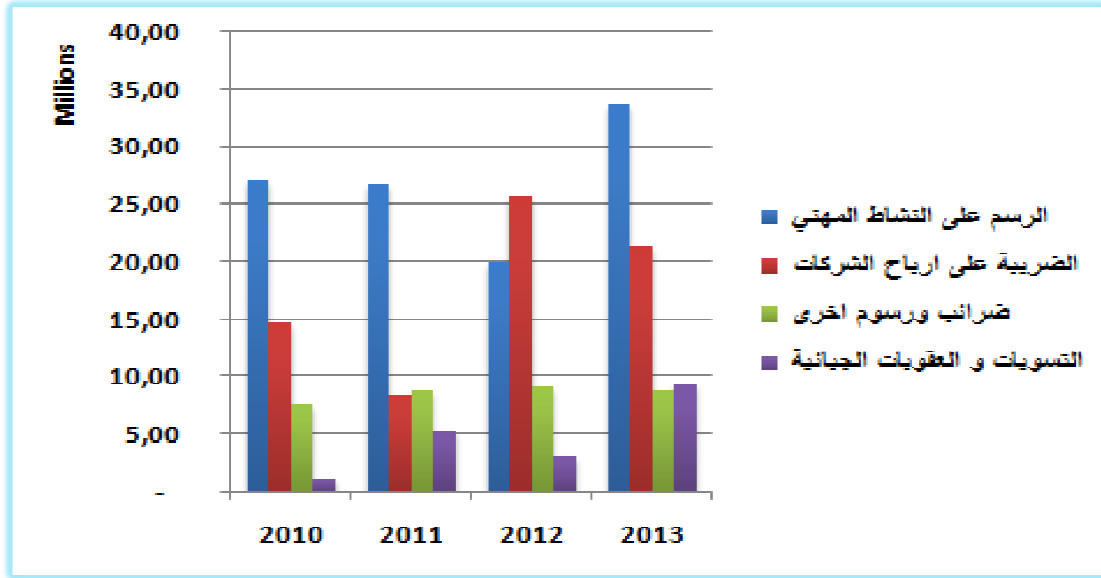
البيان	2010	2011	2012	2013
الرسم على النشاط المهني	27.09	26.80	19.87	33.67
الضريبة على أرباح الشركات	14.82	8.55	25.73	21.32
ضرائب ورسوم أخرى	7.64	8.80	9.20	8.75
التسويات و العقوبات الجبائية	1.17	5.25	3.02	9.33
المجموع	50.72	49.4	57.82	73.07

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني سجل قيم مرتفعة، و شكل أكبر نسبة في إجمالي التكاليف الجبائية خلال طول الفترة و قد سجلت خلال سنة 2013 قيمة تزيد عن 33.67 مليون دج بنسبة تقدر بـ 46% من إجمالي التكاليف، و نسبة تطور بـ 70% مقارنة بسنة 2012 و يعود هذا إلى ارتفاع قيمة رقم الأعمال المحقق و المقبوض، أما الضريبة على أرباح الشركات فقد سجلت تطورات متذبذبة و يعود ذلك التغير إلى بعض المؤسسات التي انقضت أجال استفادتها من الإعفاءات في الضريبة على الأرباح لمرحلة الاستغلال كما كان لتكاليف الاستغلال أثر كذلك، و قد حققت سنة 2012 أكبر قيمة للضريبة على الأرباح بنسبة تقدر بـ 44% من إجمالي التكاليف الجبائية بما فيها التسويات و العقوبات، الضرائب و الرسوم الأخرى تتمثل أكبر نسبة منها في الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات و الأجور بالإضافة إلى الرسم العقاري و الرسوم على المركبات ، كما كان لتسويات و العقوبات نسب معتبرة و هامة من إجمالي التكاليف الجبائية و ترتبت هذه العقوبات نتيجة التسويات عن الرقابة الجبائية و التحقيقات المحاسبية من طرف إدارة الضرائب بالإضافة إلى إلغاء بعض مقررات الاستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار ، لعدم احترام شروط الاستفادة من المزايا.

والشكل التالي يوضح تطور مختلف التكاليف الجبائية :

الشكل رقم (04-07) تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات البناء والأشغال العمومية

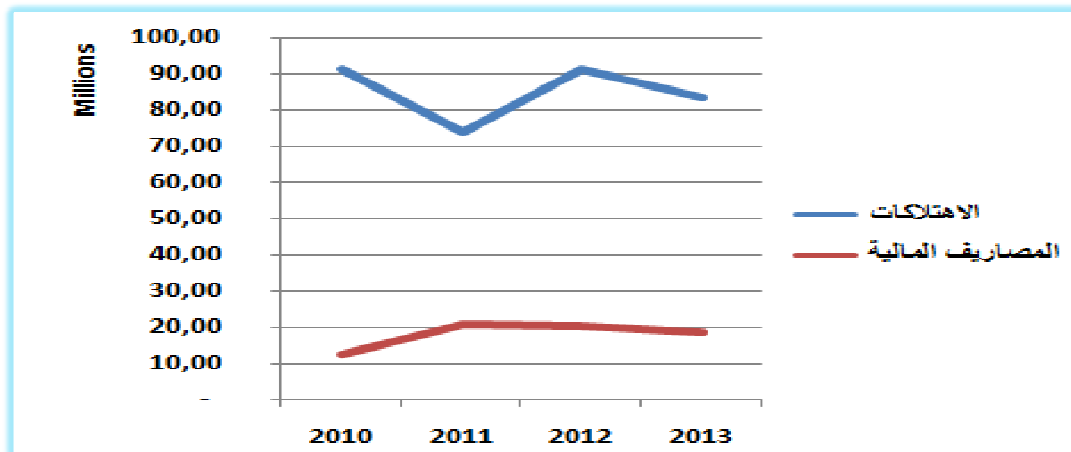


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

2-1 الوفورات الضريبية : حققت مؤسسات البناء و الأشغال العمومية قيم معتبرة من الوفورات

الضريبية التي كان لها دور في تخفيض التكلفة الجبائية (الضريبة على أرباح الشركات) من خلال الاهتلاكات التي كان لها أكبر قيمة سنة 2011 تقدر بـ 91 مليون دج و المصاريف المالية المتمثلة في فوائد القروض و حققت هذه الوفورات نسبة تقدر بـ 4% من إجمالي تكاليف الاستغلال و الشكل التالي يوضح تطور هذه الوفورات خلال الفترة (2010-2013) .

الشكل رقم (04-08) تطور الوفورات الضريبية المحققة من مؤسسات البناء والأشغال العمومية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

### 3-1 الامتيازات الجبائية :

الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04-09) الامتيازات الجبائية المستفيدة منها مؤسسات البناء و الأشغال العمومية (الوحدة:مليون دج)

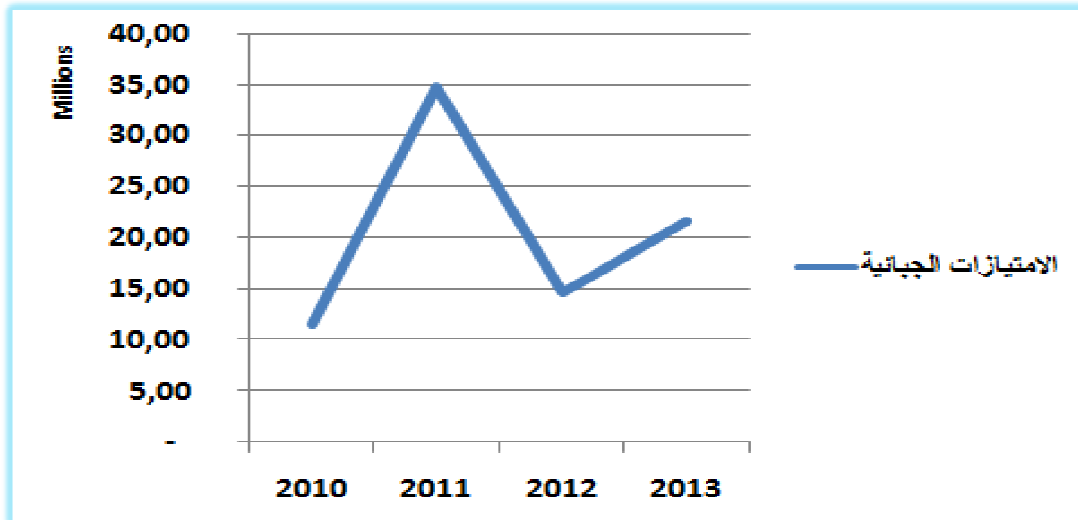
البيان	2010	2011	2012	2013
الامتيازات الجبائية	11.54	34.79	14.68	21.61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

استفادت مؤسسات البناء والأشغال من امتيازات جبائية معتبرة و هامة ضمن دورة نشاطها تمثلت اغلبها في المزايا الممنوحة في إطار وكالة دعم وتطوير الاستثمار و فيما يخص مدة الاستفادة فخلال دراستنا هناك مؤسسات استفادت طول الفترة و أخرى جزء من الفترة (2010-2013) تتمثل هذه المزايا في الإعفاء من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على أرباح الشركات منها إعفاء كلي 100% لمدة محدودة بسبب طبيعة الاستثمار المتمثل في (إنشاء استثمار) و إعفاء جزئي بنسب متفاوتة عندما تكون طبيعة الاستثمار (توسيع) و قد حققت خلال سنة 2011 أكبر قيمة للامتيازات بـ 34.79 مليون دج بنسبة تطور تقدر بـ 201%

و الرسم البياني التالي يوضح تطور الامتيازات خلال طول الفترة :

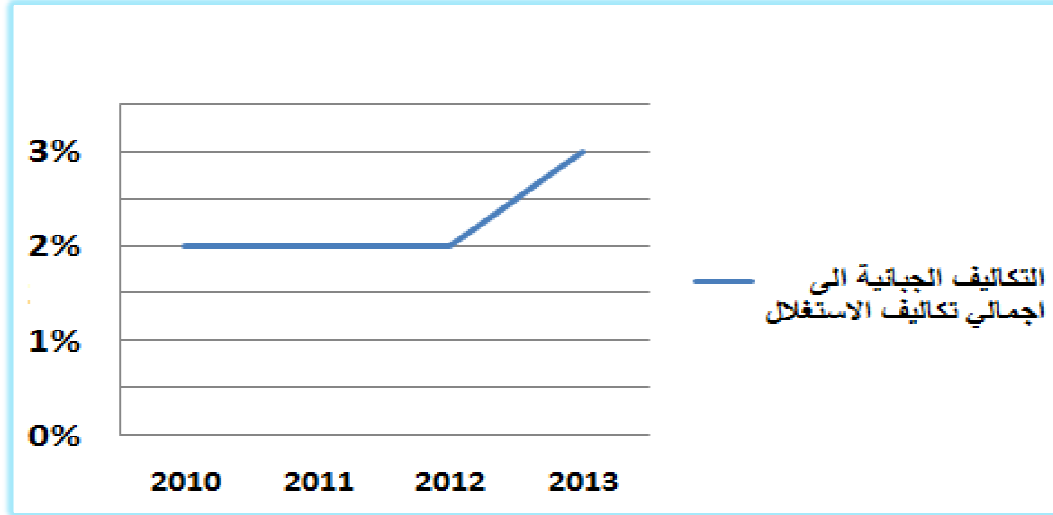
الشكل رقم (04-09) تطور الامتيازات الجبائية في مؤسسات البناء والأشغال العمومية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

**4-1** تطور التكاليف الجبائية بالنسبة لإجمالي تكاليف الاستغلال : إن إجمالي تكاليف الجبائية إلى تكاليف الاستغلال لم تتجاوز 3% والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (10-04) تطور نسبة التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات البناء والأشغال



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

## 2- الخصائص الجبائية لمؤسسات الخدمات:

**2-1** التكاليف الجبائية : من خلال الجدول التالي نوضح جميع الضرائب والرسوم المدفوعة من طرف المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات :

جدول رقم (10-04) أهم الضرائب والرسوم المدفوعة من طرق مؤسسات الخدمات (الوحدة:مليون دج)

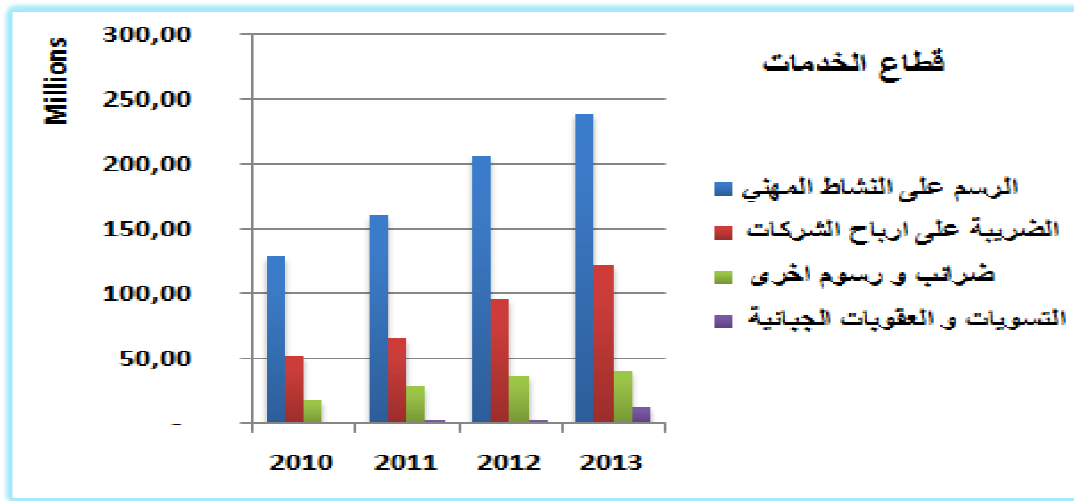
البيان	2010	2011	2012	2013
الرسم على النشاط المهني	128.95	160.010	205.86	237.87
الضريبة على أرباح الشركات	51.78	64.98	95.24	121.97
ضرائب ورسوم أخرى	18.70	28.50	36.14	39.98
التسويات و العقوبات	1.28	1.93	2.13	12.31
المجموع	200.71	255.41	339.37	412.13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

نلاحظ من الجدول رقم (10-04) أن الرسم على النشاط المهني يسجل قيم مرتفعة، و يشكل هو الآخر بالنسبة لمؤسسات الخدمات أكبر نسبة في إجمالي التكاليف الجبائية خلال طول الفترة و قد سجلت خلال سنة 2013 قيمة تزيد عن 237.87 مليون دج بنسبة تقدر بـ 58% من إجمالي التكاليف، بما فيها التسويات و العقوبات التي تعتبر تكاليف جبائية إضافية و نسبة تطور تقدر بـ 16% مقارنة بسنة 2012، ويعود هذا إلى

ارتفاع قيمة رقم الأعمال المحقق و المقبوض، أما الضريبة على أرباح الشركات فقد سجلت تطور إيجابي و متزايد من سنة إلى أخرى و يعود ذلك إلى أن بعض المؤسسات انقضت أجل استفادتها من الإعفاءات في الضريبة على الأرباح لمرحلة الاستغلال، بالإضافة إلى ارتفاع في نتيجة الاستغلال، و قد حققت سنة 2013 أكبر قيمة للضريبة على الأرباح بنسبة تقدر بـ 30% من إجمالي التكاليف الجبائية بما فيها التسويات و العقوبات، الضرائب و الرسوم الأخرى تتمثل أكبر نسبة منها في الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات و الأجور، بالنسبة لتسويات و العقوبات فقد حققت قيم معتبرة من إجمالي التكاليف الجبائية قدرت بـ 3% و ترتبت هذه العقوبات نتيجة التحقيقات المحاسبية و الجبائية (تسويات تتعلق بـ عدم التصريح بالرقم الأعمال الحقيقي المقبوض، بالإضافة إلى المعلومات الجبائية الصادرة للإدارة الجبائية عن الجهات التي تتعامل مع هذه المؤسسات) بالإضافة إلى إلغاء بعض مقررات الاستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار، لعدم احترام شروط الاستفادة من المزايا، والشكل التالي يوضح تطور مختلف التكاليف الجبائية :

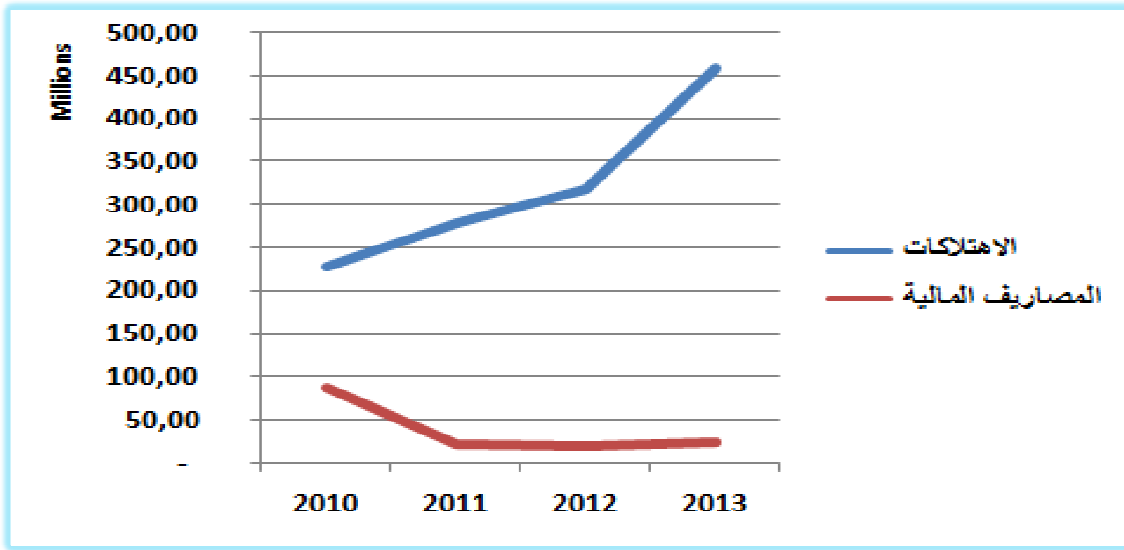
الشكل رقم (11-04) تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات الخدمات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

**2-2 الوفورات الضريبية :** حققت مؤسسات الخدمات قيم هامة من الوفورات الضريبية التي كان لها اثر إيجابي في تخفيض النتيجة الخاضعة للضريبة من خلال الاهتلاكات التي سجلت قيم متزايدة من سنة 2010 إلى غاية 2013 حيث قدرت قيمة الاهتلاكات عند هذه السنة بأكثر من 458 مليون دج، وهذا راجع إلى تزايد في قيمة الاستثمارات بالإضافة إلى المصاريف المالية المتمثلة في فوائد القروض و التي حققت وفورات ضريبية معتبرة في بداية الفترة إلا أنها بدأت في التناقص منذ سنة 2011 و هذا راجع إلى تناقص في قيمة الديون و الشكل التالي يوضح تطور هذه الوفورات خلال الفترة (2010-2013):

الشكل رقم (12-04) تطور الوفورات الضريبية المحققة من مؤسسات الخدمات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

### 2-3 الامتيازات الجبائية: في جانب الامتيازات الجبائية يعتبر قطاع الخدمات من بين أهم القطاعات

التي استفادت بشكل واسع منها و قد حققت ضمن دورات نشاطها خلال الفترة المدروسة قيم معتبرة وقد بلغت أكبر قيمة منها سنة 2013 تقدر بـ 32.15 مليون دج تمثلت في اغلبها، المزايا الممنوحة في إطار وكالة دعم وتطوير الاستثمار و تتمثل هذه المزايا في الإعفاء من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على أرباح الشركات و قدرت نسبة التطور خلال آخر سنة (2013) بـ 25 % مقارنة بسنة 2012.

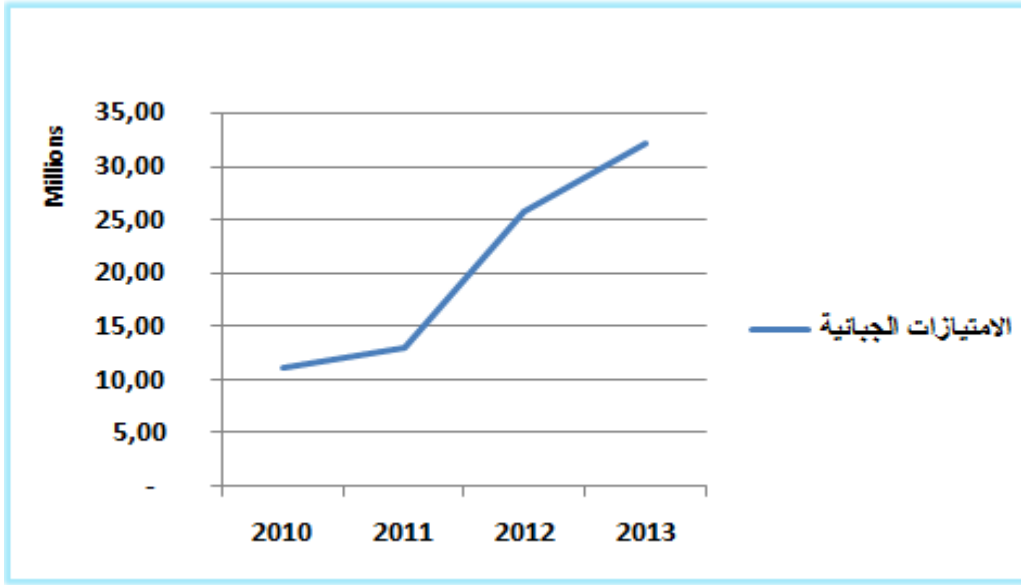
و الجدول و الشكل التالي يوضحان ذلك:

جدول رقم (11-04) الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات الخدمات (الوحدة: مليون دج)

البيان	2010	2011	2012	2013
الامتيازات الجبائية	11.13	13.08	25.73	32.15

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

الشكل رقم (04-13) تطور الامتيازات الجبائية المحققة من مؤسسات الخدمات

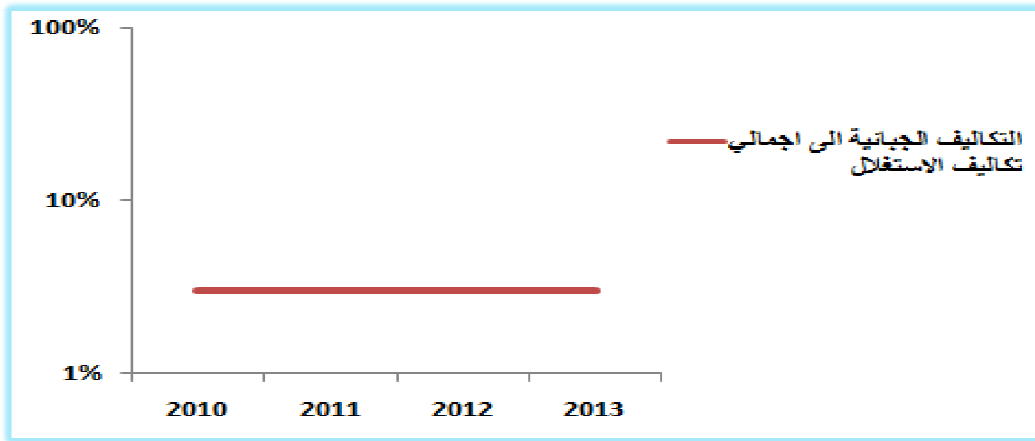


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

#### 4-2 تطور التكاليف الجبائية بالنسبة لإجمالي تكاليف الاستغلال : سجلت تكاليف الجبائية إلى

إجمالي تكاليف الاستغلال نسبة ثابتة لم تتجاوز 3% خلال طول الفترة والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (04-14) تطور نسبة التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات الخدمات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

3- الخصائص الجبائية لمؤسسات البيع بالجملة :

3-1 التكاليف الجبائية : من خلال الجدول التالي نوضح جميع الضرائب والرسوم المدفوعة من طرف

المؤسسات الناشطة في قطاع البيع بالجملة :

جدول رقم (12-04) أهم الضرائب والرسوم المدفوعة من طرق مؤسسات البيع بالجملة (الوحدة: مليون دج)

2013	2012	2011	2010	البيان
2	2.23	1.47	0.87	الرسم على النشاط المهني
0.97	1.07	0.58	0.38	الضريبة على أرباح الشركات
0.85	0.94	0.36	0.35	ضرائب و رسوم أخرى
-	-	0.23	-	التسويات والعقوبات الجبائية
3,82	4.24	2,64	1,6	المجموع

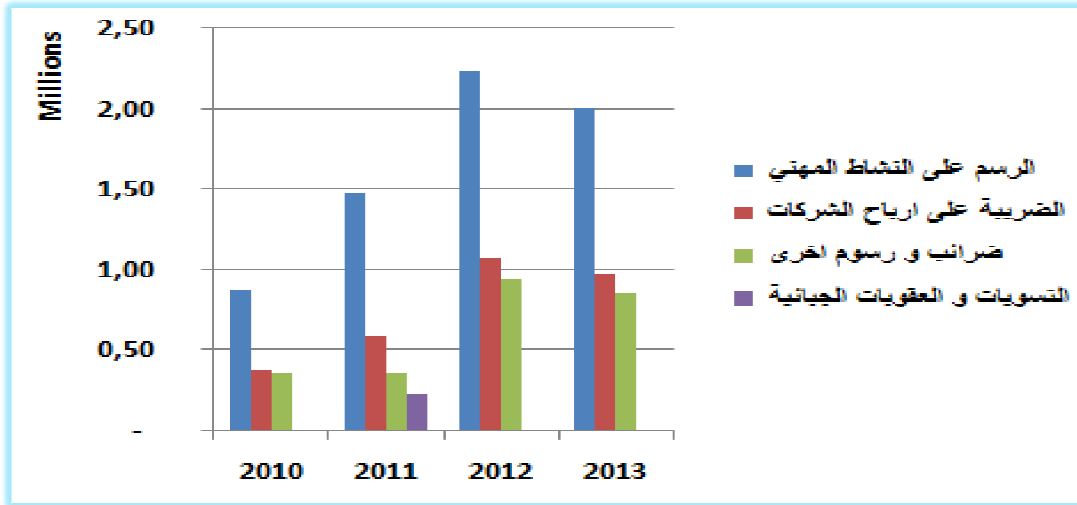
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

من الجدول رقم (12-04) نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني سجل قيم معتبرة من سنة إلى أخرى و هذا ناتج عن تطور رقم الأعمال، بحيث حققت في سنة 2012 أكبر قيمة للرسم قدرت بـ 2.23 مليون دج بسبب ارتفاع المبيعات من المنتجات و المعدات الفلاحية بنسبة تطور تقدر بـ 51% مقارنة بسنة 2011 و بنسبة تقدر بـ 52% من إجمالي التكاليف الجبائية المدفوعة، بما فيها العقوبات أما الضريبة على أرباح الشركات فقد سجلت هي الأخرى تزايد من سنة إلى أخرى، ناتج عن ارتفاع في قيمة النتيجة الخاضعة و قد سجلت سنة 2012 أكبر قيمة تقدر بـ 1.07 مليون دج بنسبة تقدر بـ 25% من إجمالي التكاليف الجبائية ، الضرائب و الرسوم الأخرى تتمثل أكبر نسبة منها في الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات و الأجور، وقد حققت قيم معتبرة من إجمالي التكاليف الجبائية قدرت بـ 22%، بالنسبة للعقوبات الجبائية فقد ترتبت عن تسويات تتعلق بعدم إيداع الكشف التفصيلي للعملاء بالإضافة إلى معلومات جبائية صادرة عن الجهات التي تتعامل مع هذه المؤسسة (عدم التصريح بالرقم الأعمال الحقيقي المقبوض)، و قدرت هذه العقوبات بأكثر من 0.23 مليون دج وهي قيمة معتبرة كذلك .



والشكل التالي يوضح تطور مختلف التكاليف الجبائية :

الشكل رقم (04-15) تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات البيع بالجملة

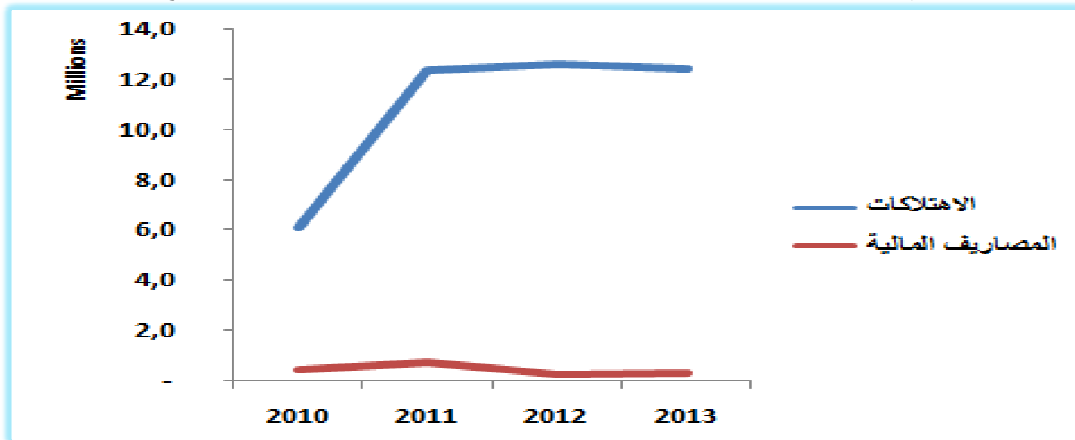


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

2-3 الوفورات الضريبية : إن القيم التي حققتها مؤسسة البيع بالجملة من الوفورات الضريبية كان لها اثر

ايجابي في تخفيض النتيجة الخاضعة للضريبة من خلال الاهتلاكات التي سجلت قيم متزايدة من سنة 2010 إلى غاية 2013، حيث قدرت قيمة الاهتلاكات عند هذه السنة بأكثر من 12.40 مليون دج وهذا راجع إلى تزايد في قيمة الاستثمارات التي تم حيازتها بالإضافة إلى إعادة تقييم بعض الاستثمارات، أما المصاريف المالية فتتمثل في مجملها في فوائد القروض و التي حققت وفورات ضريبية معتبرة في سنة 2011 إلا أنها سجلت تناقص و هذا راجع إلى تناقص في قيمة الديون و الشكل التالي يوضح تطور هذه الوفورات خلال الفترة (2010-2013):

الشكل رقم (04-16) تطور الوفورات الضريبية المحققة من مؤسسات البيع بالجملة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

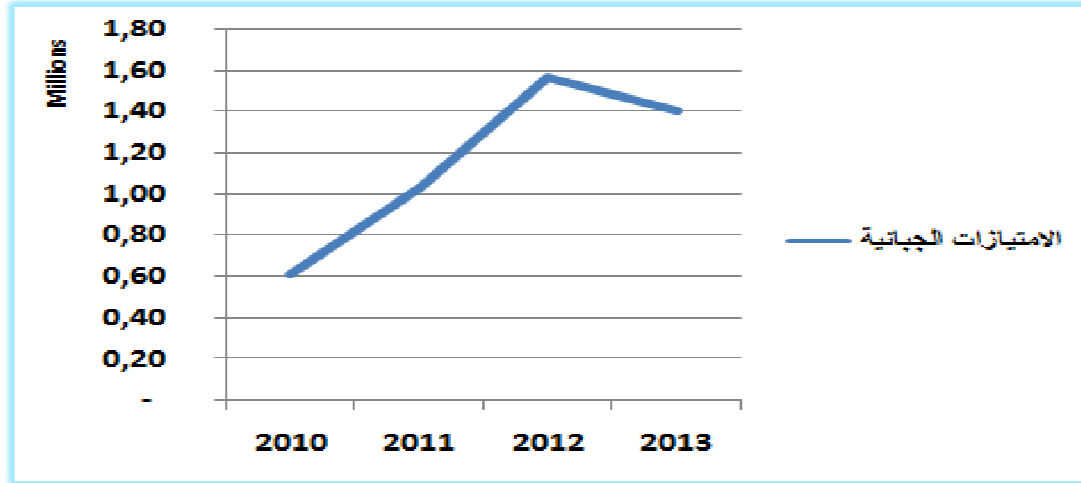
**3-3 الامتيازات الجبائية:** تتمثل بمجملة الامتيازات الجبائية المحققة في قطاع البيع بالجملة بالتخفيضات عن الخضوع للرسم على النشاط المهني بقيمة 30% بحيث استفادت هذه المؤسسات من مبالغ مالية كانت ستدفع كرسوم على نشاط مهني وقد بلغت أكبر قيمة منها سنة 2012 تقدر بـ 1.56 مليون دج تمثلت ، هذه الامتيازات يستفاد منها شريطة تقديم الكشف التفصيلي عن العملاء و الجدول و الشكل التالي يوضحان ذلك:

جدول رقم (04-13) الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات البيع بالجملة (الوحدة: مليون دج)

البيان	2010	2011	2012	2013
الامتيازات الجبائية	0.61	1.03	1.56	1.40

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

الشكل رقم (04-17) تطور الامتيازات الجبائية المحققة من مؤسسات البيع بالجملة

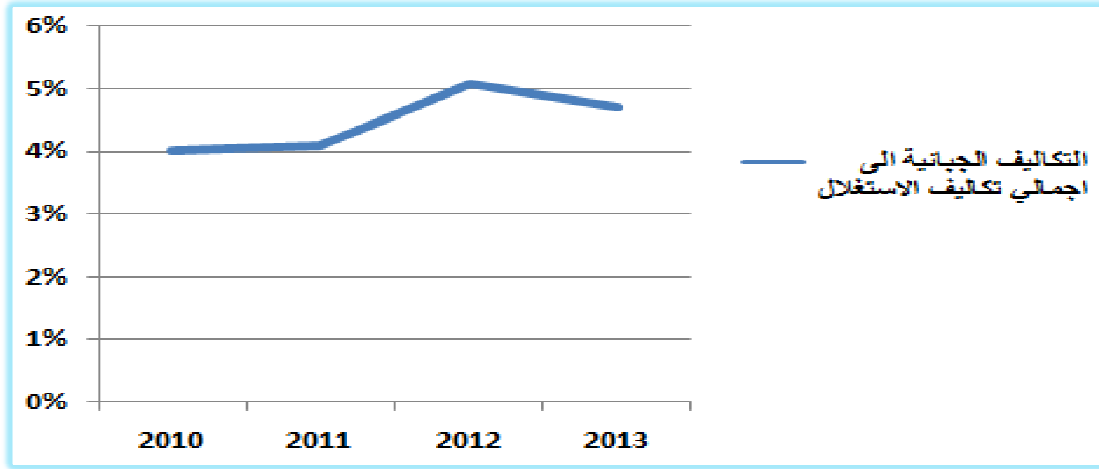


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

**3-4 تطور التكاليف الجبائية بالنسبة لإجمالي تكاليف الاستغلال :** سجلت تكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال نسب متغيرة و معتبرة قدرت في بداية الفترة بـ 4% ثم ارتفعت إلى 5% سنة 2012 و يرجع هذا إلى الارتفاع في قيمة الرسم على النشاط المهني.

والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (18-04) تطور التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات التجارة بالجملة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

#### 4- الخصائص الجبائية لمؤسسات الاستيراد و التصدير :

1-4 من خلال الجدول التالي نوضح جميع الضرائب والرسوم المدفوعة من طرف المؤسسات الناشطة في

قطاع الاستيراد و التصدير :

جدول رقم (14-04) أهم الضرائب والرسوم المدفوعة من طرق مؤسسات الاستيراد و التصدير (الوحدة: مليون دج)

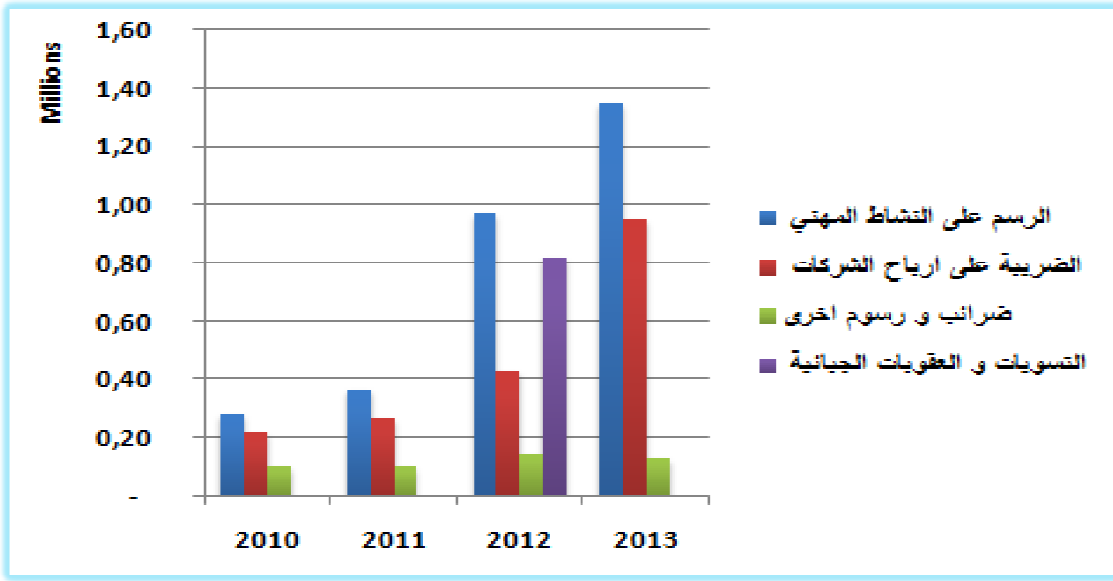
البيان	2010	2011	2012	2013
الرسم على النشاط المهني	0.28	0.36	0.96	1.35
الضريبة على أرباح الشركات	0.22	0.26	0.42	0.95
ضرائب و رسوم أخرى	0.10	0.10	0.14	0.13
تسويات و عقوبات جبائية			0.81	
المجموع	0.6	0.72	2.33	2.43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

من الجدول رقم (14-04) نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني سجل تزايد منذ بداية الفترة إلى غاية سنة 2013، أين سجل أكبر قيمة له بـ 1.35 مليون دج بنسبة تقدر بـ 55%، من إجمالي التكاليف الجبائية لنفس السنة و يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في رقم الأعمال للمؤسسة و ارتفاع المبيعات من المنتجات و المعدات الفلاحية، أما الضريبة على أرباح الشركات فقد سجلت هي الأخرى تزايد ناتج عن ارتفاع في قيمة النتيجة الخاضعة و قد سجلت سنة 2013 كذلك أكبر قيمة تقدر بـ 0.95 مليون دج بنسبة تقدر بـ 39% من

إجمالي التكاليف الجبائية، الضرائب و الرسوم الأخرى تتمثل أكبر نسبة منها في الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات و الأجور بالإضافة إلى الحقوق الجمركية و رسوم على المركبات، وقد حققت قيم معتبرة من إجمالي التكاليف الجبائية قدرت بـ 5% سنة 2013، أما العقوبات الجبائية فقد ترتبت عن تسويات تتعلق بعدم إيداع الكشف التفصيلي للعملاء بالإضافة إلى معلومات جبائية صادرة عن إدارة الجمارك و قدرت هذه العقوبات بأكثر من 0.81 مليون دج وهي قيمة معتبرة كذلك، والشكل التالي يوضح تطور مختلف التكاليف الجبائية :

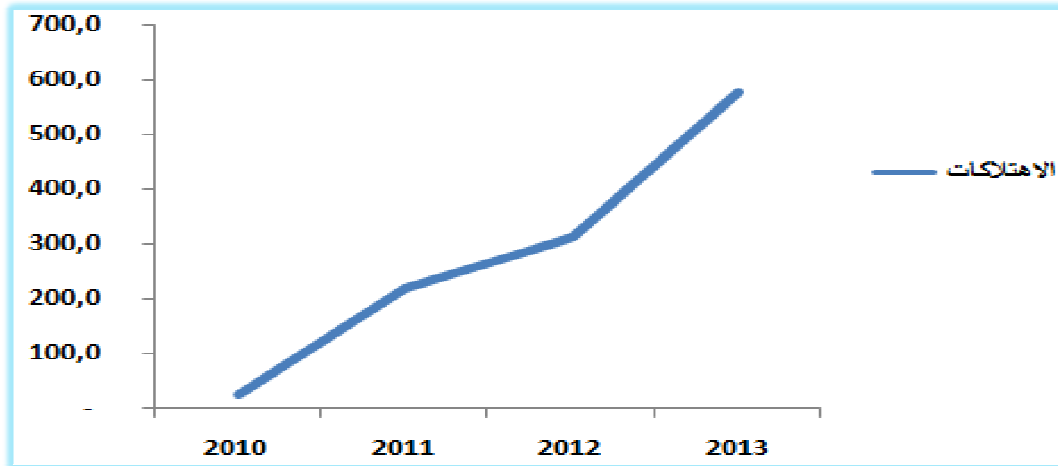
الشكل رقم (19-04) تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات الاستيراد و التصدير



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

**4-2 الوفورات الضريبية:** القيم التي حققتها مؤسسة الاستيراد و التصدير من الوفورات الضريبية كان لها اثر ايجابي في تخفيض النتيجة الخاضعة للضريبة من خلال الاهتلاكات فقط، التي سجلت قيم متزايدة من سنة 2010 إلى غاية 2013، حيث قدرت قيمة الاهتلاكات عند هذه السنة بأكثر من 0.57 مليون دج وهذا راجع إلى تزايد في قيمة الاستثمارات (معدات نقل) التي تم حيازتها، و الشكل التالي يوضح تطور هذه الوفورات خلال الفترة (2010-2013).

الشكل رقم (04-20) تطور الوفورات الضريبية المحققة من مؤسسات الاستيراد و التصدير



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

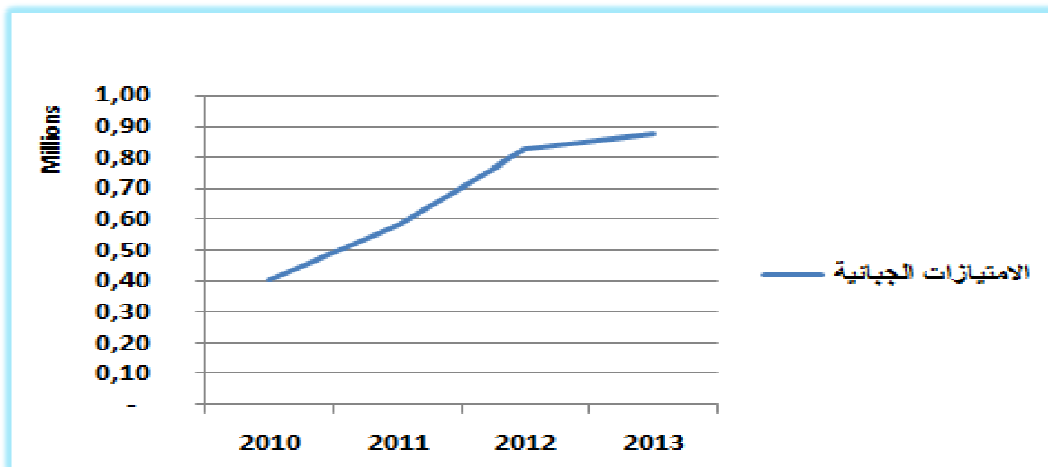
**3-4 الامتيازات الجبائية:** تتمثل بمجملة الامتيازات الجبائية المحققة في قطاع الاستيراد و التصدير بالتخفيضات عن الخضوع للرسم على النشاط المهني بقيمة 30% بحيث استفادت هذه المؤسسات من قيم مالية كانت ستدفع كرسوم على نشاط مهني وقد بلغت أكبر قيمة منها سنة 2013 تقدر بـ 0.87 مليون دج هذه الامتيازات يستفاد منها شريطة تقديم الكشف التفصيلي عن العملاء و الشكل و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04-15) الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات الاستيراد و التصدير (الوحدة:مليون دج)

البيان	2010	2011	2012	2013
الامتيازات الجبائية	0.40	0.58	0.82	0.87

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

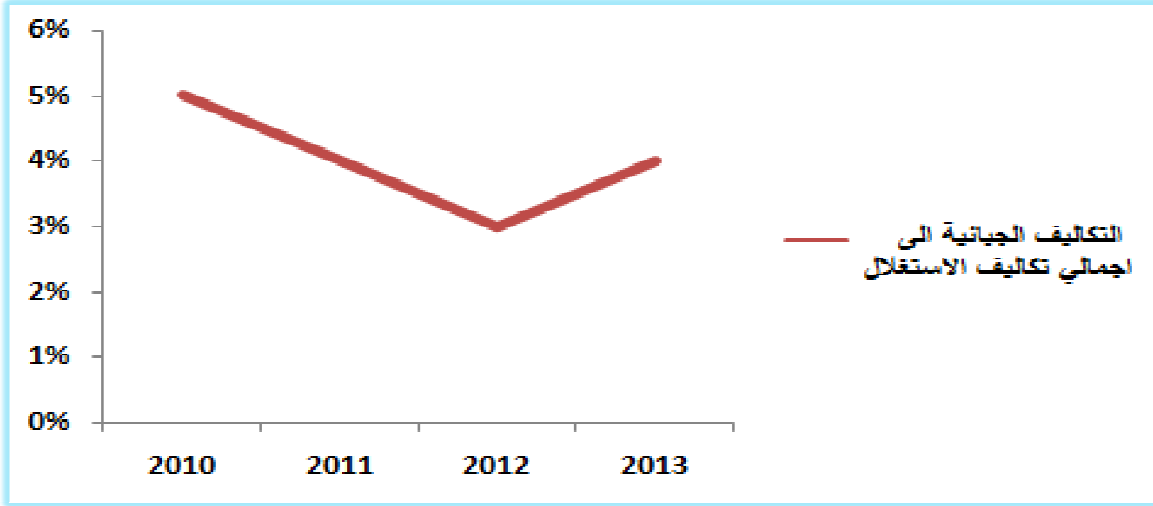
الشكل رقم (04-21) تطور الامتيازات الجبائية المحققة من مؤسسات الاستيراد و التصدير



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

**4-4** تطور التكاليف الجبائية بالنسبة لإجمالي تكاليف الاستغلال : بحيث سجلت نسب متغيرة من 5% سنة 2010، ثم انخفضت إلى 4% سنة 2011 ثم 3% سنة 2012، ويعود هذا الانخفاض إلى الارتفاع في قيمة التكاليف الاستغلال ثم ارتفعت سنة 2013 إلى 4% بسبب الارتفاع في التكاليف الجبائية خاصة الرسم على النشاط المهني والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (04-22) تطور التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات الاستيراد و التصدير



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

#### 5- الخصائص الجبائية لمؤسسات الإنتاج

**5-1** التكاليف الجبائية : من خلال الجدول التالي نوضح جميع الضرائب والرسوم المدفوعة من طرف المؤسسات الناشطة في قطاع الإنتاج :

جدول رقم (04-16) أهم الضرائب والرسوم المدفوعة من طرق مؤسسات الإنتاج (الوحدة: مليون دج)

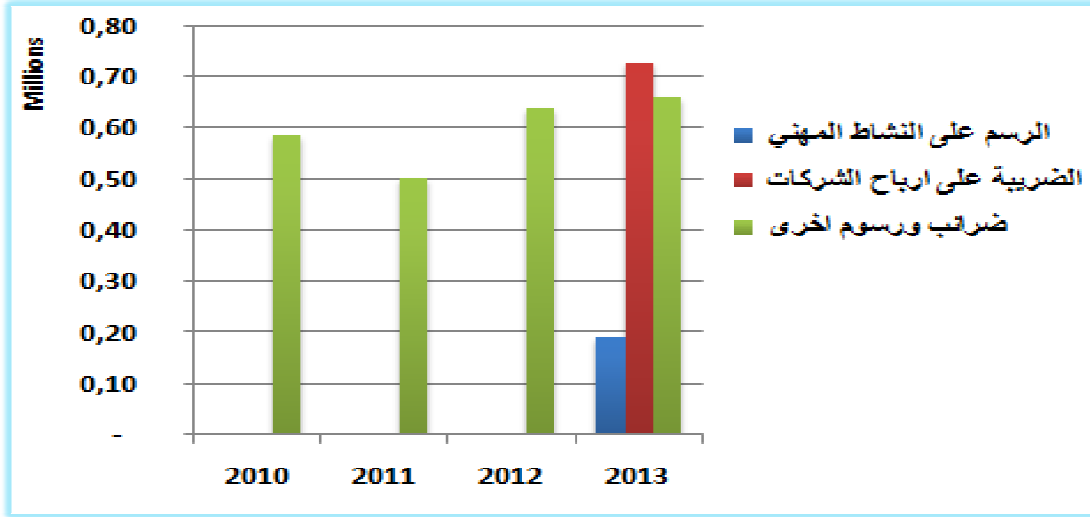
البيان	2010	2011	2012	2013
الرسم على النشاط المهني	-	-	-	0.19
الضريبة على أرباح الشركات	-	-	-	0.72
ضرائب ورسوم أخرى	0.58	0.5	0.64	0.65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

من الجدول رقم (04-16) نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني لم يسجل أي قيمة إلى غاية سنة 2013، أين بلغ قيمة تقدر بـ 0.19 مليون دج و هذا راجع إلى الاستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار فيما يخص الرسم على النشاط المهني و الضريبة على أرباح الشركات التي قدرت بـ 0.72 مليون دج سنة 2013 كذلك، ما عدا الضرائب و الرسوم الأخرى التي سجلت قيم متعددة بلغت أكبر قيمة 0.65 مليون دج سنة 2013 و هي السنة التي انتهت فيها مدة الاستفادة من مزايا الدعم، أما فيما يخص التسويات و

العقوبات فالمؤسسة لم يسجل عليها أي ضرائب إضافية عن ذلك والشكل التالي يوضح تطور مختلف التكاليف الجبائية :

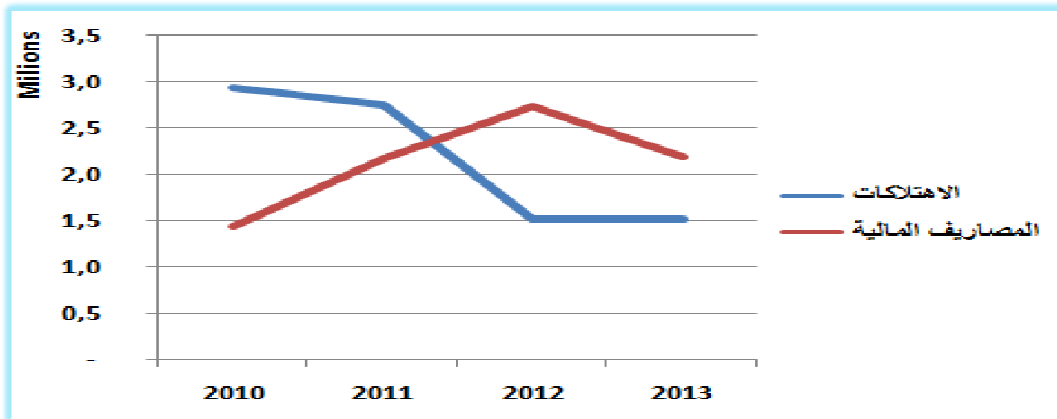
الشكل رقم (04-23) تطور التكاليف الجبائية المدفوعة من طرف مؤسسات الإنتاج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

**2-5 الوفورات الضريبية :** حققت مؤسسات الإنتاج وفورات ضريبية معتبرة بالرغم من أن المؤسسة كانت تستفيد من المزايا الجبائية الأخرى، إلا أنه في سنة 2011 كان لها أثر إيجابي في تخفيض النتيجة الخاضعة للضريبة من خلال الاهتلاكات التي سجلت قيمة تقدر بـ 3.7 مليون سنة 2013، بالإضافة إلى المصاريف المالية هي الأخرى حققت وفورات ضريبية بلغت أكبر قيمة منها سنة 2011 تقدر بـ 20.83 مليون دج، بحيث أن المؤسسة تعتمد في تمويلها على الديون طيلة فترة الدراسة، والشكل التالي يوضح تطور هذه الوفورات خلال الفترة (2010-2013):

الشكل رقم (04-24) تطور الوفورات الضريبية المحققة في مؤسسات الإنتاج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

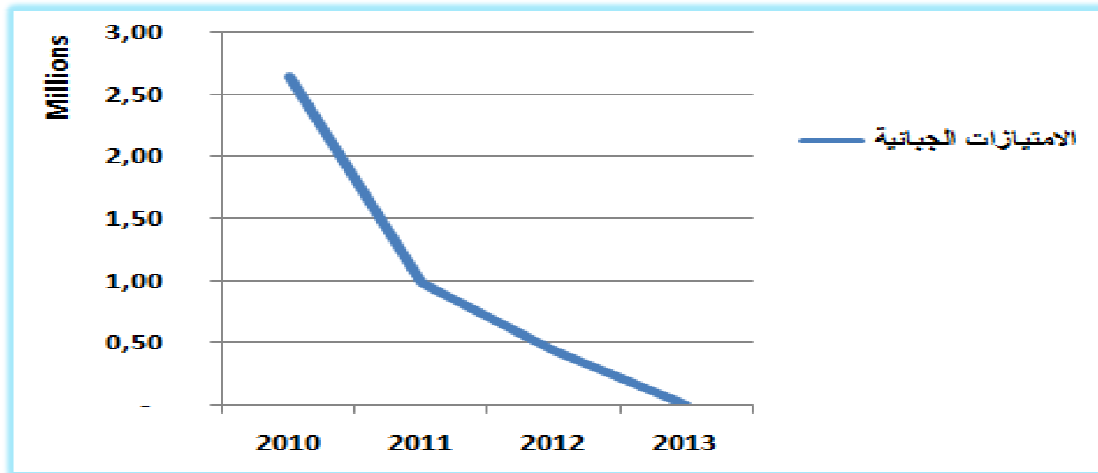
**3-5 الامتيازات الجبائية:** حقق قطاع الإنتاج ضمن دورات نشاطها خلال الفترة المدروسة قيم معتبرة وقد بلغت أكبر قيمة منها سنة 2010 قدرت بـ 2.64 مليون دج، تمثلت أغلبها في المزايا الممنوحة في إطار وكالة دعم وتطوير الاستثمار (ANDI) وتمثلت هذه المزايا في الإعفاء من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على أرباح الشركات و لمدة 3 سنوات إلا أنها بدأت في التناقص نتيجة تراجع في قيم رقم الأعمال المحقق و النتيجة إلى غاية سنة (2013)، أين انقضى أجال الاستفادة من مرحلة الاستغلال، و الجدول و الشكل التالي يوضحان ذلك:

جدول رقم (04-17) الامتيازات الجبائية المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج (الوحدة: مليون دج)

البيان	2010	2011	2012	2013
الامتيازات الجبائية	2.64	0.98	0.44	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

الشكل رقم (04-25) تطور الامتيازات الجبائية المحققة في مؤسسات الإنتاج



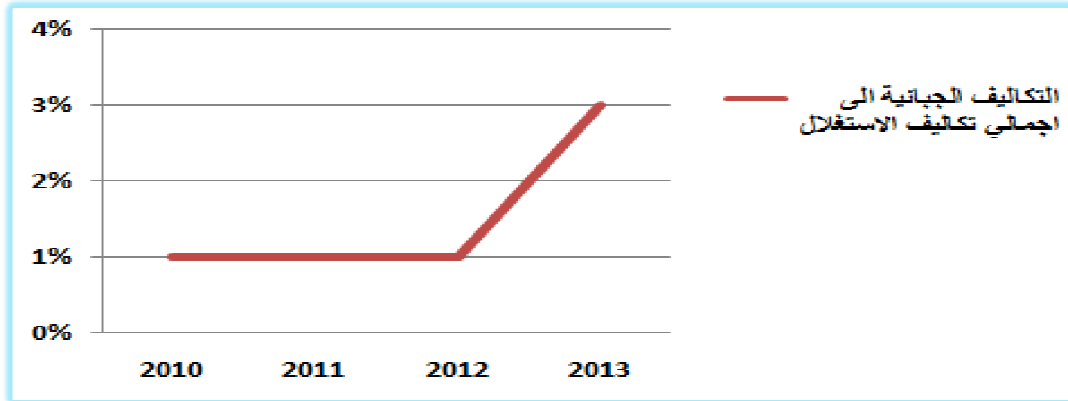
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

**4-5 تطور التكاليف الجبائية بالنسبة لإجمالي تكاليف الاستغلال:** بحيث لم تتجاوز 1% خلال طول الفترة، و قد كان واضح السبب مما ذكرناه سابقا وهذا لما استفادت منه المؤسسة من امتيازات لمدة ثلاث 03 سنوات إلى غاية سنة 2013 أين انقضى أجال الاستفادة من المزايا الجبائية (تسديد الرسم على النشاط المهني و الضريبة على أرباح الشركات)، و ارتفعت التكلفة الجبائية بالنسبة إلى إجمالي التكاليف بـ 3%.



والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (26-04) تطور التكاليف الجبائية إلى إجمالي تكاليف الاستغلال في مؤسسات الاستيراد و التصدير



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

#### 6- المقارنة بين الخصائص الجبائية لمختلف القطاعات :

بعد ما لاحظنا أهم الميزات الجبائية و قيمها للمؤسسات عينة الدراسة حسب كل نشاط نتناول في ما

يلي مقارنة بين مختلف الخصائص الجبائية المؤسسات حسب قطاع النشاط لمتوسط الفترة (2010-2013).

الجدول (18-04) الخصائص الجبائية لمختلف القطاعات متوسط الفترة (2010-2013) (الوحدة: مليون دج)

البيان	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات	البيع بالجملة	الاستيراد و التصدير	الإنتاج
الرسم على النشاط المهني	26.86	183	1.64	0.74	0.047
الضريبة على أرباح الشركات	17.60	83.5	0.75	0.46	0.18
ضرائب و رسوم أخرى	8.59	30.83	0.62	0.12	0.9
العقوبات الجبائية	4.70	4.41	0.57	0.20	-
الوفورات الضريبية	103	358	11.30	0.28	4.31
الامتيازات الجبائية	20.66	20.52	1.15	0.67	1

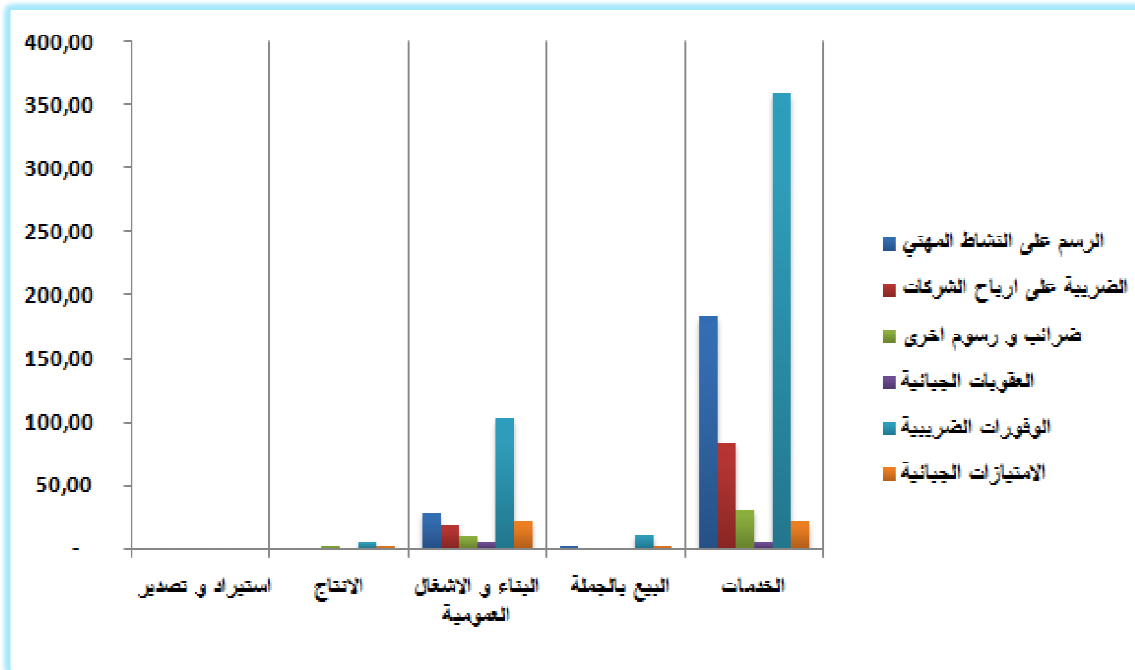
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

يلاحظ من خلال الجدول رقم (18-04)، أن مؤسسات الخدمات قد تحملت تكاليف جبائية أكبر من أي قطاع آخر، و هذه نتيجة عادية نظرا للنتائج المحققة و كذا رقم الأعمال المحقق الذي ينجم عنهما دفع ضريبة على الأرباح و رسم على النشاط المهني بقيم أكبر من المؤسسات أو القطاعات الأخرى، و التي قدرت بـ 183 مليون دج بالنسبة للرسم على النشاط المهني، و كمقارنة مع قطاع البناء الذي سجل قيم بـ 26.86 مليون دج كرسوم على نشاط مهني و لمتوسط الفترة (2010-2013)، أما باقي القطاعات (البيع بالجملة، الاستيراد و التصدير، الإنتاج) فقد قدرت قيمة الرسم بها على التوالي 1.64 مليون دج، 0.74 مليون دج، 0.047 مليون دج كما هو موضح في الجدول، بالنسبة للضريبة على الأرباح يعتبر قطاع الخدمات كذلك أهم قطاع تحمل هذه

الضريبة بقيمة 83.5 مليون دج، بالرغم من استفادته من مزايا جبائية قدرت بـ 20.52 مليون دج و هذا مقارنة بـ 17.60 مليون دج كضريبة على الأرباح لقطاع البناء و 20.66 مليون دج كمزايا جبائية و هنا يتضح أن قطاع البناء قد استفاد فعلا من هذه المزايا وهذا عند مقارنة قيمة المزايا الجبائية و الضرائب المدفوعة . بالنسبة للعقوبات الجبائية و التي تعتبر تكاليف جبائية إضافية فقد تحمل قطاع البناء قيمة أكبر من كل القطاعات قدرت بـ 4.70 مليون دج كمتوسط للفترة (2010-2013) و هي ناجمة عن تسوية التحقيقات و الرقابة الجبائية.

و الشكل البياني الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (27-04) تطور التكاليف و الامتيازات الجبائية لمختلف القطاعات سنة (2010-2013)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية و الجبائية للمؤسسات

### المطلب الثاني : إجراءات و منهجية الدراسة

نستعرض في هذا الجانب من الدراسة منهجية الدراسة و الأساليب القياسية التي اعتمد عليها في تقدير نموذج الدراسة، الذي يدرس مدى استفادة مؤسسات المساهمة محل الدراسة من مزايا الإستراتيجية الجبائية من خلال دراسة العلاقة ما بين مختلف هذه المزايا و أثرها على التكلفة الجبائية .

حيث تم الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أي بما يعرف بـ (Panel Data) ، من خلال تقدير النماذج الجمعة (Pooled Model) و نماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) و نماذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) .

أولاً: تعريف متغيرات و بيانات الدراسة

قبل البداية في دراسة التأثير بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، كان من الضروري أن نتعرف على هذه المتغيرات التي تعتبر بيانات و مدخلات هامة لدراسة هذا التأثير .

**1- تعريف متغيرات الدراسة:**

تشمل الدراسة على عدة متغيرات ، المتغير الأول يتمثل في التكلفة الجبائية معبرا عنها بنسبتها إلى النتيجة قبل الضريبة و يعتبر هذا المتغير هو المتغير التابع و يرمز له بالرمز CF، أما المتغيرات المستقلة فتم تصنيفها حسب كل فرضية وتتمثل في :

- نسبة الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار: و يرمز لها بالرمز Li1
- نسبة إجمالي الامتيازات الجبائية المحققة إلى النتيجة الصافية: و يرمز لها بالرمز Li2 و هذا لاختبار الفرضية الأولى "هل توجد علاقة ما بين الاستفادة من الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار و ممارسة مؤسسات المساهمة لإستراتيجية جبائية".

و المتغيرات المستقلة الأخرى هي:

- نسبة الاهتلاكات و المؤونات إلى رقم الأعمال: و التي تشكل وفر ضريبي تستفيد منه المؤسسة.
- نسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال: تشكل وفر ضريبي تستفيد منه المؤسسة.
- نسبة الديون الجبائية إلى إجمالي التكاليف الجبائية: و تعتبر تكاليف مؤجلة الدفع لها اثر ايجابي على خزينة المؤسسة

- نسبة العقوبات الجبائية إلى إجمالي الضرائب المستحقة: و التي تمثل تكاليف جبائية إضافية يمكن للمؤسسة تجنبها من خلال ممارسة جبائية رشيدة ، وتم الترميز لها بـ CHF1،CHF2،CHF3،CHF4
- على التوالي، و هذا لاختبار فرضية "وجود علاقة ما بين الاستفادة من الخيارات الجبائية في القانون الجبائي بالجزائر و ممارسة مؤسسات المساهمة لإستراتيجية جبائية".

بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة التالية:

وتم الترميز لها بـ R و هي 9 متغيرات:

- مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير: معدل الاستثمارات المادية، معدل الربح الصافي، معدل نتيجة الاستغلال، معدل المصاريف المالية، معدل الاهتلاكات و المؤونات إلى القيمة المضافة ،

- مؤشرات الأداء الربحي (المردودية): وهي كذلك تتمثل في مجموعة من النسب كمعدل العائد على حق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA) .
  - مؤشرات أداء هيكل رأس المال: من بينها تتمثل في نسبة قابلية التسديد.
  - مؤشرات السيولة: و من بينها نسبة التداول السريعة (الفورية).
- و هذا لاختبار فرضية "وجود علاقة ما بين الاستفادة من الممارسات المالية و المحاسبية ، و الإستراتيجية جبائية و أثارها على التكاليف الجبائية" .

## 2- بيانات الدراسة :

سوف نستخدم في الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) و هي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية، حيث يتم فيها جمع بيانات ظاهرة معينة لمجموعة من المؤسسات لمدة فترة زمنية معينة ، وكتنسب نماذج بانل أهميتها نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن أو أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية ، و يتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية أو البيانات المقطعية منفردة بالعديد من الإيجابيات يمكن إجمالها بالتالي :

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات الزمنية أو المقطعية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛

- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في البيانات المقطعية أو الزمنية، مما يعني الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل؛

- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير

المشاهدة، والتي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة؛

كذلك تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ والخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية ، حيث يضع نموذج بانل في الاعتبار الاختلافات أو الآثار الفردية الخاصة بكل مؤسسة وتؤثر بدورها في التكلفة الجبائية أو المتغيرات الأخرى ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة كما يمكن الأخذ بالحسبان الآثار الزمنية بين المؤسسات والتي تتغير عبر الزمن؛

وقد جمع الباحث بيانات متغيرات الدراسة من ثلاثين مؤسسة ذات مساهمة، وهي البعد المقطعي، خلال الفترة (2010-2013) و هي 04 سنوات و تمثل البعد الزمني، و تمثلت هذه المؤسسات في مؤسسات خاصة

و أخرى اقتصادية عمومية تمارس نشاطات مختلفة (خدمات، الإنتاج، البناء و الأشغال العمومية، البيع بالجملة و الاستيراد و التصدير)

### ثانيا : المنهجية و الأدوات المستخدمة في الدراسة

قصد إتمام دراستنا و في هذا الجزء منها و بعد جمع البيانات و إدخالها للمعالجة كان من اللازم أن نتعرض على المنهجية المستخدمة و التعرف على الأدوات و النماذج المعتمد عليها في هذه الدراسة.

#### 1- منهجية الدراسة والنماذج المستخدمة:

تستخدم العديد من الدراسات الاقتصادية المناهج البحثية الحديثة التي تعتمد على الأساليب الكمية المتطورة، وذلك بغرض الحصول على نتائج تتصف بالفعالية والدقة العالية، ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة اقتصاديا بشكل واسع، هي أساليب تحليل الانحدار لقياس العلاقة والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية، ولكن لكل نوع من البيانات الأساليب الخاصة التي تناسبها وربما يكون هناك أكثر من أسلوب إحصائي لتقدير نموذج اقتصادي أو قياس علاقة اقتصادية بين بعض المتغيرات، ولكن يجب اختيار الأسلوب الأكثر ملائمة ودقة لوصف وتحليل البيانات المطلوبة.

في هذه الدراسة كما سبق الإشارة فإن الباحث اعتمد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) و التي تمثل بيانات عن مجموعة من المؤسسات ذات المساهمة (SPA) خلال فترة زمنية معينة، ولقياس العلاقة

والتأثير بين متغيرات الدراسة اتبعنا أساليب التقدير الخاصة بنماذج بانل والتي تتمثل فيما يلي:

#### 1-1 النموذج التجميعي Pooled Model

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدره ثابتة لجميع الفترات الزمنية، بمعنى آخر يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج، وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي

على الشكل الآتي:

$$y_{it} = a + x_{it}' \beta + \varepsilon_{it}$$

حيث:

i تمثل المؤسسات وتأخذ القيم من 1 إلى عدد المؤسسات؛

$t$  تمثل الزمن وتأخذ القيم من 1 إلى عدد الفترات الزمنية؛

$\alpha$  متجه الحد الثابت؛

$\beta$  متجه معاملات الانحدار؛

$x_{it}$  قيم المتغير المستقل للمؤسسة  $i$  في الفترة الزمنية  $t$ ؛

$\epsilon_{it}$  معبرا عن الخطأ العشوائي؛

و يفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين المؤسسات التي يتم دراستها، بالإضافة لأن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، وأيضا عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي بمعنى أن التغيرات يجب أن تساوي صفر، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معاملات النموذج.<sup>1</sup>

## 2-1 نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل مؤسسة) على حدة، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من مؤسسة لأخرى مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل مؤسسة، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للمؤسسات في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى في المؤسسات العينة محل الدراسة، مثل حجم المؤسسة والسياسات وغيرها ومن ثم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين المؤسسات المكونة لعينة الدراسة .  
ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل الآتي<sup>2</sup>:

$$y_{it} = \alpha + x'_{it}\beta + \sum_{i=1}^n \alpha_i D_i + \epsilon_{it}$$

1- مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بالإشراف العلمي لمخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 13.14 ديسمبر 2011 ص15  
2- المرجع السابق، ص 16

حيث:

$D_i$  : متغير وهمي للمؤسسة  $i$  يأخذ القيمة 1 اذا كان المراد معرفة الحد الثابت للمؤسسة المقصودة و

القيمة صفر اذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لمؤسسة أخرى؛

$\alpha_i$  : معامل انحدار المتغير الوهمي للمؤسسة  $i$ ؛

مع الانتباه بان حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.<sup>1</sup>

ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Square With Dummy Variables Model-LSDV) حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

### 3-1 نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائماً للتقدير في حالة وجود اختراق في شروط نموذج التأثيرات الثابتة السابق ذكرها، وتقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت في النموذج كمتغير عشوائي بمعدل مقداره  $\mu$  بمعنى أن:

$$\alpha_i = \mu + V_i$$

حيث:

$V_i$  يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للمؤسسة  $i$ ؛

$\mu$  يمثل المتغير العشوائي؛

و بالتعويض عند الحد الثابت في النموذج التجميعي العام ، نتوصل للشكل التالي للمعادلة :

$$y_{it} = \mu + V_i + X'_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن النموذج يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي هما  $V_i$  و  $\varepsilon_{it}$  حيث  $it$  الخطأ المركب و التي تساوي حاصل جمع مكونات الخطأ العشوائي، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)، و لهذا النموذج خواص رياضية تمثل في مساواة متوسطات مكونات الخطأ للصفر، وثبات تبايناتها .

1 - Badi H. Baltagi, Econometrics, fourth édition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.2008.p 296

ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares - GLS) حيث أن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تفشل في تقدير معلمات النموذج و تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة<sup>1</sup>.

## 2- أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

من خلال العرض المنهجي السابق لنماذج بانل داتا، تبين لنا وجود ثلاثة نماذج انحدار يمكن تقديرها تندرج تحت منهجية تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وبناء عليه يمكن للباحث تقدير النماذج الثلاثة ولكن الأهم من ذلك هو تحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة. حتى نحدد أي هذه النماذج أفضل لاستخدامه في التحليل، يتم تطبيق ثلاثة اختبارات، بحيث عند المفاضلة بين نموذجي PRM و FEM أو REM نستخدم اختبار مضاعف لاجرانج (LM) المقترح من قبل Breusch and Pagan (1980)، و اختبار هوسمان (H) المقترح من قبل Hausman (1987)، من اجل الاختيار بين نموذجي FEM و REM .

## 2-1 الاختيار بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM) أو نموذج الآثار العشوائية (REM):

تم المفاضلة بين نموذج PRM، و نموذج REM أو FEM باستخدام اختبار مضاعف لاجرنج (LM) المقترح من قبل Breusch and Pagan (1980):<sup>2</sup>

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left[ \frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \epsilon_{it})^2}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \epsilon_{it}} \right]$$

بحيث إذا كانت قيمة P-value لإحصائية اختبار LM تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار ف يعني هذا أن FEM أو REM سيكون أفضل من PRM، بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لنفس الاختبار، ف يعني هذا أن PRM سيكون أفضل.

1- يحيى زكريا الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، (21)، 2012. ص 273  
2 - Greene, M. (1997), Econometric Analysis, 3rd. Ed., Englewood Cliffs. NJ: Prentic-Hall



## 2-2 الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية:

للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، يتم استخدام اختبار (Hausman) المقترح عام 1978، و المستخدم لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة. وتكون صيغة الاختبار على النحو الآتي:<sup>1</sup>

$$H = (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE})' [ \text{Var}(\hat{\beta}_{FE}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{RE}) ]^{-1} (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE})$$

حيث:

$\text{Var}(\hat{\beta}_{FE})$  هو التباين لمعلمت نموذج التأثيرات الثابتة؛

$\text{Var}(\hat{\beta}_{RE})$  متجه التباين لمعلمت نموذج التأثيرات العشوائية؛

حيث تقترب دالة (Hausman) من توزيع مربع كاي بدرجات حرية مقدارها (k)، ويكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات العشوائية إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار اقل من أو تساوي 0.05، بينما إذا كانت أكبر من 0.05، فإن نموذج التأثيرات العشوائية سيكون هو الأكثر ملائمة.

### 3- البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews) و

برنامج (STATA) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية التي تم ذكرها، وكذلك تقدير النماذج القياسية بصيغتها النهائية.

## المبحث الثاني: عرض و تفسير و تحليل نتائج الدراسة

إن الجانب التطبيقي للدراسة يعتبر الأهم، لأنه من خلاله سنختبر صحة الفرضيات و الوصول إلى نتائج إشكالية الدراسة و أهدافها، ثم إن الجانب التطبيقي القياسي يلعب دور مهم من خلال دراسة تأثير المتغيرات ب بعضها البعض، وبطبيعة الأمر فإن نوع البيانات المستخدمة يلعب دور كبير في الأسلوب الإحصائي المستخدم، و في هذه الدراسة الباحث لجأ لاستخدام أسلوب نماذج بانل داتا بغرض دراسة التأثير بين متغيرات استفادة

1 - Greene, M, 1997. Idem .p 105

مؤسسات المساهمة من قوانين الاستثمار كأسلوب لتخفيض العبء الضريبي، استفادة مؤسسات المساهمة من الخيارات الجبائية المتاحة و استفادة مؤسسات المساهمة من الممارسات المالية و المحاسبية كأسلوب لتخفيض العبء الضريبي على المتغير التابع و هو التكلفة الجبائية .

### المطلب الأول: دراسة تأثير المتغيرات

لدراسة التأثير بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية، كان من الضروري أن ندرس كل مجموعة من المتغيرات على حدى، باستخدام النماذج الثلاثة كما يلي :

#### 1- دراسة تأثير الاستفادة من الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية .

تم تقدير نماذج انحدار بانل بأنواعها الثلاثة لمتغير التكلفة الجبائية (CF) على متغيرات الاستفادة من حوافز قانون الاستثمار (Li1.Li2)، وذلك لقياس تأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية، وجاءت نتائج التقدير كما يلي.

#### 1-1 النموذج التجميعي:

النتائج الموضحة في الجدول (04-19) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي

لدراسة تأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية.

الجدول (04-19) نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي لدراسة تأثير الحوافز في قانون الاستثمار

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	1.29	0.26	4.81	0.000
Li1	-1.57	0.42	-3.69	0.000
Li2	-1.17	0.24	-4.85	0.000
<b>R-Square = 0.32</b>				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

**1-2 نموذج التأثيرات الثابتة:** النتائج الموضحة في الجدول (04-20) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية.

الجدول (04-20) نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة FEM لدراسة تأثير الاستفادة من الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	0.929325	0.629810	1.475565	0.1477
Li1	-1.017165	1.120813	-0.907524	0.3694
Li2	-1.284968	0.294292	-4.366309	0.0001
<b>R-Square = 0.58</b>				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

**1-3 نموذج التأثيرات العشوائية:** النتائج الموضحة في الجدول (04-21) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية.

الجدول (04-21) نتائج معاملات نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	1.29	0.29	4.43	0.0000
Li1	-1.59	0.45	-3.69	0.0009
Li2	-1.18	0.24	-4.87	0.0000
<b>التأثيرات العشوائية (Random Effects)</b>				
Cross-section Random		0.0897	التأثيرات العشوائية المقطعية	
Idiosyncratic Random		0.9103	التأثيرات العشوائية الغير محددة	
<b>R-Square = 0.325934</b>				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

**1-4 اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.**

تم في هذه الدراسة الاعتماد على اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية و بعدما يتبين ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية يتم إعادة إجراء اختبار في المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج الانحدار التجميعي بواسطة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) Breusch and Pagan.

و الجدول (22-04) يوضح نتائج الاختبارين لاختيار النموذج الأكثر ملائمة .

الجدول (22-04) نتائج اختيار أفضل نموذج لتأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (P-value)
اختبار Hausman	0.63	0.72
اختبار LM	0.22	0.32

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

من خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار غير دال إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.72)، و يدل هذا على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، وفي هذه الحالة لا نكتفي بهذا الاختبار بل سنقوم باختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و النموذج التجميعي بواسطة اختبار مضاعف لاجرنج (LM)، حيث من خلال نتيجة الاختبار نلاحظ القيمة الاحتمالية للاختبار (0.32)، و هي قيمة غير معنوية و على هذا الأساس فان نموذج PRM أفضل من نموذج REM.

### 5-1 تفسير النموذج الأكثر ملائمة (نموذج الانحدار التجميعي PRM)

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم التوصل بان نموذج الانحدار التجميعي PRM هو النموذج الأكثر ملائمة لدراسة تأثير الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية، وعليه يمكن كتابة نموذج الانحدار المقدر على شكل المعادلة الآتية:

$$CF = 1.29 - 1.57Li1 - 1.17Li2$$

حيث يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن الحد الثابت في النموذج يساوي (1.29)، بينما المعامل Li1 المتغير المستقل في النموذج بلغت قيمته (-1.57) و تعني هذه القيمة أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في معامل Li1 أي نسبة الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار ستؤدي إلى تخفيض التكلفة الجبائية بمقدار (1.57) ، أما المعامل Li2 المتغير المستقل كذلك في النموذج بلغت قيمته (-1.17)، و تعني هذه القيمة أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في معامل Li2 نسبة إجمالي الامتيازات الجبائية المحققة إلى النتيجة الصافية ستؤدي إلى تخفيض التكلفة الجبائية بمقدار (1.57)، كما بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 32%، و يعني ذلك أن المتغيرات المستقلة تفسر 32% من التباين الحاصل في إجمالي التكلفة الجبائية في المؤسسات التي تم إجراء الدراسة عليها .

كما أن القيمة الاحتمالية للمتغيرات المستقلة Li2،Li1 كانت (0.000)، و هي اقل عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فان المتغيرين معنويين و يفسران المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية .

## 2- دراسة تأثير الخيارات الجبائية المتاحة كأسلوب لتخفيض العبء الضريبي على التكلفة الجبائية .

تم تقدير نماذج الانحدار بانل بأنواعها الثلاثة لمتغير التكلفة الجبائية (CF) على متغيرات الخيارات الجبائية المتاحة (Chf1. Chf2. Chf3. Chf4) وذلك لقياس تأثير الخيارات الجبائية المتاحة على التكلفة الجبائية، وجاءت نتائج التقدير كما يلي.

### 1-2 النموذج التجميعي:

النتائج الموضحة في الجدول (04-23) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة تأثير الخيارات الجبائية المتاحة على التكلفة الجبائية.

الجدول (04-23) نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي لدراسة تأثير الخيارات الجبائية

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	0.38	0.25	1.50	0.137
Chf1	-0.10	0.76	0.14	0.89
Chf2	-1.13	1.19	-0.95	0.34
Chf3	1.09	0.44	2.45	0.01
Chf4	1.65	0.97	1.69	0.09
R-Square = 0.12				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

2-2 نموذج التأثيرات الثابتة: النتائج الموضحة في الجدول (04-24) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير الخيارات الجبائية المتاحة على التكلفة الجبائية.

الجدول (04-24) نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير الخيارات الجبائية

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	-0.04	0.38	-0.11	0.9077
Chf1	-0.63	1.35	-0.47	0.6387
Chf2	-0.23	1.70	-0.13	0.8925
Chf3	1.95	0.69	2.79	0.0071
Chf4	2.51	1.54	1.63	0.1083
R-Square = 0.39				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

3-2 نموذج التأثيرات العشوائية: النتائج الموضحة في الجدول (04-25) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الخيارات الجبائية المتاحة على التكلفة الجبائية.

الجدول (04-25) نتائج معاملات نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الخيارات الجبائية

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	0.38	0.26	1.44	0.1521
Chf1	-0.10	0.80	-0.14	0.8956
Chf2	-1.13	1.24	-0.95	0.3623
Chf3	1.09	0.46	2.35	0.0208
Chf4	1.65	1.01	1.62	0.1073
التأثيرات العشوائية (Random Effects)				
Cross-section Random		0.0000	التأثيرات العشوائية المقطعية	
Idiosyncratic Random		1.0000	التأثيرات العشوائية الغير محددة	
R-Square = 0.128714				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

4-2 اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

بحيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية و بعدما تبين ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية تم إعادة إجراء اختبار في المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج الانحدار التجميعي بواسطة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) Breusch and Pagan و الجدول (04-26) يوضح نتائج الاختبارين لاختيار النموذج الأكثر ملائمة .

الجدول (04-26) نتائج اختيار أفضل نموذج لدراسة تأثير الخيارات الجبائية

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (P-value)
اختبار Hausman	3.78	0.43
اختبار LM	0.00	1.00

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

من خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار غير دال إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.43) و يدل هذا على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة ، وفي هذه الحالة لا نكتفي كذلك بهذا الاختبار بل سنقوم باختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و النموذج التجميعي بواسطة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) حيث من خلال نتيجة الاختبار نلاحظ القيمة الاحتمالية للاختبار (1.00) و هي قيمة غير معنوية وكبيرة جداً عن مستوى 0.05 و على هذا الأساس فان نموذج PRM أفضل من نموذج REM.

## 2-5 تفسير النموذج الأكثر ملائمة (نموذج الانحدار التجميعي PRM)

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم التوصل بان نموذج الانحدار التجميعي PRM هو النموذج الأكثر ملائمة لدراسة تأثير الخيارات الجبائية المتاحة على التكلفة الجبائية .  
وعليه يمكن كتابة نموذج الانحدار المقدر على شكل المعادلة الآتية:

$$cf = 0.38 - 0.10chf1 - 1.13chf2 + 1.09chf3 + 1.65chf4$$

حيث يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن الحد الثابت في النموذج يساوي (0.38)، بينما المعامل chf1 المتغير المستقل في النموذج بلغت قيمته (-0.10) و تعني هذه القيمة أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في معامل chf1 أي نسبة الاهتلاكات و المؤونات إلى رقم الأعمال ستؤدي إلى تخفيض التكلفة الجبائية بمقدار (0.10)، أما المعامل chf2 المتغير المستقل كذلك في النموذج بلغت قيمته (-1.13) و تعني هذه القيمة أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في معامل chf2 نسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال ستؤدي إلى تخفيض التكلفة الجبائية بمقدار (1.13) ، و بالنسبة للمتغير chf3 بلغت قيمته (1.09) و هذه القيمة تعني أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة الديون الجبائية تؤدي إلى الزيادة في التكلفة الجبائية بمقدار (1.09)، أما بخصوص المتغير chf4 بلغت قيمته في النموذج (1.65) وتعني هذه القيمة أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة العقوبات الجبائية تؤدي إلى الزيادة في التكلفة الجبائية بمقدار (1.65).

كما بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 12% و يعني ذلك أن المتغيرات المستقلة تفسر 12% من التباين الحاصل في إجمالي التكلفة الجبائية في المؤسسات التي تم إجراء الدراسة عليها .

كما أن القيمة الاحتمالية للمتغيرات المستقلة، chf1 (0.89)، Chf2 (0.34)، Chf4 (0.09) و

هي أعلى عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن هذه المتغيرات غير معنوية و لا تفسر المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية، في حين نلاحظ أن المتغير chf3 كانت القيمة الاحتمالية له (0.01) و هي اقل عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن هذا المتغير الوحيد معنوي في النموذج و يفسر المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية.

### 3- دراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية .

تم تقدير نماذج انحدار بانل بأنواعها الثلاثة لمتغير التكلفة الجبائية (CF) على متغيرات الممارسات المالية و المحاسبية (R1. R2. R3. R4. R5. R6. R7. R8. R9) وذلك لقياس تأثير الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية.

وجاءت نتائج التقدير كما يلي:

### 1-3 النموذج التجميعي:

النتائج الموضحة في الجدول (04-27) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي

لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية.

الجدول (04-27) نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	-1.20	0.93	-1.30	0.203
R1	0.40	0.053	0.76	0.451
R2	2.26	9.84	0.23	0.819
R3	-2.26	9.84	-0.23	0.819
R4	1.15	0.74	1.55	0.129
R5	-2.05	0.65	-3.14	0.003
R6	-1.72	1.03	-1.67	0.102
R7	4.12	4.52	0.91	0.368
R8	1.68	1.07	1.56	0.127
R9	0.01	0.14	0.14	0.892
R-Square = 0.51				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية.

2-3 نموذج التأثيرات الثابتة: النتائج الموضحة في الجدول (04-28) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي

لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية.

الجدول (04-28) نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	0.38	1.73	0.22	0.8270
R1	-0.07	0.07	-0.95	0.3513
R2	5.95	10.05	0.59	0.5596
R3	-5.92	10.05	-0.58	0.5614
R4	0.80	0.92	0.87	0.3893
R5	-3.62	0.88	-4.08	0.0005
R6	1.83	4.09	0.44	0.6586
R7	-7.18	9.75	-0.73	0.4691
R8	-1.12	2.34	-0.48	0.6355
R9	-0.02	0.22	-0.09	0.9213
R-Square = 0.81				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية



نموذج التأثيرات العشوائية: النتائج الموضحة في الجدول (29-04) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية.

الجدول (29-04) نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية

Variables	Coefficient	S.E	t-statistic	P-value
constant	-0.59	0.99	-0.60	0.5498
R1	0.02	0.05	0.47	0.6404
R2	3.97	8.70	0.45	0.6507
R3	-3.96	8.70	-0.45	0.6514
R4	1.12	0.68	1.65	0.1060
R5	-2.45	0.62	-3.93	0.0003
R6	-1.36	1.03	-1.31	0.1954
R7	1.10	4.48	0.24	0.8064
R8	0.88	1.15	0.76	0.4464
R9	-0.02	0.14	-0.16	0.8732
التأثيرات العشوائية (Random Effects)				
Cross-section random		0.3051	التأثيرات العشوائية المقطعية	
Idiosyncratic random		0.6949	التأثيرات العشوائية الغير محددة	
R-Square = 0.580709				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

### 3-3 اختبار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

و تم كذلك في هذه الدراسة الاعتماد على اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية و بعدما تبين ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية تم إعادة إجراء اختبار في المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج الانحدار التجميعي بواسطة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) Breusch and Pagan and الجدول (30-04) يوضح نتائج الاختبارين لاختيار النموذج الأكثر ملائمة .

الجدول (30-04) نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (P-value)
اختبار Hausman	19.66	0.02
اختبار LM	2.38	0.06

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية

من خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار يعتبر دال إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.02) و يدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة

ليانات الدراسة ، وفي هذه الحالة لا نكتفي كذلك بهذا الاختبار بل سنقوم باختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و النموذج التجميعي بواسطة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) حيث من خلال نتيجة الاختبار نلاحظ القيمة الاحتمالية للاختبار (0.06) و هي قيمة غير معنوية وكبيرة عن مستوى 0.05 و على هذا الأساس فان نموذج PRM أفضل من نموذج REM.

### 4-3 تفسير النموذج الأكثر ملائمة :

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم التوصل بان نموذج الانحدار التجميعي PRM هو النموذج الأكثر ملائمة لدراسة تأثير الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية ، وعليه يمكن كتابة نموذج الانحدار المقدر على شكل المعادلة الآتية:

$$cf = -1.20 + 0.040R1 + 2.26R2 - 2.26R3 + 1.15R4 - 2.05R5 - 1.72R6 + 4.12R7 + 1.68R8 + 0.019R9$$

حيث يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن الحد الثابت في النموذج يساوي (-1.20)، بينما المتغيرات المستقلة (R1.R2.R3.R4.R5.R6.R7.R8.R9) بلغت قيمها على التوالي:

(0.04/2.26/-2.26/1.15/-2.05/-1.72/4.12/1.68/0.01) إلا أن جميع قيمها

الاحتمالية كانت أعلى عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فان هذه المتغيرات غير معنوية و لا تفسر المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية، في حين نلاحظ من الجدول (27-04) أن المتغير R5 معدل الاهتلاكات و المؤونات إلى القيمة المضافة و هو احد مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير، كانت القيمة الاحتمالية له (0.003) و هي اقل عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فان هذا المتغير الوحيد معنوي في النموذج و يفسر المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية و قد بلغت قيمته في النموذج (-2.05) و تعني هذه القيمة أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير R5 نسبة معدل الاهتلاكات و المؤونات إلى القيمة المضافة ستؤدي إلى تخفيض التكلفة الجبائية بمقدار (2.05) .

كما بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 51%، و يعني ذلك أن المتغيرات المستقلة تفسر 51% من التباين الحاصل في إجمالي التكلفة الجبائية في المؤسسات التي تم إجراء الدراسة عليها.

## المطلب الثاني: تحليل النتائج

بعد دراسة التأثير بين مختلف المتغيرات و التوصل إلى النموذج الأفضل لتفسير العلاقة من بين النماذج المختلفة الثلاث نلخص دراسة التأثيرات الثلاث في ما يلي:

### 1- تحليل اثر الاستفادة من الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية:

أظهرت النتائج القياسية لتحليل اثر الاستفادة من الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية في المؤسسات العينة وجود علاقة عكسية بين نسبة الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار .و التكلفة الجبائية حيث تؤدي زيادة نسبة الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار بوحدة واحدة إلى انخفاض التكلفة الجبائية بمقدار (1.57) وحدة نقدية ، هذا من جهة بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية كذلك بين نسبة الامتيازات الجبائية المحققة إلى النتيجة الصافية و التكلفة الجبائية بحيث أن زيادة نسبة الامتيازات الجبائية المحققة إلى النتيجة الصافية بمقدار وحدة واحدة أدى إلى تخفيض التكلفة الجبائية بـ (1.17)، كما أن هذه المتغيرات ككل تفسر 32% من التباين الحاصل في إجمالي التكلفة الجبائية في المؤسسات التي تم إجراء الدراسة عليها، فيما يعزى 68% من هذا التباين إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في العينة، كما أن القيمة الاحتمالية للمتغيرات المستقلة  $Li_2, Li_1$  كانت (0.000) و هي اقل عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فان المتغيرين معنويين و يفسران المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية .

و نلاحظ في هذه النتائج أنها تتفق مع الفرضية الأولى في تفسير العلاقة ما بين الاستفادة من الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار و ممارسة مؤسسات المساهمة الجزائرية لإستراتيجية جبائية من اجل تخفيض التكلفة الجبائية.

### 2- تحليل اثر الاستفادة من الخيارات الجبائية على التكلفة الجبائية:

تظهر النتائج القياسية لتحليل اثر الاستفادة من الخيارات الجبائية على التكلفة الجبائية في المؤسسات العينة عن عدم وجود أي علاقة تفسيرية ما بين المتغيرات المستقلة (نسبة الاهتلاكات و المؤونات. نسبة المصاريف المالية. نسبة العقوبات الجبائية) و المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية بحيث أن القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات كانت عالية جدا عند مستوى معنوي 5%، في حين أن المتغير  $chf_3$  بلغت قيمته (1.09) في النموذج و هذه القيمة تعني أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة الديون الجبائية تؤدي إلى الزيادة في التكلفة الجبائية بمقدار (1.09)، و بلغت قيمته الاحتمالية (0.01)، و هي معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي تفسر المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية، و نقصد هنا الديون الجبائية المتراكمة و بالتالي فبالرغم من هذا

التأثير ذو العلاقة الطردية يمكن تفسيره من منظور أن مؤسسات عينة الدراسة استفادة من تأجيل في دفع الضريبة وهذا ما مكنها من استغلال الأموال التي كانت من المفترض أن تدفع، إلى أموال وضفتها في نشاطها و حققت لها اثر ايجابي على الخزينة و هذه هي الميزة الوحيدة المحققة في هذا الجانب من الدراسة، إلا أن هذا لا يعكس، أن مؤسسات عينة الدراسة استفادة من الخيارات الجبائية المتاحة في تدنية التكلفة الجبائية الإجمالية، كما أن هذه المتغيرات قد فسرت ما نسبته 12% من التباين الحاصل في إجمالي التكلفة الجبائية في المؤسسات التي تم إجراء الدراسة عليها. فيما يعزى 88% من هذا التباين إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في العينة، و بالتالي نلاحظ في هذه النتائج أنها لا تتفق مع الفرضية الثانية في تفسير العلاقة ما بين الاستفادة من الخيارات الجبائية المتاحة و ممارسة مؤسسات المساهمة لإستراتيجية جبائية من اجل تخفيض التكلفة الجبائية.

### 3- تحليل اثر الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية:

تظهر نتائج تحليل اثر الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية في المؤسسات العينة، عن عدم وجود علاقة تفسيرية ما بين المتغيرات المستقلة (نمو رقم الأعمال، معدل الاستثمارات المادية، معدل نتيجة الاستغلال، معدل المصاريف المالية، قابلية التسديد، الرافعة المالية، التداول الفورية، أهمية رأس المال العامل) و المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية بحيث أن القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات كانت عالية جدا كذلك عند مستوى معنوي 5%، في حين أن المتغير R5 بلغت قيمته في النموذج (-2.05)، هذه القيمة تعني أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة الاهتلاكات و المؤونات إلى القيمة المضافة (احد مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير) تؤدي إلى تخفيض في التكلفة الجبائية بمقدار (2.05)، كما بلغت قيمته الاحتمالية (0.003)، و هي معنوية عند مستوى 5% بالتالي تفسر المتغير التابع المتمثل في التكلفة الجبائية، حيث أن ارتفاع قيمة الاهتلاكات و المؤونات تشكل وفر ضريبي يتمثل في جزء من قيمة الضريبة كانت ستدفع على النتيجة.

كما أن هذه المتغيرات فسرت ما نسبته 51% من التباين الحاصل في إجمالي التكلفة الجبائية في المؤسسات التي تم إجراء الدراسة عليها، فيما يعزى 49% من هذا التباين إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في العينة .

و عليه نلاحظ من هذه النتائج أنها لا تتفق مع الفرضية الثالثة في تفسير العلاقة ما بين الاستفادة من الممارسات المالية و المحاسبية و ممارسة مؤسسات المساهمة لإستراتيجية جبائية تهدف إلى تدنية التكلفة الجبائية.

إلا انه في الأخير قد يكون السبب في عدم تحقق افتراضات الباحث إلى عدم تضمين متغيرات أخرى ذات علاقة وثيقة بالمتغير التابع محل الدراسة.

4- ملخص نتائج التحليل:

يبين الجدول (04-31) ملخص للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل القياسي للعلاقة محل الدراسة للمؤسسات العينة.

الجدول (04-31) ملخص نتائج التحليل

النتيجة		اتجاه التأثير
متفق مع الفرضية	يوجد تأثير	اثر الاستفادة من الحوافز في قانون الاستثمار على التكلفة الجبائية
مخالف للفرضية	عدم وجود تأثير	اثر الاستفادة من الخيارات الجبائية على التكلفة الجبائية
مخالف للفرضية	عدم وجود تأثير	اثر الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية

المصدر: من إعداد الباحث

### خلاصة الفصل الثالث

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى أساس الدراسة المتمثل في دراسة اثر الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار اثر الخيارات الجبائية المتاحة و تأثير الممارسات المالية و المحاسبية على تدنية التكلفة الجبائية باعتبار أن هذه النقاط الثلاث تشكل فيما بينها محور الإستراتيجية الجبائية و تمثل كذلك الأدوات الأساسية لممارسة جبائية ضمن إطار اقتصادي ترشد فيه التكاليف بصفة عامة، تحترم فيه القواعد القانونية الجبائية و الأسس و المبادئ المحاسبية المالية، و تم التوصل من خلال الدراسة التطبيقية التي تم الاعتماد فيها على نماذج إحصائية تستخدم في عدة ميادين علمية و اجتماعية، أن المؤسسات عينة الدراسة لا تمارس إستراتيجية جبائية بالشكل المطلوب، وان أهم الوفورات الضريبية المحققة من طرفها لا تعدو أن تكون مجرد وفورات محققة من الامتيازات الممنوحة من قانون الاستثمار الذي يمنح إعفاءات مؤقتة لا تتجاوز عدة سنوات، وبالتالي بعدها تجد هذه المؤسسات نفسها أمام تحدي أو ظرف يحتم عليها أن تبني إستراتيجية جبائية كاملة المحاور، من خلال دراسة نقاط الضعف و ذلك بإعادة النظر في الاستفادة من الخيارات الجبائية المتاحة في القانون الضريبي، و عدم الاكتفاء بممارسة محاسبية مالية لحساب النتيجة و التخلص من الالتزام بدفع الضريبة فقط.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة و التأثير بين الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار و الخيارات الجبائية و الممارسات المالية و المحاسبية على التكلفة الجبائية، في عينة من ثلاثين مؤسسة مساهمة خلال الفترة (2010-2013)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، و فيما يلي تلخيصاً لأهمها في جانبها النظري و التطبيقي، يليها التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج .

### أولاً: النتائج

#### أ- نتائج الدراسة النظرية :

1- الإستراتيجية الجبائية ممارسة إدارية و مالية و قانونية مهمة لشركات المساهمة الجزائرية في العمل على تدنية التكاليف الجبائية، مما ينعكس في تحقيق وفر مالي يعزز المركز المالي لهاته المؤسسات يساعدها على النمو و البقاء؛

2- إن السعي وراء التحكم في التكلفة الجبائية و تدنيها يؤدي إلى ترشيد الاختيارات التمويلية و عليه تعتبر الضريبة متغير استراتيجي في تحديد القرارات المتعلقة بالتمويل، التي تعتبر أهم القرارات في المؤسسة و تمكن المؤسسة من تحقيق هيكل تمويلي امثل مع تحمل اقل تكلفة ضريبية؛

3- للوفر الضريبي أهمية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات الشركة لما له من اثر واضح على تدعيم المركز المالي للشركة؛

4- إن الدراسات السابقة في موضوع الإستراتيجية الجبائية حديثة نسبياً، وهذا يدل على حداثة تنبه المنظمات إلى أهمية الإستراتيجية الجبائية و التخطيط الجبائي، و أهمية دراستها و تشخيص أثارها على المؤسسات؛

#### ب- نتائج الدراسة التطبيقية :

1- قطاع الخدمات و البناء تحمل تكاليف جبائية أكبر من أي قطاع آخر و قد كان للتكاليف الجبائية الإضافية المتمثلة في العقوبات الجبائية نصيب هام ، كما أن كلا القطاعين استفادا من قيم امتيازات جبائية متقاربة و معتبرة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى؛



## الخاتمة

- 2-** تستفيد المؤسسات عينة الدراسة، من قانون دعم الاستثمار، كما وجد ارتباط و اثر كبير في التأثير على التكلفة الجبائية و بالرغم من ذلك إلا أن بعض المؤسسات كقطاع الخدمات تستفيد من إعفاءات جزئية نتيجة التوسيع و في أنشطة ليست لها مردودية؛
- 3-** عدم وجود اهتمام بالقطاع الإنتاجي، على الرغم من أولوية و وجود أنظمة تفضيلية توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار في هذا المجال، ويعود سبب ذلك من وجهة نظر الباحث إلى المخاطر الكبيرة التي تتحملها المؤسسات في هذا القطاع، بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى رأس مال كبير، فهناك كذلك معوقات أخرى تتعلق بالموقع الجغرافي و التعقيدات الإدارية؛
- 4-** وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الاستفادة من الحوافز الجبائية في قانون الاستثمار و ممارسة شركات المساهمة لإستراتيجية جبائية من اجل تخفيض التكلفة الجبائية، وبالتالي فان المؤسسات محل الدراسة تستفيد من قانون الاستثمار في تدنية التكلفة الجبائية لهذه المؤسسات؛
- 5-** عدم وجود علاقة تفسيرية ما بين الممارسات المالية و المحاسبية و ممارسة شركات المساهمة لإستراتيجية جبائية؛
- 6-** عدم وجود اثر أو علاقة تفسيرية ما بين الاستفادة من الخيارات الجبائية و ممارسة شركات المساهمة لإستراتيجية جبائية عدا فيما يتعلق ب الوفورات الضريبية التي ساهمت في تدنية النتيجة الخاضعة للضريبة؛

### ثانيا : التوصيات

- في ضوء النتائج السابقة التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة فانه يمكن تقديم التوصيات التالية:
- 1-** يجب على مؤسسات المساهمة الجزائرية إبداء الاهتمام بمزايا الإستراتيجية الجبائية حتى تخفض تكاليفها الضريبية و تحقق المزيد من الأرباح و الوفورات المالية واستخدامها في أنشطة تساعد على البقاء و المنافسة، و العمل على دراسة نقاط الضعف التي أظهرتها الدراسة ، و تعزيز نقاط القوة و العمل على مراجعتها للتأكد من الممارسة المطلوبة لكل منها.
  - 2-** يجب زيادة الاهتمام بقانون الاستثمار و محاولة الاستفادة من جميع مزاياه إلى أعلى حد ممكن و إقامة مشاريع تنموية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني خاصة في القطاع الإنتاجي، ويتم ذلك بصورة مباشرة بإقامة مشاريع تنموية حسب متطلبات قانون الاستثمار للحصول على الإعفاءات الضريبية لفترة زمنية معينة ، وأيضا

تحقيق وفورات ضريبية ناتجة عن السعر الضريبي لتلك المشاريع بعد فترة الإعفاء، و عدم الاكتفاء بتوسيع مشاريع ليست لها أي مردودية خاصة قطاع الخدمات الذي تشبع به السوق.

**3-** يجب على مؤسسات المساهمة الجزائرية السعي وخلق مشاريع في شكل اندماج مع شركات أخرى مشابهة و الاستفادة من النظام الجبائي للمجمعات للحصول على إعفاءات ضريبية ، و القدرة على المنافسة مع الشركات الأخرى الكبيرة.

**4-** ضرورة الاستفادة من قانون الضرائب و من مزاياه الممنوحة و استغلال هامش المناورة ضمن اطر قانونية من أجل تخفيض الأعباء الضريبية بصورة أكبر.

**5-** ضرورة القيام بتوسعة نشاطها و الاستثمار في مناطق التي تنخفض فيها التكلفة الضريبية كمناطق الجنوب الكبير مع مراعاة العوامل الأخرى للاستثمار.

**6-** ضرورة متابعة كل الإجراءات التي تساعد في الاستفادة أكثر من مزايا قانون الاستثمار ، و عدم الإغفال عن أي إجراء قد يكلف المؤسسات تكاليف جبائية إضافية باهظة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدخول في مرحلة الاستغلال و إجراءات متابعة التقدم في نسب الانجاز و الاستغلال.

**7-** العمل أكثر على دراسة الوضعية الجبائية للمؤسسة دراسة رشيدة هادفة على المدى الطويل بإدراج العامل الجبائي كمؤثر هام، خاصة و أن أكثر التكاليف الجبائية التي تثقل كاهل المؤسسات الجزائرية تتمثل في عقوبات وليست التزامات جبائية عادية.

**8-** التحلي باليقظة الإستراتيجية في الجانب الجبائي في تتبع و رصد تطور القوانين الجبائية في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، ضرورة مهمة لاستغلال كافة المزايا التي تمنحها هذه القوانين و عدم إهمال أي جزء؛

**9-** ضرورة وضع سياسات مالية و محاسبية و إدارية من قبل الإدارة أو المختصين بعملية التسيير الجبائي تأخذ في اعتبارها جميع الامتيازات و القوانين في محاولة لتحقيق أكبر وفر ضريبي ممكن.

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع :

#### أولا : قائمة المراجع باللغة العربية :

##### • الكتب

- 1- أحمد طر طار : الترشيد الاقتصادي للطاقت الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر- 1993.
- 2- احمد محمد محرز. الوسيط في الشركات التجارية. منشأة المعارف الإسكندرية. الطبعة الثالثة 2004.
- 3- الياس بن ساسي، يوسف قريشي. التسيير المالي، الطبعة الأولى-عمان- دار وائل للنشر. سنة 2006.
- 4- الياس بن ساسي ، يوسف قريشي. التسيير المالي . الإدارة المالية (دروس وتطبيقات) ، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان- الطبعة الثانية ، سنة 2011 .
- 5- رزق الله العربي بن مهدي: الوجيز في القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1998.
- 6- عبد الغفار حنفي : الإدارة المالية ( مدخل اتخاذ القرارات )، الدار الجامعية- الإسكندرية- سنة 2000 .
- 7- عباس مصطفى المصري - تنظيم الشركات التجارية ، دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - سنة 2002
- 8- محمد صالح الحناوي : الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية- سنة 2000.
- 9- نواصر محمد فتحي : مبادئ المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- سنة 1994.
- 10- نادية فوضيل . شركات الأموال في القانون الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية 2003 الجزائر
- 11- ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول- الجزائر- سنة، 1990.

##### • المقالات، الملتقيات:

- 12- عبد الرحمن بكر . الحوكمة الضريبية و أثرها في الحد من التهرب الضريبي. مجلة الدراسات الجبائية . دورية علمية دولية محكمة . العدد 06 سنة 2015
- 13- رابع بن زارع: شروط تطبيق النظام الجبائي الخاص بمجمع الشركات في التشريع الجزائري. التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون العدد 38 - جوان 2014.

- 14- زياد سليم رمضان: العلاقة بين دخل السهم (EPS) و مدى الإقبال على شراء أسهم الشركات المدرجة في البورصة الأردنية - جامعة عمان (الأردن) -مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،المجلد 02 ،السنة 1989 .
- 15- مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، الملتقى الدولي الخامس :رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بالإشراف العلمي لمخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 14.13 ديسمبر 2011 .
- 16- مصطفى عبد الحسين علي، علي كاظم الحسين ، دور الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للادارة الضريبية ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ،المجلد الثامن، العدد 22 الفصل الاول ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد سنة 2013
- 17- يحيى زكريا الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية.العدد 21 .سنة 2012.
- المذكرات و الأطروحات :
- 18- صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية.أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط الاقتصادي. جامعة الجزائر 2004/2003.
- 19- صابر عباسي: اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية . ورقة 2012 .
- 20- عادل محمد عياض:محاولة تحليل التسيير الجبائي و أثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري.مذكرة ماجستير .جامعة ورقلة. 2003 .
- 21- محمد ابن الجوزي: الإصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد الاقتصاد، 1998 .
- 22- ناصر مراد: الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة و التحريض الاستثماري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

### • القوانين :

- 23- القانون التجاري الجزائري سنة 2007
- 24- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2016
- 25- قانون الرسم على رقم الأعمال الجزائري سنة 2016
- 26- قانون التسجيل الجزائري سنة 2016
- 27- الأمر 08/06 المؤرخ في 15/07/2006 المعدل لقانون الاستثمار 03/01 الصادر سنة 2001 (ج ر 47 الصادرة في جويلية 2006)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

### • الدوريات

- 28- إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2014
- 29- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة. منشورات الساحل - الجزائر - سنة 2014 .
- 30- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل الجبائي للمستثمر. منشورات الساحل - الجزائر - سنة 2015

### ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

#### • Les Livres

- 31- Boukhasar Omar.Et Pierre Conso : La Gestion Financiere Adaptee Du Contexte Algerien, Algerie: Opu, 1984.
- 32- Badi H. Baltagi, Econometrics, Fourth Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.2008.
- 33- Bernard Vinay : Fiscalite Epargne Et Developpement, Paris, Librairie Armand, Colin, 1968.
- 34- Christine Collette, gestion fiscale des entreprises, paris : ellipse, 1998
- 31- Daniel Boussard: Etats Financier Et Comptabilite, Le Guide De Gestionnaire, Edition Chihab, Alger, 1995.
- 32- J.Garelick Et G. Depuyolt : Fiscalite Algerienne, Alger, 1992,

33- Jack Bertrandon, Christine Collette : Gestion Fiscale Et Finances De L'entreprise, Edition P.U.F, 1989.

### • Les Revues

34- Anuschka And Sander Kloosterhof .Tax Riske Management, Delloitte The Netherlands, Ibd, Novembre, 2009.

35- Antnio De Socio, Valentina Nigro , Does corporate taxation affect cross-country firm leverage?,Topics of discussion, pinting and publishing division of the bank of Italy,Eurosistema,number 889.2012

36- Beatrice Lunghi, Vincent Lacombe : Vers Une Gouvernance Fiscale, Rapport Par Le Conseil D'administration Ou Le Conseil De Surveillance(France), Annee 2009, N : 18.

37- Bashar H. Malkawi, Haitham A. Haloush : “The Case Of Income Tax Evasion In Jordan: Symptoms And Solutions” Journal Of Financial Crime Volume: 15 Issue: 3 2008

38- Franco Modigliani And Merton H. Miller : Corporate Income Taxes And The Cost Of Capital. The American Economic Review, Vol. 53, No. 3 (Jun., 1963),

39- Franco Modigliani And Merton H. Miller: The Cost Of Capital, Corporation Finance And The Theory Of Investment. The American Economic Review, Vol. 48, No. 3 (Jun., 1958),

40- Eugene F. Fama and Kenneth R. French, axes, Financing Decisions, and Firm Value, Social Science Research Network (SSRN), USA, , 1997

41- Harry Deangelo .Ronald W.Masulis : Optimal Capital Structure Under Corporate And Personal Taxation. Journal Of Financial Economics, Vol. 8, No. 1, 1980.

42- H.Pidaud .Mis En Place D'une Politique De Prix De Transfert Et Organisation D'une Fonction Fiscale Performante, Paris(France), Annee 2006.

43- H.Pidau . La Fonction Fiscale Dans L'entreprise (Les Nouveaux Defis), Chambre De Commerce Et D'industrie De Paris (France), 2005.

44- Jeffrey K. Mackie-Mason . Do Taxes Affect Corporate Financing Decisions?. Working Paper Series.N° 90-11 University Of Michigan And Nber.November 29.1989

45- Matthias Bammatter, Scott Melton : Besoin D'une Strategie Fiscale, Tax News, Ernst&Young, Suisse, Juillet 2010,

- 46- Robert Van Der Laan : Managing The Tax Value Chaine, International Tax Review, Pricewaterhousecooper Netherland, 2006.
- 47- Raymund Gerardu, Sophie Starkey :La Gouvernance Fiscale Pour Les Membres Du Comite D'audite, Kpmg, Audite Commette News N: 21, Mars 2008.
- 48- Sheridan Titman And Roberto Wessels: The Determinants Of Capital Structure Choice. The Journal Of Finance. Vol 43, No. 1 (Mar., 1988).
- 49- Tony Elgood, Tony Fulton, Mark Schutzman : Tax Function Effectiveness.The Vision For Tomorrow's Tax Function. Price Water House Coopers .Cch, 2008 .
- 50- Williams, Michael G; Hughes, John S; Levine, Carolyn B:" Influence Of Capital Gains Tax Policy On Credibility Of Unverified Disclosures" The Accounting Review 85. 2 (Mar 2010).
- 51- Wi Saeng Kim And Eric H. Sorensen : Evidence On The Impact Of The Agency Costs Of Debt On Corporate Debt Policy. Journal Of Financial And Quantitative Analysis . Vol 21 / Issue 02 / June 1986.
- 52- William H. Greene. Econometric Analysis,3rd. Ed., Englewood Cliffs. Nj: Prentic-Hall. (1997)
- **Les These**
- 53- Touati Kamel : Les Fiscalités Des Groupes De Sociétés, Mémoire De Fin D'étude, Institut D'économie Douanière Et Fiscalité, Kolea, Promotion 1996/1998.
- مواقع الانترنت :
- 54- [www.deloitte.com/view/fr\\_CA/ca/services/fiscalite/gestiondesrisquesfiscaux/index.23/10/2014](http://www.deloitte.com/view/fr_CA/ca/services/fiscalite/gestiondesrisquesfiscaux/index.23/10/2014)
- 55- [www.pwc.com/ca/fr/tax/risk-management/index.jhtml/31/10/2014](http://www.pwc.com/ca/fr/tax/risk-management/index.jhtml/31/10/2014)
- 56- [www.PriceWaterhouseCooper.com/la\\_gestion\\_du\\_changement\\_pour\\_la\\_fonction\\_fiscale.07/11/2014](http://www.PriceWaterhouseCooper.com/la_gestion_du_changement_pour_la_fonction_fiscale.07/11/2014)



الملاحق

## قائمة الملاحق

### ملحق رقم (01): المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات عينة الدراسة

المؤشرات المالية و المعطيات الجبائية																	المؤسسات	السنوات
CF	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R8	R9	Li1	Li2	CHF1	CHF2	CHF3	CHF4		
124%	60%	6%	8%		20%	13%	4%	71%	10%	44%			5%		25%	53%	1	2010
73%	86%	6%	8%	18%	20%	16%	4%	74%	14%	49%			4%	4%	13%	15%	1	2011
72%	120%	8%	10%	26%	13%	19%	6%	69%	27%	108%			2%	5%	10%	4%	1	2012
58%	95%	14%	18%	10%	21%	17%	4%	76%	2%	83%			4%	2%	72%	6%	1	2013
83%	249%	26%	32%		14%	27%	16%	40%	88%	211%			2%	2%	21%	18%	2	2010
64%	431%	33%	41%		13%	27%	7%	74%	112%	130%			2%	3%	3%	32%	2	2011
243%	319%	3%	4%		37%	2%	2%	2%	2219%	4318%			9%	4%	4%	14%	2	2012
199%	201%	7%	8%			4%	4%	2%	2088%	3667%					4%	12%	2	2013
47%	10%	6%	7%	5%	56%	11%	1%	87%	3%	30%	36%	20%	18%	2%	18%	15%	3	2010
141%	10%	3%	4%	13%	63%	3%	1%	83%	22%	33%	36%	21%	28%	6%	20%	23%	3	2011
101%	41%	3%	3%	2%	31%	31%	4%	89%	46%	33%	36%	31%	3%		33%	14%	3	2012
194%	120%	1%	1%	4%	59%	16%	2%	87%	62%	55%	35%	70%	8%	1%	13%	11%	3	2013
67%	20%	4%	5%	2%	83%	67%	2%	97%	5%	24%			25%	1%	28%	21%	4	2010
76%	37%	4%	5%		44%	84%	3%	97%	20%	49%			12%		12%	18%	4	2011
9%	60%	4%	4%		38%	8%	2%	72%	47%	79%	100%	82%	15%	4%	1%	29%	4	2012
19%	42%	3%	3%		53%	5%	1%	81%	46%	63%	100%	86%	37%		2%	32%	4	2013
37%	45%	6%	7%		24%	50%	4%	92%	1%	84%	40%	21%	4%	4%	15%	15%	5	2010
33%	71%	6%	7%		20%	49%	4%	93%	1%	98%	40%	22%	2%		26%	28%	5	2011
158%	18%	7%	8%		39%	2%		91%	5%	97%	85%	39%	27%	2%	34%	34%	5	2012
58%	29%	7%	7%		57%	6%	1%	90%	5%	96%	85%	40%	25%	2%	45%	20%	5	2013
143%	33%	3%	3%	7%	49%	22%	1%	94%	5%	19%			22%	3%	16%	21%	6	2010
77%	19%	4%	4%	10%	44%	19%	2%	92%	3%	25%	53%	44%	15%	3%	25%	14%	6	2011
84%	32%	4%	4%	5%	41%	16%	2%	90%	3%	20%	53%	43%	24%	3%	25%	9%	6	2012
84%	32%	7%	7%	3%	30%	24%	3%	86%	6%	23%	53%	31%	15%	2%	15%	33%	6	2013

## قائمة الملاحق

	158%	6%	6%	19%	5%	98%	7%	93%	17%	115%	100%	61%		4%	89%	33%	7	2010
3%	146%	7%	7%	14%	5%	99%	8%	92%	4%	111%	100%	53%		3%	33%	28%	7	2011
52%	79%	6%	9%		7%	66%	6%	90%	11%	91%				4%	10%	19%	7	2012
9%	45%	8%	8%		29%	55%	5%	91%	15%	67%	100%	51%	8%	3%	43%	25%	7	2013
100%	996%	3%	4%		2%	32%	7%	78%	16%	87%	29%	26%	1%	4%	96%	8%	8	2010
131%	1384%	3%	4%		1%	27%	6%	77%	20%	84%	29%	28%	1%	5%	95%	6%	8	2011
129%	2549%	2%	3%		1%	25%	5%	80%	21%	90%	29%	35%			95%	3%	8	2012
60%	1973%	7%	8%		1%	95%	48%	50%	81%	176%	29%	18%		5%	62%	10%	8	2013
62%	37%	5%	6%		30%	11%	2%	78%	3%	30%	25%	15%	6%	2%	23%		9	2010
86%	18%	5%	5%		35%	10%	2%	82%	3%	25%	25%	16%	6%		55%	3%	9	2011
103%	18%	6%	6%		33%	13%	2%	82%	2%	41%	25%	15%	4%	6%	102%	40%	9	2012
82%	12%	5%	5%		51%	7%	2%	76%	1%	26%	25%	17%	6%	8%	92%	29%	9	2013
84%	31%	3%	3%		29%	13%	2%	87%	21%	87%			3%	10%	29%	2%	10	2010
1%	35%	21%	21%		17%	42%	9%	79%	56%	95%	100%	28%	3%	10%	4%	5%	10	2011
8%	35%	5%	5%		41%	8%	1%	85%	27%	89%	100%	61%	13%		16%	6%	10	2012
20%	27%	23%	26%		44%	28%	5%	81%	5%	101%			8%	9%	17%	4%	10	2013
57%	27%	62%	82%		70%	19%	10%	46%	67%	-6%			64%	7%	42%	4%	11	2010
160%	794%	2%	3%		3%	24%	2%	91%	9%	87%			3%		59%	6%	11	2011
99%	147%	5%	6%		22%	35%	8%	76%	25%	110%			3%	8%	30%	9%	11	2012
104%	152%	4%	6%		30%	19%	3%	85%	39%	111%			4%		9%	11%	11	2013
96%	69%	4%	5%	14%	31%	11%	3%	76%	2%	102%			12%	5%	81%	5%	12	2010
57%	110%	8%	9%	12%	23%	25%	6%	78%	6%	115%	21%	12%	7%	4%	30%	20%	12	2011
765%	12%	1%	1%	98%	149%	3%	1%	81%	16%	108%	21%	47%	8%	5%	99%	46%	12	2012
2%	78%	508%	508%	7%	3%	52%	26%	50%	9%	172%	21%		14%	30%	27%	31%	12	2013
53%	180%	3%	4%		32%	68%	2%	97%	16%	58%	30%	24%	4%		77%	19%	13	2010
38%	81%	6%	6%		32%	73%	2%	97%	20%	45%	30%	17%	5%	15%	37%	27%	13	2011
46%	84%	4%	5%		31%	71%	2%	97%	11%	50%	30%	20%	5%	25%	90%	21%	13	2012
70%	97%	4%	4%		29%	74%	2%	97%	18%	44%			4%	17%	43%	9%	13	2013

## قائمة الملاحق

32%	31%	9%	10%	27%	62%	13%	3%	74%	8%	33%	35%	19%	41%	18%	22%	21%	14	2012
31%	38%	9%	10%	15%	61%	21%	6%	70%	2%	15%	35%	19%	28%	7%	75%	26%	14	2013
	12%			16%	5%			60%	1%	45%			1%	2%	47%		15	2010
84%	58%			8%	64%	3%	1%	54%	6%	55%			21%	3%	13%		15	2011
99%	495%	2%	3%		11%	4%	3%	37%	28%	144%			11%	21%	16%	3%	15	2012
92%	1082%	3%	3%	1%	10%	6%	3%	45%	6%	136%			10%	1%	42%	5%	15	2013
78%	77%	5%	6%		32%	48%	4%	91%	13%	31%	20%	14%	20%		77%	4%	16	2010
256%	86%	1%	1%		35%	12%	1%	93%	4%	63%	20%	65%	10%	25%	29%	6%	16	2011
279%	48%	1%	1%		45%	15%	1%	95%	3%	50%	20%	47%	17%		35%	8%	16	2012
80%	76%	3%	3%		49%	19%	1%	93%	5%	55%	100%	88%	37%	19%	18%	2%	16	2013
83%	91%	4%	6%	24%	41%	25%	1%	95%	8%	103%			13%	8%	68%	11%	17	2010
8%	166%	6%	6%	9%	37%	30%	4%	85%	3%	110%	100%	54%	6%	2%	24%	19%	17	2011
32%	218%	5%	5%		57%	23%	2%	90%	9%	103%	100%	62%	15%		97%	25%	17	2012
383%	297%	6%	6%		59%	20%	2%	90%	17%	103%	100%	54%	19%	15%	44%	36%	17	2013
68%	941%	5%	6%		2%	87%	5%	94%	31%	32%					18%	6%	18	2010
69%	181%	4%	6%		9%	51%	4%	91%	7%	42%			1%	13%	55%	9%	18	2011
138%	146%	3%	4%		9%	93%	8%	91%	22%	24%			1%	11%	33%	2%	18	2012
64%	380%	4%	6%		8%	22%	11%	53%	13%	44%			1%		96%	1%	18	2013
145%	80%	1%	1%	12%	57%	6%	1%	91%	2%	86%	19%	37%	43%	9%	37%	15%	19	2010
267%	131%	1%	1%	10%	64%	6%	1%	90%	1%	100%	19%	37%	50%	8%	94%	22%	19	2011
75%	369%	2%	3%	4%	66%	7%	1%	86%	6%	107%	19%	21%	59%	4%	17%	30%	19	2012
42%	1157%	8%	9%	1%	58%	12%	2%	84%	5%	114%			40%	1%	30%	40%	19	2013
57%	116%	5%	6%		22%	34%	8%	78%	16%	83%			4%	10%	27%	1%	20	2010
49%	155%	5%	6%	10%	22%	33%	10%	71%	13%	128%	60%	34%	3%	1%	36%	21%	20	2011
27%	252%	5%	6%	11%	15%	33%	10%	68%	26%	144%	60%	35%	2%	1%	51%	25%	20	2012
70%	215%	6%	6%	6%	14%	35%	8%	76%	7%	126%	60%	33%	2%	1%	51%	40%	20	2013
24%	636%	10%	11%	2%	2%	32%	11%	65%	20%	134%	40%	16%		3%	4%	8%	21	2010
28%	697%	8%	9%	3%	2%	33%	9%	73%	18%	132%	40%	18%		5%	4%	13%	21	2011

## قائمة الملاحق

40%	121%	6%	7%		4%	57%	7%	88%	3%	102%	30%	19%		2%	65%	3%	22	2010
152%	122%	5%	6%		11%	41%	6%	86%	12%	103%	30%	21%	1%	2%	16%	10%	22	2011
87%	87%	7%	8%		23%	22%	4%	82%	47%	108%	30%	18%	4%	6%	28%	39%	22	2012
32%	81%	7%	7%		10%	45%	10%	77%	24%	104%			1%	4%	12%	28%	22	2013
6%	163%	7%	7%		7%	50%	6%	89%	28%	72%	100%	53%	1%	18%	50%	5%	23	2010
5%	655%	5%	5%		52%	55%	3%	95%	14%	103%	100%	69%	13%	6%	10%	10%	23	2011
51%	242%	4%	4%		23%	58%	4%	93%	19%	100%	100%	68%	4%		39%	21%	23	2012
95%	237%	5%	7%		3%	60%	4%	93%	18%	101%				17%	58%	28%	23	2013
10%	23%	2%	2%		32%	2%		79%	1%	23%	100%	109%	29%	13%	65%		24	2010
237%	15%	3%	3%		77%	2%		82%	1%	15%	100%	93%	56%	8%	20%	50%	24	2011
152%	5%	2%	2%		42%	1%		77%	1%	14%			7%	16%	9%	28%	24	2012
108%	9%	1%	1%		68%	1%		76%	6%	21%	60%	127%	15%		11%	15%	24	2013
92%	4%	3%	4%		182%	1%	1%	45%	25%	80%			22%	15%	28%	18%	25	2010
109%	6%	3%	3%		135%	1%		38%	9%	85%			30%	4%	45%	11%	25	2011
98%	13%	3%	3%		65%	123%	1%	99%	2%	14%			19%	11%	19%	8%	25	2012
104%	14%	3%	4%		43%	1%	1%	37%	13%	35%			25%	8%	36%	5%	25	2013
58%	34%	5%	6%	3%	19%	2%	1%	47%	45%	88%			12%	2%	10%	5%	26	2010
508%	55%			3%	7%			45%	34%	97%	45%	426%	3%	1%	35%	2%	26	2011
17%	15%	17%	19%	3%	11%	12%	2%	80%	3%	41%	45%	15%	5%	1%	24%	9%	26	2012
26%	16%	7%	7%	3%	8%	12%	2%	84%	1%	95%	45%	23%	2%	1%	21%	16%	26	2013
17%	262%	14%	12%	3%	5%	33%	14%	58%	16%	155%			2%	1%	14%	6%	27	2010
21%	413%	12%	11%		5%	32%	14%	56%	11%	120%			2%		17%	3%	27	2011
79%	414%	4%	3%		5%	13%	5%	65%	11%	90%			2%	5%	25%	4%	27	2012
78%	134%	4%	6%		5%	15%	4%	75%	6%	75%			2%	9%	35%	2%	27	2013
165%	435%	1%	1%	3%	6%	6%	1%	86%	13%	85%	57%	137%	1%	1%	19%	10%	28	2010
149%	105%	1%	2%	3%	15%	4%	1%	83%	2%	83%	57%	94%	5%	1%	18%	19%	28	2011
117%	64%	4%	6%	4%	49%	4%	1%	84%		60%			24%	2%	11%	21%	28	2012
115%	136%	4%	5%		34%	4%	1%	84%		61%			21%	7%	86%	9%	28	2013

## قائمة الملاحق

42%	8%	20%	20%	53%	29%	4%	2%	53%	4%	25%	100%	29%	20%	36%	50%	12%	29	2012
41%	7%	32%	40%	42%	30%	3%	2%	26%	34%	73%			16%	23%	10%	7%	29	2013
-2%	3%	493%	493%		47%	15%	8%	45%		136%	100%		39%	30%	15%	12%	30	2010
-1%	15%	5911%	5911%	1%	2%	6%	3%	52%	865%	1077%	100%		89%	77%	11%	3%	30	2011
-1%	2%	565%	565%	12%	49%	10%	6%	42%	683%	788%	100%		41%	10%	5%	7%	30	2012
-1%	2%	265%	265%	15%	36%	10%	7%	36%	288%	357%		1%	16%	6%	8%	11%	30	2013

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (02): مخرجات نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة تأثير مختلف المتغيرات

. xtreg CF Li1 Li2, fe

```
Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =       65
Group variable: ENTR                  Number of groups =       22

R-sq:                                Obs per group:
    within = 0.3202                    min =           2
    between = 0.2495                   avg =          3.0
    overall = 0.3034                   max =           4

corr(u_i, Xb) = -0.0299                F(2,41)         =       9.66
                                         Prob > F        =       0.0004
```

CF	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Li1	-1.017165	1.120813	-0.91	0.369	-3.280693	1.246363
Li2	-1.284968	.2942917	-4.37	0.000	-.6906343	1.879303
_cons	.9293254	.6298097	1.48	0.148	-.342601	2.201252
sigma_u	.78278103					
sigma_e	1.0095793					
rho	.37545799	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u\_i=0: F(21, 41) = 1.20 Prob > F = 0.2990

```
Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =       87
Group variable: ENTR                  Number of groups =       30

R-sq:                                Obs per group:
    within = 0.1642                    min =           1
    between = 0.0458                   avg =          2.9
    overall = 0.1144                   max =           4

corr(u_i, Xb) = -0.4036                F(4,53)         =       2.60
                                         Prob > F        =       0.0462
```

CF	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
CHF1	-.6380628	1.351005	-0.47	0.639	-3.347836	2.07171
CHF2	-.2316098	1.706066	-0.14	0.893	-3.190326	3.653546
CHF3	1.958641	.6995735	2.80	0.007	.5554744	3.361808
CHF4	2.51638	1.540425	1.63	0.108	-.5733214	5.606081
_cons	-.0453355	.3892069	-0.12	0.908	-.8259857	.7353146
sigma_u	.68870848					
sigma_e	1.0869203					
rho	.28647403	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u\_i=0: F(29, 53) = 0.79 Prob > F = 0.7531

## قائمة الملاحق

```

Fixed-effects (within) regression          Number of obs   =       49
Group variable: ENTR                      Number of groups =       17

R-sq:                                     Obs per group:
  within = 0.7358                          min =          1
  between = 0.0273                         avg =         2.9
  overall = 0.3459                         max =          4

corr(u_i, Xb) = -0.5516                    F(9,23)         =       7.12
                                           Prob > F        =     0.0001
    
```

CF	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
R1	-.0715462	.0751959	-0.95	0.351	-.2271007	.0840084
R2	5.95242	10.05409	0.59	0.560	-14.84605	26.75089
R3	-5.922881	10.0514	-0.59	0.561	-26.71578	14.87001
R4	.8094331	.9223786	0.88	0.389	-1.098652	2.717519
R5	-3.624159	.8886439	-4.08	0.000	1.785859	5.462459
R6	1.832996	4.09453	0.45	0.659	-6.637184	10.30318
R7	-7.184046	9.758358	-0.74	0.469	-27.37075	13.00265
R8	-1.126439	2.345177	-0.48	0.636	-5.977807	3.72493
R9	-.022413	.2244688	-0.10	0.921	-.4867621	.4419361
_cons	.3844407	1.739233	0.22	0.827	-3.213437	3.982318
sigma_u	1.1095539					
sigma_e	.71034021					
rho	.70929007	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u\_i=0: F(16, 23) = 2.29 Prob > F = 0.0341

الملحق رقم (03): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لدراسة تأثير مختلف المتغيرات

```
. regress CF Li1 Li2
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	65
Model	33.0716436	2	16.5358218	F(2, 62)	=	15.18
Residual	67.5287717	62	1.08917374	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.3287
				Adj R-squared	=	0.3071
Total	100.600415	64	1.57188149	Root MSE	=	1.0436

CF	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Li1	-1.577755	.4276981	-3.69	0.000	-2.432711	-.7227989
Li2	-1.170841	.2413969	-4.85	0.000	-.6882952	-1.653386
_cons	1.290427	.2684298	4.81	0.000	.7538439	1.827011



## قائمة الملاحق

Random-effects GLS regression  
 Group variable: ENTR

Number of obs = 87  
 Number of groups = 30

R-sq:  
 within = 0.1418  
 between = 0.0739  
 overall = 0.1287

Obs per group:  
 min = 1  
 avg = 2.9  
 max = 4

corr(u\_i, X) = 0 (assumed)

Wald chi2(4) = 12.11  
 Prob > chi2 = 0.0165

CF	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
CHF1	-.105388	.7698392	-0.14	0.891	-1.403469	1.614245
CHF2	-1.137906	1.194626	-0.95	0.341	-3.47933	1.203519
CHF3	1.093549	.4461851	2.45	0.014	.2190423	1.968056
CHF4	1.652509	.9759401	1.69	0.090	-.2602986	3.565316
_cons	.387276	.2576249	1.50	0.133	-.1176596	.8922115
sigma_u	0					
sigma_e	1.0869203					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

Random-effects GLS regression  
 Group variable: ENTR

Number of obs = 49  
 Number of groups = 17

R-sq:  
 within = 0.6776  
 between = 0.3428  
 overall = 0.5110

Obs per group:  
 min = 1  
 avg = 2.9  
 max = 4

corr(u\_i, X) = 0 (assumed)

Wald chi2(9) = 49.94  
 Prob > chi2 = 0.0000

CF	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
R1	.0306086	.0533007	0.57	0.566	-.0738588	.135076
R2	3.477147	9.293754	0.37	0.708	-14.73828	21.69257
R3	-3.470271	9.291712	-0.37	0.709	-21.68169	14.74115
R4	1.145889	.7189474	1.59	0.111	-.2632225	2.555
R5	-2.332023	.6518946	-3.58	0.000	1.054333	3.609713
R6	-1.462627	1.05362	-1.39	0.165	-3.527683	.6024292
R7	1.870749	4.631342	0.40	0.686	-7.206515	10.94801
R8	1.125091	1.166149	0.96	0.335	-1.16052	3.410701
R9	-.0123473	.1473792	-0.08	0.933	-.3012051	.2765106
_cons	-.7776687	1.007052	-0.77	0.440	-2.751454	1.196116
sigma_u	.36569429					
sigma_e	.71034021					
rho	.20950816	(fraction of variance due to u_i)				

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): مخرجات نموذج الانحدار التجميعي لدراسة تأثير مختلف المتغيرات

. regress CF Li1 Li2

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	65
				F(2, 62)	=	15.18
Model	33.0716436	2	16.5358218	Prob > F	=	0.0000
Residual	67.5287717	62	1.08917374	R-squared	=	0.3287
				Adj R-squared	=	0.3071
Total	100.600415	64	1.57188149	Root MSE	=	1.0436

CF	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Li1	-1.577755	.4276981	-3.69	0.000	-2.432711 - .7227989
Li2	-1.170841	.2413969	-4.85	0.000	-.6882952 -1.653386
_cons	1.290427	.2684298	4.81	0.000	.7538439 1.827011

. regress CF CHF1 CHF2 CHF3 CHF4

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	87
				F(4, 82)	=	3.03
Model	13.2376922	4	3.30942306	Prob > F	=	0.0221
Residual	89.607779	82	1.09277779	R-squared	=	0.1287
				Adj R-squared	=	0.0862
Total	102.845471	86	1.19587757	Root MSE	=	1.0454

CF	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
CHF1	-.105388	.7698392	0.14	0.891	-1.426067 1.636843
CHF2	-1.137906	1.194626	-0.95	0.344	-3.514398 1.238586
CHF3	1.093549	.4461851	2.45	0.016	.2059447 1.981153
CHF4	1.652509	.9759401	1.69	0.094	-.2889469 3.593965
_cons	.387276	.2576249	1.50	0.137	-.1252221 .899774

```
. regress CF R1 R2 R3 R4 R5 R6 R7 R8 R9
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	49
Model	32.5405787	9	3.61561986	F(9, 39)	=	4.68
Residual	30.1004417	39	.771806198	Prob > F	=	0.0003
Total	62.6410204	48	1.30502126	R-squared	=	0.5195
				Adj R-squared	=	0.4086
				Root MSE	=	.87853

CF	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
R1	.0408109	.0535582	0.76	0.451	-.0675207 .1491426
R2	2.267355	9.842393	0.23	0.819	-17.64076 22.17547
R3	-2.269286	9.841039	-0.23	0.819	-22.17467 17.63609
R4	1.158122	.7469663	1.55	0.129	-.3527596 2.669004
R5	-2.055466	.6544118	-3.14	0.003	-.7317932 3.379139
R6	-1.724525	1.030836	-1.67	0.102	-3.809588 .3605385
R7	4.123975	4.529133	0.91	0.368	-5.037062 13.28501
R8	1.682901	1.07823	1.56	0.127	-.4980256 3.863827
R9	.0197137	.143861	0.14	0.892	-.2712727 .3107002
_cons	-1.206035	.9304691	-1.30	0.203	-3.088087 .6760161

ملحق رقم (05) نتائج اختبارات التفضيل بين النماذج الثلاث

1- اختبارات تفضيل النموذج الملائم لدراسة تأثير مزايا قانون تشجيع الاستثمار

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$CF[ENTR,t] = Xb + u[ENTR] + e[ENTR,t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
CF	1.571881	1.253747
e	1.01925	1.009579
u	.2098239	.4580654

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 0.22  
 Prob > chibar2 = 0.3213

## قائمة الملاحق

. hausman FIXED .

	Coefficients			
	(b) FIXED	(B) RANDOM	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
Li1	-1.017165	-1.60109	.5839246	1.011331
Li2	1.284968	1.198967	.0860016	.1650631

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(2) = (b-B)' [(V\_b-V\_B)^(-1)] (b-B)  
= 0.63  
Prob>chi2 = 0.7297

## 2- اختبارات تفضيل النموذج الملائم لدراسة تأثير متغيرات الخيارات الجبائية

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

CF[ENTR,t] = Xb + u[ENTR] + e[ENTR,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
CF	1.195878	1.093562
e	1.181396	1.08692
u	0	0

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 0.00  
Prob > chibar2 = 1.0000

. hausman fixed .

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
CHF1	-.6380628	.105388	-.7434508	1.110208
CHF2	.2316098	-1.137906	1.369516	1.218003
CHF3	1.958641	1.093549	.8650921	.5388153
CHF4	2.51638	1.652509	.8638708	1.191826

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)' [(V\_b-V\_B)^(-1)] (b-B)  
= 3.78  
Prob>chi2 = 0.4369

3- اختبارات تفضيل النموذج الملائم لدراسة متغيرات تأثير الممارسات المالية و المحاسبية

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$CF[ENTR,t] = Xb + u[ENTR] + e[ENTR,t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
CF	1.305021	1.142375
e	.5045832	.7103402
u	.1337323	.3656943

Test: Var(u) = 0

chibar2 (01) = 2.38  
 Prob > chibar2 = 0.0616

. hausman fixed .

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
R1	-.0715462	.0306086	-.1021548	.0530421
R2	5.95242	3.477147	2.475274	3.83547
R3	-5.922881	-3.470271	-2.45261	3.833359
R4	.8094331	1.145889	-.3364555	.5778381
R5	3.624159	2.332023	1.292136	.6039216
R6	1.832996	-1.462627	3.295623	3.956647
R7	-7.184046	1.870749	-9.054795	8.589308
R8	-1.126439	1.125091	-2.25153	2.034687
R9	-.022413	-.0123473	-.0100657	.1693093

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg  
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(9) = (b-B)' [(V\_b-V\_B)^(-1)] (b-B)  
 = 19.66  
 Prob>chi2 = 0.0201  
 (V\_b-V\_B is not positive definite)

ملحق رقم (06) قائمة الشركات عينة الدراسة

اسم الشركة	الرقم
SPA SERVITEC	01
SPA MOBISERVE ALGERIE	02
SPA SOCIBAT	03
SPA ENTREPRISE DE TUYAUTERIE D'EQUIPEMENTS CHAUDRONNES ET DE SERVICES INDUSTRIELS	04
SPA ALGERIAN OILFIELD SERVICES	05
SPA ALGERIAN PETROLEUM SERVICES ALPESE	06
SPA TOUHAMI EXPRES TRANSPORT	07
SPA ALG .AGRO INDUSTRIE	08
SPA STE TRAVAUX D'IMPRESSION DU SUD OUARGLA	09
SPA BAYAT CONSTRUCTION	10
SPA DJEDEI	11
SPA ENTREPRISE DE CONSTRUCTION DU SUD EST E CO SEST	12
SPA SAFCAS	13
SPA SOMAB EQUIPEMENTS	14
ENTREPRISE DE MAINTENANCE ET SERVICES EL FETH	15
SPA AMIMER ENERGIE	16
SPA E G T G	17
TRANS CANAL EST SPA	18
SPA SOCIETE DE BATIMENT DU SUD ET GRAND SUD	19
SPA ALPHA COMPUTERS	20
SPA SOCIETE DE TRAVAUX HYDRAULIQUE ET BATIMENT	21
EPE SPA ENT NATIONALE D'APPROVISIONNEMENT EN EQUIPEMENT PROFESSIONNELS ET COLLECTIFS	22
SPA EUREST ALGERIE	23
SPA MTC DZ	24
SPA BAYAT CATRING	25
AGRO SUD OUARGLA (SPA)	26
SPA SOCIET D'ETUDES POUR LA CONSTRUCTION D'ARCHITECTURE ET D'URBANISME SECAUD	27
ADAKS TRANSPORT DE CARBURANT	28
SOMAB PRODUITS	29
SPA E.F.M.C	30